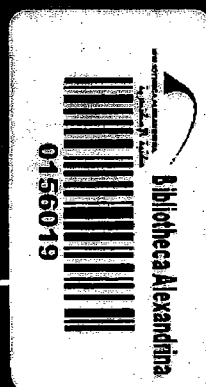


دكتورة لعمات أحمد فراد

قصة الإمام الحسين

قضية كرم

دار المستقبل العربي



قبة الإمام الحسين
[قضية حكم]

قبة الإمام الحسين

[قضية حكم]

دكتورة نعمات أحمد فؤاد



دار المستقبل العربي

١٠٤٧ هـ - ١٩٨٧ م

تصميم الغلاف للفنان : حسين أبو زيد

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٨٧

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

مع الكتاب

تحليل سياسى

بقلم

أ . د . على الدين هلال

قبة الحسين : دروس في الممارسة الديمقراطية

يشير موضوع هذا الكتاب عددا من القضايا الرئيسية المتعلقة بممارسة الحكم وحدود السلطة وكيفية الرقابة عليها . لعل أبرزها ثلاث :

أولها : ان النظم السياسية وأشكال الحكم تميز ليس فقط بنبل أهدافها أو سمو أفكارها من الناحية النظرية المجردة ولكن .. وهذا هو الأهم — بما تفرزه — في الواقع من مؤسسات وممارسات . وإذا كان للنظام الديمقراطي مزايا عديدة بعضها يتعلق باحترام حرية الرأي والعقيدة بما في ذلك من احترام للإنسان ، وبعضها الآخر يشمل حق الخلاف والاجتهاد وصولا الى حلول للمشاكل التي يواجهها المجتمع ، فإن من أهم هذه المزايا وجود آليات للمراجعة والتصحيح . وهذا المعنى الأخير يستحق التركيز عليه ، فالانحراف السياسى والاجتماعى — وبالذات الانحراف النابع من أجهزة السلطة وممارستها — وارد في كل النظم ، ولكن الاختلاف يرد في كيفية مواجهة هذا الانحراف . ففى بعض النظم تحاط هذه الانحرافات بالتستر والكتمان لأن اعلانها — من وجهة النظر الرسمية — يعتبر انتقاصا من هيبة الحكم ، ولأنه يعطى لأعداء النظام فرصة للنيل من صورته . لذلك تتم محاسبة المخطيء في داخل جهاز الدولة . وعيب ذلك أنه لا يوجد ضمان أن كل مخطيء سوف تناله يد القانون ، كما لا يوجد ضمان أن المخطئين سوف ينالون نفس العقاب بل قد تتدخل اعتبارات سياسية أو شخصية للحيلولة دون ذلك . أهم من ذلك كله أن هذا الحساب يتم في غيبة الرأي العام الذى ربما كشف عن انحرافات أكبر وأنكى ، كما يضيع معنى الردع للآخرين والعبرة والعظة للذين ربما يبدأون طريق الانحراف في مكان آخر .

ميزة الممارسة الديمقراطية في هذا السياق هي توفر آليات المراجعة والتصحيح والنقد . فالمنحرف يعلم أن سيف الرأي العام مسلط طول الوقت ، وأن الصحافة تستطيع أن تكتب وتنتقد وتجمع المعلومات وتنشر الوثائق التى تكشف عن هذا الانحراف .

وثانيها : أهمية الدراسة الواقعية لحالات محددة في فهم ممارسة السلطة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وتفاعل القوى السياسية فيما بينها . فالدراسة المعاصرة في علم السياسة لا تكتفى بدراسة المؤسسات القانونية والدستورية ووصفها ، ولا تكتفى بتحليل الاطار الفكرى والأيدىولوجى لنظام حكم ما حسبا تتمثل في وثائقه الفكرية وبياناته السياسية ، بل إنها تدرس النظام السياسى في حالة الحركة والنشاط حتى تتمكن من تحليل أنماط التفاعل والعلاقات بين القوى السياسية لذلك نقول أن عملية صنع القرار السياسى هي بؤرة تحليل النظم السياسية . ذلك أن هذه العملية تمثل نقطة تتركز فيها وعليها كافة العوامل والقوى الفاعلة في النظام .

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دراسة حالات محددة مثل الموضوع الذى يدور حوله هذا الكتاب ففى ثنايا تفصيلات الأحداث المتعلقة بموضوع قبة الحسين نجد صورة حقيقية للعلاقة بين بعض أجهزة الحكم وقوى المصالح الخاصة ، وبين الوزارات والهيئات وبعضها البعض الآخر ، وبين الوزارة والبرلمان . كما نرى صورة حية لكيفية عمل المجلس التشريعى ورد فعله للأسئلة وطلبات الإطاحة التى تطرحها المعارضة ، وكيفية استقباله للبيانات والمعلومات ، ونرى نماذج لتزييف الحقائق ولوى عنقها لكى تتناسب وتؤدى إلى نتيجة معينة دون غيرها ، ونرى بيانات رسمية لوزراء ليس لها سند من الحقيقة . وكل هذه صور واقعية لعمل مؤسسات نظام الحكم فى الممارسة وهى تكشف عن واقع هذا النظام بشكل أكثر صدقا وتعبيرا عن مفاصل التحليلات والبرامج النظرية ، فعلى أرض الواقع يتبين الغث من الثمين .

وقالها : أنه « لا يضيع حق وراءه مطالب » طالما أن حرية الرأى مكفولة ، وامكانات النشر متاحة . وأهمية ذلك أنه ينتشر فى بعض الأوساط رأى يشكك فى قيمة « الرأى الآخر » أو أن الحكومة فى واد وأصحاب الرأى الأخرى فى « واد آخر » ، وأن الحكومة لا تستمع إلى أحد ولا تعبأ بالرأى الأخرى وأنها تمضى فى طريقها غير عابئة أو مكترثة بهذه الرأى . وهناك بالطبع اسانيد لوجهة النظر هذه ولكن هناك أيضا اسانيد لما يناقضها وحالة مشروع هضبة الأهرام والتى كان لرئيس الجمهورية وقتها دور فى الموافقة على المشروع وحالة قبة الحسين اليوم دليل على امكانية أن يصبح للرأى الآخر أهمية وقوة ضاغطة .

وربما كان من المفيد هنا اعتبار أنه لا توجد حكومة — وكل حكومة بطبيعتها ترغب فى البقاء فى السلطة لأطول مدة ممكنة — تستطيع أن تحكم دون نظر للرأى العام واتجاهاته . وعندما تشعر الحكومة باتجاه ما بدأ فى التغلغل بين أوساط الناس فرميا حاربه لفترة ، أو تحاول احتواءه والسيطرة عليه ، أو تقتبس بعض شعاراته وتجاريه فيها . والحكومة التى لا تفعل ذلك هى اما أن تكون جاهلة أو غافلة ، وإذا سمحت النظم الحاكمة لنفسها بالجهل أو الغفلة فى أمور أخرى فإنها عادة ما لا تكون كذلك فى الموضوعات التى تتعلق بإستمرارها فى السلطة . والخطأ الذى يقع فيه المثقفون فى هذا المجال هو أنهم يخلطون بين « رأى المثقفين » والعناصر المسيسة والذى هو فى النهاية رأى مجموعة محدودة من المواطنين ، « والرأى العام » بمعناه الأوسع . ويتصور البعض أن الحكومة يمكن أن تغير رأيا بناء على « رأى المثقفين » وهو عادة ما لا يحدث . تستطيع الحكومة ألا تلتقى بالا لرأى المثقفين طالما أنه لم يتحول إلى « رأى عام » ، ولكنها من الأرجح لا تستطيع ألا تكثر هذا الرأى العام . يترتب على ذلك أن التحدى الحقيقى الذى يواجه أصحاب الرأى الآخر فى المجتمع هو كيف ينتقلون بآرائهم واجتهاداتهم من مرحلة « رأى المثقفين » إلى « رأى العام » .

ان الوثائق التى يتضمنها هذا الكتاب هى شهادة على امكانيات وفرص التغيير المتاحة لأصحاب الرأى الآخر فى قضايا محددة . وهى أيضا دراسة حالة يمكن أن نستمد منها دروسا وعبرا وعظات حول الممارسة الديمقراطية فى بلادنا . وسوف أعرض فيما يلى لدرس من أهم هذه الدروس :

١ - التدليس واخفاء الحقائق والمعلومات

إذا كانت الممارسة الديمقراطية تقوم على مفهوم الحوار والنقاش وتبادل الرأي فإن ذلك كله يعتمد على تدفق المعلومات وتوفر الحقائق . فما قيمة الرأي الذى لا يستند الى معلومات وبيانات حقيقية ؟ وما قيمة حرية المجلس التشريعى فى إصدار القوانين اذا كانت البيانات الضرورية لإبداء الحكم غير موجودة أو يتم اخفاء بعضها ؟ إن ذلك يشير إلى أهمية العلاقة بين « حرية الرأي » و « سيولة تدفق المعلومات » ولا قيمة حقيقية لحرية التعبير والرأى ان كانت المعلومات غير متوفرة . ولما كان الجهاز التنفيذى هو المالك لكثير من هذه المعلومات فإن إلزام هذا الجهاز بتوفير المعلومات لأعضاء مجلس الشعب مسألة ضرورية وصميمية لأى ممارسة ديمقراطية .

ويعترضنا هذا الموضوع فى أكثر من مناسبة فى قضية قبة الحسين . فحدث خلاف حول اشتراك ممثلى هيئة الآثار فى اللجان والاجتماعات التى أدت الى اتخاذ قرار الهدم ، وحدث خلاف حول عما إذا كان الهدم قد بدأ فعلا أم لا ، وصرح وزير الثقافة بأنه لم يحدث أى هدم فى الوقت الذى كان الهدم قد بدأ من قبلها بأسبوع ، وحدث خلاف حول القيمة الاثرية للقبة وهل تعتبر اثرا تاريخيا ينبغي الحفاظ عليه أم لا ، وحدث خلاف حول حجم التصدعات فى حائط المسجد وهل تتطلب فعلا الهدم أم لا .

وإذا كانت هناك أمور فنية يمكن قبول الخلاف بشأنها مثل حجم التصدعات وكيفية مواجهتها وهل يكون بالهدم أم بأساليب هندسية أخرى . فالأمر الذى لا يمكن تفسيره أن يعلن وزير الثقافة فى البرلمان فى يوم ٢٦ يناير ١٩٨٥ أنه « لم تجر أية أعمال انشائية تمثل تغييرا فى قبة الامام الحسين » هذا فى الوقت الذى كانت عمليات الهدم قد بدأت من يوم ٢٠ يناير ، وفى الوقت الذى أرسلت فيه مفتشة الآثار المسعولة عن منطقة المسجد خطابا الى مدير عملية البناء فى المسجد بتاريخ ٢٠ يناير تطلب منه إيقاف أعمال الهدم والذى وقع بالتالى « استلمت الأصل وعلم وجارى اتمام الهدم فى الحائط المذكور لوجود تصدعات بالحائط نتيجة أعمال التكسير السابقة » . والمفروض أن هذه الموظفة التى قامت بواجبها تابعة للسيد وزير الثقافة ولابد أنه كان لديه علم بذلك . كذلك من الغريب أن يصرح السيد رئيس الوزراء أمام البرلمان فى ٢٩ يناير أنه لم تصله استقالة لجنة الآثار فى الوقت الذى أرسلت هذه الاستقالة ببرقية إلى السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١ يناير . وربما كان يقصد أنها لم تصله شخصيا أو مباشرة ولكن الأمر المؤكد أنه علم بها من رئيس الجمهورية ولكن الانطباع الذى تتركه عبارته يخالف لذلك .

٢ — تسييس القضايا ذات الطابع التاريخي الوطني

فالحفاظ على قبة الحسين وعلى الآثار التاريخية لمصر ليس — فيما أعتقد — موضوعاً من موضوعات الخلاف بين اليمين والوسط واليسار ، أو أن تخريب الآثار المصرية والاعتداء عليها هو أمر يوصى به اتجاه فكري ما فأبسط قواعد الوطنية المصرية أياً كان الاتجاه السياسي والفكري تتطلب صيانة هذه الآثار حماية لتاريخ الوطن . ومن ثم فإن الإنسان يختار حقاً في نوعية البشر الذين استقبلوا باستخفاف قضية قبة الحسين ، ويختار في مفهومهم للمصلحة العامة وعن صورة مصر لديهم وكيف يريدونها حقيقة .

وفي الوقت الذي تصرف فيه الجهاز التنفيذي بمسئولية وحرص ، جاء سلوك المجلس التشريعي مغايراً ومثيراً للاستغراب .

ففى أول عرض للموضوع على المرحوم د . فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء كانت تأشيرته « التأكد من دقة التكاليف . رأى الآثار دائماً . الالتزام بالقانون » ، وعندما حدثت ضجة حول الموضوع وقيل لرئيس الجمهورية أن الضجة مفتعلة وأن القبة ليس لها قيمة تاريخية كان رده أن رئيس الوزراء مسئول عن البت في الموضوع ورفض التدخل . وبعدها أصدر رئيس الوزراء امراً بوقف الهدم .

من الناحية الأخرى كان سلوك المجلس التشريعي من نوع آخر . فعندما عرض الموضوع لأول مرة في شكل طلب إحاطة تقدم به العضو ممتاز نصار في ٢٦ يناير ١٩٨٥ واجابه الوزير المسئول وافق المجلس على اقبال باب المناقشة في الموضوع . وعندما أعيد طرحه في ٢٩ يناير في شكل طلب إحاطة تقدم به العضو ابراهيم شكرى طلب العضو المهندس عثمان أحمد عثمان تصحيح واقعه وعندما تحدث صفق له المجلس وفق ما ورد في المضبطة الرسمية ست مرات كانت احداها بتعبير المضبطة « تصفيق حاد » ومرة سابقة عندما سأل رئيس المجلس « هل يوافق المجلس على أن يستمر السيد العضو في الحديث ؟ » فكانت الإجابة بالتصفيق .

وعندما سمح رئيس المجلس للعضو ابراهيم شكرى بالتعقيب حدثت ضجة لمنعه من الحديث وقام أحد الأعضاء يطلب أن يؤخذ رأى المجلس في هذا ، وعندما بدأ في الحديث حدثت ضجة مرة أخرى لمنعه من الحديث . وعندما علق عليه السيد وزير الثقافة بادئا حديثه بكلمة « اتقدم بالشكر إلى السيد العضو المهندس ابراهيم شكرى » تحدث ضجة مرة أخرى وأصوات « تشكره على ماذا » .

ولا يمكن أن نفسر ذلك بأنه يمين ويسار ولا بأنه تعبير عن آراء واجتهادات مختلفة بل الأرجح أنه التمرد على تأييد الحكومة ومثيلها في كل ما يقومون به من أعمال أو يتقدمون به من آراء حتى أصبح التأييد صنعة وعادة وطبيعة ثانية .

وهناك دروس أخرى عديدة وردت في المقالات التي يتضمنها هذا الكتاب . درس محاولة استخدام رموز السلطة والقريين من السيد رئيس الجمهورية لحضور اجتماعات عامة أو لاعطاء الانطباع بتأييدهم لأمر ما . درس العلاقة بين الوزير والهيئات التابعة له ، وأن هذه الهيئات ان كان شاغلوها يحترمون انفسهم حقيقة فإنهم يستطيعون ممارسة اختصاصاتهم التي نص عليها القانون . فالوقائع الواردة في هذا الكتاب تشير الى محاولة وزير الثقافة التأثير على رأى بعض أعضاء اللجنة الدائمة للآثار وأنه لم ينجح في ذلك . وهناك درس عادة بعض الهيئات التنفيذية اللجوء إلى اسلوب التكليف المباشر دون مناقصة والمثالب المتضمنة في مثل هذا الاسلوب . وهناك الدرس الأكبر وهو دور البشر في التغيير وقدرة الانسان المؤمن بقضية ما والراغب في التضحية من أجلها على الانجاز ، ولدينا في قضية هضبة الازهر وقضية قبة الحسين مثلا واضحا في ذلك . ففي القضيتين كان للسيدة د . نعمات فؤاد فضل السبق والمبادرة في اثاره الموضوع والاستمرار فيه رغم كل العقبات والانتهاكات التي وجهت إليها وضدها . وكانت جهودها نموذجاً لما يمكن لانسان لا يحويه حزب ، ولا يقف معه تنظيم ، وإنما يعمل بباعث من ايمانه بالقضية التي يدافع عنها وبإدراك أنه في النهاية لن يصح إلا الصحيح .

جزاها الله كل خير عن ما قامت به من أجل الوطن والتاريخ .

على الدين هلال

مع الكتاب

تحليل هندسى

بقلم

المهندس الاستاذ على نصار

تعقيب

بقلم المهندس المعماري/ على نور الدين نصار

عندما طلبت الى الاستاذة الدكتورة نعمات فؤاد أن أكتب تعقيا « هندسيا » عن موضوع « قبة الحسين » اعترفت لها أنني لا أستطيع تقييم هذا العمل هندسيا لاننى لا ألم الماما تاما بالعناصر الهندسية المكونة لهذا العمل ... كما أنني لا أدعى خبرة ما فيما تخصص فيه غيرى من الزملاء الاعزاء من رجال الآثار خاصة هؤلاء المعماريين الكبار الذين تخصصوا في العمارة الاسلامية وأساليب معالجة آثارها بالترميم والاحياء .

ولكن هناك في قصة « قبة الحسين » ما شد انتباهى لأنه من الناحية القومية يمثل ناقوسا ضخما يجب أن يذق تباعا في آذان الحكومة والقائمين عليها وآذان الشعب والحريصين على مصالحه

نحن دولة وشعب نواجه مشاكل اقتصادية متعددة ومعقدة ونحن دولة وشعب نرصد للاستثمار الجديد كل سنة سبعة مليارات من الجنيئات يخص قطاع البناء والتشييد أكثر من نصفها أى حوالى أربعة مليارات من الجنيئات كل سنة .

فإذا نظرنا إلى « قبة الحسين » كعينة مما يحدث في هذا القطاع الخطير « البناء والتشييد » ودون الدخول في تفاصيل وتعقيدات هندسية نجد أن صاحب المشروع وهى اللجنة القائمة على اصلاح الاثر لها هدف محدد هو اصلاح « قبة الحسين » لتعود كأثر تاريخى الى سابق عهد هذا الاثر دون زيادة أو نقص .. دون فلسفه أو اجتهاد ... وهذا ما يسمى في عالم العمارة « احياء الاثر »

وانه أمكن لصاحب المشروع تحقيق هذا الهدف بتكاليف قدرها حوالى ٤٦٠ الف جنيه بعد أن

تمسك بحقه في مناقشه التكاليف التى كانت ستفرض عليه .

وان التكاليف التى كانت ستفرض عليه كانت اولا ١٧٥٠.٠٠٠ جنيه ثم نزلت بقدرة قادر الى ١٠٨٨.٠٠٠ جنيه ولكن صاحب المشروع رفض الرقم الأول ثم رفض الرقم الثانى ثم حقق أهدافه على أكمل وجه برقم يكاد يكون ٢٥٪ فقط من الرقم الأول .. وهو ما يبرز خللا رهيبا فى تسعيرة « البناء » الا تدعو هذه الحقائق للتأمل ... بل التعمق فى ما يجرى فى قطاع « البناء والتشييد » بشكل عام ...

والا تدعو هذه الحقائق .. لتتخيل كم مليوناً أو مليارات المليارات الأربعة التى تنفق كل عام فى استثمارات التشييد والبناء ... يمكن توفيرها ... واعفاء عجز ميزانية مصر منها ... اذا ادركنا الهدف من أقصر الطرق ... وهو طريق يكون دائما أكثرها استقامه

ألا يدق كل هذا ناقوسا غنيما فى آذان أصحاب القرار ...

الا تدعو هذه الحقائق لفتح باب الأمل .. للخروج من الضائقة الاقتصادية التى نعيشها اذا ادركنا أين وكيف تنفق المال العام والخاص .. فى كل مشروع عام أو خاص ...

أدعو الله لمصر فهى تستحق الدعاء ...

مهندس معمارى

على نور الدين نصار

تحريراً فى ١٩ يوليو ١٩٨٦

موجة الدين

الأحداث تجري

والمال يجري

والناس ينظرون ويفهمون ويحارون ... ولا يتكلمون وكأن صمتهم يطرح السؤال : من الذى يعلق الجرس فى رقبة القط ؟

ولم يكن قطا الذى يتحكم فى بلدهم .

كان ديناصورا ... اخطبوطا

ويطبق الصمت أكثر

فيستشرى فى سعادة وبلهنية .

يمكن له الاعلان ، والاعلام ، والسلطان تمكيننا

ولكن الله أكبر

يملى للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته

إنها نهاية الطغيان فى صوره كلها ...

طغيان السلطة الذى يعنى الأبصار ،

وطغيان المال الذى يعنى القلوب .. ولاحق بهما بالحثم والضرورة عمى البصائر .

وهنا تضعيف نفائس كثيرة لأن كل شيء ضاع .. وسط هذا الجو الخائى والعاصف اتجهت السنارة

إلى قبة الإمام الحسين لا حبا وكرامة كسائر المسلمين ولكنه تخديم لها فى مآرب أخرى .

وليس كموجة الدين سلاحا وتغطية جماهيرية إنها عند البسطاء الطيبين تغسل بحرا من الآثام ...

والحقيقة أن الآثام لا تهم الطغاة ... المهم أن موجة الدين ظهرها من القوة بحيث يحمل أثقالا وأوزارا

وأوضارا تنوء بها الجبال وصبر الأنام .

وبدأت القصة ككل قصة فى الخفاء أو فى زحمة الأحداث ... والناس مكرويون لكل منهم شأن

يعنيه ويلهيه .

كان العام ١٩٧٧

وشروخ تظهر فى قبة الإمام الحسين .

شروخ أصلح المهندسون المصريون أشباها لها بل أكثر خطرا .. المهندسون المصريون الذين

اضطلعوا مرات بإصلاح قبة الصخرة وهى أضخم حجما .

ولم يتم شيء من سنة ١٩٧٧ الى ١٩٨٣ بل انصرفت الأنظار عن القبة إلى توسيع مصطنع

للحائط الغربى للمسجد أربعة أمتار بعرض الرصيف ، يقوم على تبرع شخصى من أحد المواطنين ،

مهما حسنت النية فيه ، فهو بدائي لا يليق بالأثر ، فما بالنا اذا كان الأثر دينيا ، وكان الأثر الديني مقام الامام الحسين ؟ .

واستعان المواطن بشركة روثمان السويدية وإذا بالمقاولين العرب يدلون بدلومهم فيأمر كبيرهم بالسقالات تنصب داخل مقام الحسين وحول المقصورة في محاولة اقتناص مشروع ترميم القبة ولكن بالطريقة العثمانية أى هدم وبناء جديد ومقايسة — وهى غير المناقصة — لا ضوابط مع تخطيط مقصود فى الوقت الذى تدور فيه أموال الغير دورات وترتفع المقايسة أضعافا بلا رقيب أو حسيب .

ولما كانت العملية في هذه المرة تتعلق بمقام الامام الحسين فقد وجدها المعلم فرصة لجمع التبرعات التي توفر لها مليون جنيه كما قال في اجتماع ٢٨ يونية سنة ١٩٨٣ .

وقد تحققت من هذا عندما عارضت اسلوب الهدم والتخريب سنة ١٩٨٤ واستطعت في ١/١٨ سنة ١٩٨٥ الحصول على ايصال من بنك المهندس يحمل رقم ٢٥٥٨٩٩ ومسجل على الايصال (تبرعات مسجد مولانا الامام الحسين) .

[illegible]

والمعلم تخصصه كما يقول ويقرر في كتابه (تجریتی) أى تجربته من خلال السجل التجارى : (مقالات المعمار و رصف الطرق و حفر ترع) ولكنه يتكلم اليوم فى التاريخ والآثار و يفتى بأن قبة الحسين ليست أثرا حتى بعد اعلان الاثنين ، حرمتها وأثریتها .!! و يفتى المعلم بأن القبة لا تستحق البقاء وهو هادمها ووراءه كورس يردد ما يقول بحكم المصلحة المشتركة والنفاق الوظيفى .

وعن التكاليف يقول المعلم في اجتماع يوفيه سنة ١٩٨٣ أن التكاليف من ٢ - ٤ ملايين ! وأن المدة من سنتين الى ثلاث سنوات !! .

المسألة مفتوحة يعمل ما يشاء بلا حدود !! أو تحديد لأنه يمثل سيطرة رأس المال على الحكم ... كان يأخذ مشروعات الدولة بالمقايضة والتكليف لا المناقصة ويأخذ من مالها ما يشاء

وستأتى تفاصيل مقايضة قبة الامام الحسين مثالا صارخا ثم يفسح لنفسه في الوقت ما يشاء ليستغل الأموال المسحوبة في أعماله الأخرى « سوق » .

ومن وسائل الاستغلال خلق شركات خاصة مثل شركة (ايكون) التى تحمل اسم ابنه وآخرين .. هذه الشركة تورد له خامات يحسبها على المشروعات الحكومية بأرقام مضاعفة أضعافا .. والاسم الظاهر أن (المقاولون العرب) قطاع عام .

والمقاول حين يتأخر أعواما في التسليم ، يضاعف الأسعار الواردة في المقايضة وهى مضعفة أضعافا من قبل وكأن التأخير فضل يحسب له لا تقصير يحسب عليه ويحاسب عليه ثم يوهم الدولة بعد هذا أنها مديونة وأنه دائنها وهذا يأخذ مقاييسات جديدة ومضاعفات جديدة ...

وتدور العجلة من جديد ...

كان في عهد صهره ، يتدخل في تعيين الوزراء ويشير بعزيمهم فيعزلون لأن المصلحة مشتركة . كان يسيطر على التعيين في جهاز الدولة الممثل في الوزارات والمصالح الحكومية . أليس يعين الوزراء أنفسهم ١٢ .

كان يسيطر على الصحافة بالإعلان والترشيح وبالتعيين .. وكان يسيطر على كافة المواقع الحساسة بتعيين الأولاد والبنات والأقارب بمرتبات بلا عمل امعانا في التتبع والتطويع ...

ولكن ليست هذه هى القضية . القضية هنا هى الآثار وما أشرت إليه سبب من أسباب التسلل إليها والولوج فيها دون تخصص أو علم وفرض أنفسهم عليها وتحويلها إلى عملية بناء وهدم (بالقوة) وهذا اللفظ في مكانه الصحيح لأن مهندس المقاولين العرب حين جاءته مذكرة مندوب الآثار بالحسين ، بوقف الهدم كتب عليها :

علم وجارى اتمام الهدم !!

وكان ذلك في ١/٢٠ سنة ١٩٨٥

وهنا لا أجد لفظا للوصف .

والمعلم يستعمل (القوة) في كل شئ حتى في أبعد الأشياء عن القوة ... مثلا :

المتخصصون يقولون إن مقام الحسين منارته ومشهده وقبته والباب الأخضر آثار ولكن المعلم بعد اللجنة الدائمة للآثار ، وبعد اللجنة العلمية التى شكلتها الحكومة وبعد أن أوضح الدكتور أحمد قدرى رئيس هيئة الآثار كما جاء في التقرير^(١) .

(١) تقرير اللجنة الفنية المشكلة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ عن (أعمال ترميم مسجد الامام الحسين) .

العناصر الأثرية الثابتة في المسجد والتي سجلتها لجنة حفظ الآثار العربية في قرارها (٤٤) في الكراسة (٥) لأعمال التسجيل العلمي لعامي ١٨٨٧ — ١٨٨٨ م (كل من المنارة التي ترجع إلى العصر الفاطمي وإضافات أيوية وعثمانية — والمشهد الحسيني) والمشهد يعني مبنى قد دفن به شهيد ويشكل كل العناصر المكونة له من جدران ومنطقة انتقال وطاقيّة وكل هذه العناصر يطلق عليها القبة أو الضريح . وتشمل أيضا الباب الأثري المعروف باسم الباب الأخضر وهو جزء من الجدار الجنوبي الشرقي للمشهد أو القبة . وكانت آخر إضافة أثرية هي الزخارف والكتابات القرآنية التي قام بها الأمير عبد الرحمن كتحدا عام ١٧٦٢ على الجدران الداخلية للمشهد أو القبة وهي طبقا لذلك خاضعة ومشمولة بقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المادة الأولى والمادة الرابعة من الباب الأول) .

بعد هذا كله يهمس المعلم في اذن رئيس الدولة أثناء وضع حجر الأساس للأوبرا بأن القبة ليست أثرية !! وأن خمسمائة — أتراه عدهم — تقدموا إليه يستحثون ويتوسلون أن تتم همته العمل أى (الهدم والبناء) !

فهرس
الآثار الإسلامية
بمدينة القاهرة

الوقائع المصرية العدد ١١٥ بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١
العناصر المسجلة أثر في مسجد الإمام الحسين

في العصر الفاطمي
(٥٦٧/٣٥٨ هـ — ١١٧١/٩٦٩ م)

رقم الأثر	اسم الأثر	التاريخ		الخريطة	
		هجري	ميلادي	رقم	الموقع
٢٨	باب المشهد الحسيني (باب الأخضر)	٥٤٩	١١٥٤	١	٤ ح
٢٨	في العصر الأيوبي — ٦٤٨/٥٦٧ هـ — (١٢٥٠ / ١١٧١ م) منارة المشهد الحسيني	٦٣٤	١٢٣٦	١	٤ ح

ولكن رئيس الدولة لم يقل أكثر من أن الموضوع مكلف بالبت فيه رئيس الحكومة ..

وكان في هذا بلاغ

وكان في هذا

إن ألف باء المحافظة على الآثار أن يكون الدخول إليها محدود العدد . إن تنفس المشاهدين محسوب ولكن المعلم كان يصر فيما يصر ، على توسيع الضريح بحيث يسع ثلاثين زائرا زيادة عن طاقته الأولى !!

وما وجه العبقرية في هذا ؟

هل مثلا نأتى في كل عام ونهدم الجدران لتوسيع جديد يسع ثلاثين زائرا جديدا ؟

لقد قدم أو قدمت شركته ، فالمقاولون العرب قطاع عام اسما ولكنها قطاع عثمانى ... هذه الشركة قدمت في نوفمبر ١٩٨٤ طلبا إلى هيئة الآثار (بأنه يستحيل تنفيذ الأعمال إلا بإزالة الجدران واستبدالها بجوائط خرسانية بسمك ٦٠ سم وهذا سيعطى فرصة للتوسعة مترا ١ أو ٢٠ متر داخل الضريح وإمكان عمل الجوائط الخرسانية يلزم فك الباب الأخضر والمنارة !)^(١) .

وكان رد هيئة الآثار :

(هذا الحل لا يمكن قبوله بسبب استبدال الجدران الأثرية بجدران أخرى مختلفة مما سيغير من معالم الأثر مع قبول خسائر كبيرة في حالة فك المنارة والباب الأخضر .) .

وتم رفض هذا بمحضر رسمى بتاريخ ١٢/٣ سنة ١٩٨٤

وقبل الرفض كانت هناك لجنة فرعية برئاسة الدكتور كمال الدين ساع وقامت بإعداد تقرير فنى موضحا به ضرورة الإبقاء على الجوائط الأثرية بأبعادها الأصلية واقتراح عمل ميدة فوق الأساس وإقامة أعمدة خرسانية أعلاها .

عاد المقاولون العرب وفجروا موضوع الهدم والتوسيع في اجتماع اللجنة الدائمة الذى انعقد في ٨٥/١/٢١ فرفضته بالاجماع وكان المقاولون العرب قد بدأوا الهدم فعلا يوم ٨٥/١/٢٠ دون اخطار الآثار أو الأوقاف استنادا الى اجتماع دبره السيد المعلم عثمان أحمد عثمان في مسجد الامام الحسين صحب فيه وزير الثقافة ووزير الأوقاف .

(١) أكد عالم الآثار الإسلامية الأستاذ كريزويل أثرية المشهد الحسينى بأكمله بعد أن قام بالكشف على المشهد من الناحية المعمارية مؤكداً ما جاء في تاريخ الجبلى عن هذا الموضوع وكذلك الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك وهى جميعها مضمون قرار التسجيل الصادر عن لجنة حفظ التراث العربى فى كراسته رقم (٥) تقرير (٤٤) لعامى ١٨٨٧ — ١٨٨٨ كما سبق .

ولنبداً القصة من البداية .

أعلن السيد المهندس عثمان أحمد عثمان بوصفه نقيباً للمهندسين تبرع النقابة بإصلاح شروخ القبة ثم أخطر وزير الأوقاف في ٤/٣٠ سنة ١٩٨٤ بخطاب يسجل تطوع النقابة كما أرسل خطاباً مماثلاً إلى رئيس الوزراء في ذلك الحين .

نقابة المهندسين

مكتب النقيب

فضلة الشيخ ابراهيم الحسني
وزير الأوقاف

تحية طيبة .. وبعد ،

أرجو الاطاعة بأن نقابة المهندسين بعد احاطتها بوجوب شروخ في حوائط وقبة فريخ مسجد الامام الحسين رضى الله عنه سادس بتشكيل لجنة من المتعلمين من اعضائها ومن المئتمنين في هيئة الآثار بغرض تحديد اسباب هذه الشروخ وكيفية علاجها . وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات خلال الشهر الماضي واشتهت الى ضرورة اجراء جسات ونزع بعض التكتيات الرخامية الموجودة داخل حجرة المقصورة ، الأمر المسجل في المحضرين المرفقين . واود أن احيظكم علماً بأن نقابة المهندسين وهي تفتلح للقيام بهذا العمل ، ستوالى تنفيذ الاصلاحات اللازمة بالجهد الذاتية دون أن تطلب من الوزارة أية اعباء مالية ، وأرجو أن يشارك مسئولوا الادارة الهندسية في الوزارة في متابعة هذه الخطوات . ونال الله التوفيق . وهو ولي كل توفيق .

ونفعلوا بقبول فائق الاحترام

ع شكره وتقديره

الحسين

عبدالله

مهندس / عثمان أحمد عثمان

نقيب المهندسين

السارخ ١٩٨٢/٤/٣٠

وهنا أرسلت وزارة الأوقاف خطاب شكر الى النقابة بتاريخ ٨٣/٦/٤ أكدت فيه نقطة الجهود الذاتية .

مؤتمر اجتماع خراس
بمسجد الامام الحسين ومسجد السيد زينب

أه في يوم الاحد الموافق ١٩٨٢ / ١ / ١١ قام السيد المهندس / حسين مجاب الاداره العامه للاستشارات الهندسيه وقطاع الكبارى والاساسات برئاسة الاجتماع بمكتبه وحضر الماده الاتي اسماؤهم :

دار العمل
المرحوم

السيد المهندس / أحمد أمين	مدبر فرغ مدينه مصر
” / على طباله	مدبر المكتب الفني
” / عبد الله العربي	مدبر التصميمات الانشائيه
” / محمد كابش	اداره المتابعه

وقد تم الاتفاق على التالي :

أولا : مسرد سيدنا الحسين

تقرر الاتي :

ملحق جـ

- | | |
|--|-----------|
| ١ - تكلفه اعمال الهدم والا زاله | ر ٢٠ ٠٠٠٠ |
| ٢ - اعمال الحفر والردم وخرسانه عاديه | ر ٣٠٠٠٠٠ |
| وسلحه للاساسات | ر ٢٠٠٠٠٠ |
| ٣ - اعمال خرسانه مسلحه للقبه | ر ٢٠٠٠٠٠ |
| ٤ - اعمال خرسانه مسلحه للعقود وياق | ر ٢٠٠٠٠٠ |
| منطقه الترميم | ر ٤٠٠٠٠ |
| ٥ - المحراب | ر ٦٠٠٠٠ |
| ٦ - رخام ارضيه | ر ٢٠٠٠٠٠ |
| ٧ - اعمال بيان وزخارف وحلقات | ر ١٥٠٠٠٠ |
| ٨ - اعمال ابحاث التربه والتصميم والاشراف | |

على التنفيذ

والدراسات اللازمه *

- | | |
|-------------------------------------|----------|
| ٩ - هذا والا انه الى نقل خط المجارى | ر ٢٠٠٠٠٠ |
| والمياه لنحشرب المياه مع عمل غرف | |
| التفتيش! لتدريه بمسحر تقديري * | |

فإذا بالرد يأتي على ورق الماقلين العرب بتاريخ ٨٣/٩/١١ وبه مقايضة تقديرية بمبلغ مليون وسبعمائة وخمسين ألف جنيه ١١

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

وزير الأوقاف

السيد المهندس / عثمان احمد عثمان

نقيب المهندسين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تلقينا بواو العكم والتقدير كتاب سيادتكم بسواقتكم على قيام نقابة المهندسين بتشكيل لجنة لدراسة
تجريم خواطة لاسلحات اللارة والقبة بالجهود الذاتية .

ونحن الى سيادتكم أن الوزارة توافق على ذلك وعلى مفاركة الادارة الهندسية في الوزارة في متابعة
هذه الاعمال وهي مبادرة كريمة ندعو الله سبحانه وتعالى أن يكرمكم بها . كما انهن الى سيادتكم
بواسطة الوزارة على قيام نقابة المهندسين بمفارقة الادارة الهندسية بالوزارة بالاعمال اللارة لانها
تلك المسلية والخروج بها الى حيز الوجود بالجهود الذاتية على أن يكون مثل الوزارة في اللجنة
التي اقترحتها والخاصة بهذا الموضوع هو المهندس اساميل مرنى الذي سبق بتقديم تقريره السقي
متابع اعمال اللجنة الى الوزارة .

وانتهز هذه المناسبة لابعث اليكم بصادق تحياتي مع خالص الدعاء بأن يجزىكم الله خير الجزاء
انتم واخوانكم على هذه المساهمة الكريمة ، وارجو أن يكون ذلك في ميزاننا جميعا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تحريرا في ١٩٨٣ / ٦ / ٤ هـ

نقيصة :

وزير الدولة للاوقاف

(الشيخ المبرور)

"ابراهيم الدسوقي مرنى"

شكرًا ،
وتنا ،
مدير

١٠٠٠٠٠ ر -

١٠٠ - اجتماعات لعمال غير منظورة قد تلت

• انتهاء التبريد

١٧٥٠ ر -

اجتماعات المبالغ المطلوب اعتمادها

(نقط مليون وسبع مائة وخمسون ألف جنيه) على ان تكون مدة الدراسة والتنفيذ

٢٤ شهرا ابتداء من الانعقاد •

وقد تقرر السيد المهندس / محمود بنى الادارة بأن يقدم المهندس / تيسى
خبرى بعمل رفع مباحث المنطقة المدرج ومدخل الحرم موضعاً الارشادات لكل جزء وكذلك
شئنا الله وارتفعها •

ثانيا : مسجد السيدة زينب

طلب السيد المهندس / عضو مجلس الادارة العمل على الاتى :

- ١ - اصلاح مواسير المياه والمباني أولا لمنع تسرب اى مياه تحت الارضيات مستقبلا •
- ٢ - • الارضيات •

وقد قرر سيادته عمل اجتماع اخر بعد العيد مباشرة •

ادارة القاهرة

مهندس /
محمد حسن كاتب

لم تملك وزارة الأوقاف إلا أن ترفع مذكرة إلى رئيس الوزراء (د . فؤاد محيى الدين) وقتئذ
جاء فيها :

(ترى الادارة الهندسية أن المقايضة أعدت قبل الانتهاء من دراسة المشروع واعداد الرسومات
والمواصفات وان التكاليف مبالغ فيها اذا ما قورنت بتكاليف توسعة وتجديد مسجد وضريح سيدى
ابراهيم الدسوقي وتوسعة وتجديد مسجد وضريح سيدى أحمد البدوى والتي تصل التكاليف فى كل
منهما إلى نحو المليون جنيه هذا فضلا عن التفاوت بين مسطح كل من المسجدين وبين مسطح الضريح
الذي أبعاده من الداخل ١٤ر٠٠ م × ١١ر٠٠ متر ومسطحه ١٥٤ر٠٠ م^٢ .

وهنا انقص (المقاولون العرب) التكاليف الى مليون وثمانين ألفا وذلك من خلال مقايسة جديدة
قدمتها الشركة في ٨٤/٢/١٤ .



ah Contrators
AHMED OSMAN & Co

عثمان احمد عثمان وشركاه
بسم الله الرحمن الرحيم

ADDRESS 34, ABLY STREET CAIRO
CAIRO
TELEPHONE : 4788
1911 - 1939 OSMAN UN CAIRO
3442 OSMAN UN CAIRO
(International - Local)
3333 OSMAN UN CAIRO
(Arab Countries - Local)

٣٤ شارع ابل قاهر
٤٧٨٨
١٩١١ - ١٩٣٩ عثمان
٣٤٤٢ عثمان قاهر
(دولي - محلي)
٣٣٣٣ عثمان قاهر
(دولي - محلي)

الادارة العامة للاستشارات الهندسية
والخدمات الفنية

ادارة التصميمات

رقم القيد / ٨١ - ٨٠٧

الطاهرة في ١٤/٢/١٩٨٤

السيد الوزير لفضيلة الشيخ / ابراهيم الديبقي - وزير الابتناء

تحية طيبة وبعد :

أشرف بأن أرفق لسيادتكم الرسومات المعمارية والانشائية لعملية هدم بمقام
مقام سيدنا الحسين رضي الله عنه ومرفق العايشة الابتدائية لأعمال قيمه الاعمال
وقدرها ٨٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثمانية وثمانون ألفا لا غير) وبهاية

٣٩٤٢٠٠	١	أعمال الترميم الدقيق
١٧٦٢٦٥	٢	الاعمال الاعتيادية
٦٠٠٠	٣	الاعمال الكهربائية
٢٠٠٠٠	٤	الاعمال الصحية
٢٥٠٠٠٠	٥	اعمال غير منظموه
٦١٥٣٥	٦	دراسات فنية واشراف

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عن ساحتكم
للإستشارات الهندسية
الكبرى
مهندس

مرفقات : عدد ٢ نسخة من الرسومات والمقايسة

ملاحظة :
مكرر :
أربع :
واحد :

بمعرفة مستر مهنبة
وزارة التعمير

مكتب الوزير

قرار تكليف
رقم ١٩٨٤

وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنفيذ اعمال خطة التنمية الاقتصادية
وعلى قرار اللجنة العليا للمسابقات التاريخ ١٩٨١/٥/٢٦
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ ببعض الضوابط الخاصة بقرارات التكليف
وعلى كتاب السيد وزير الدولة للاوقاف رقم ١٤ من ج المؤرخ ١٩٨٤/٢/٢٦

قرر

مادة ١: تكليف شركة المطاولين العرب بتنفيذ اعمال الترميمات اللازمة بخرم وسجد مولانا
الامام الحسين تحت اشراف هيئة الاثار المصرية
مادة ٢: يتم المحاسبة على فئات اسعار الاعمال سالفة الذكر وفقا لما تقرره لجنة تشكل من
ممثل كل من :

- وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى
- وزارة الدولة للاوقاف
- الشركة المكلفة

ولا تنفذ قراراتها الا بعد اعتمادها

مادة ٣: على رئيس مجلس ادارته الشركة المكلفة تنفيذ هذا القرار

سبتمبر ١٩٨٤/٢/١١
م. ك. ك.

وزير التعمير والدولة
للاسكان واستصلاح الاراضى
مهندس /
حسب الله محمد انتقراوى

أسرد الخطوات دون تعليق فقد أوضحت في حملتي على المشروع والتي سوف أسجلها هنا اثباتا
لرفض الانسان المصرى الاعتداء عليه في حرمانه وآثاره وغواليه .. الانسان المصرى المتهم بالسكوت .

بدأت هذه الحملة بمقال في جريدة الشعب لأن الصحف القومية أى الحكومية ، بعد هزيمة
الأهرام ، كانت ترفض لى مثل هذه المقالات حتى أننى في مشروع دفن النفايات الذرية للنمسا في مصر
قاومتها بالمحاضرة في المحافل العلمية والشعبية ثم ألقت كتابا مع الدكتور حامد ربيع يحكى خيوط المأساة
التي مهدت لها مجلة أكتوبر بعنوان (مصر تدخل عصر الذرة) فوضعنا للكتاب عنوانا (مصر تدخل
عصر النفايات) لم يكن أمامى إلا صحيفة غير حكومية .

كان مقال الأول في حماية مشهد الامام الحسين ، في جريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤
بعنوان :

ارفعوا أيديكم عن مقام الامام الحسين جاء فيه :

ارفعوا أيديكم عن مقام الإمام الحسين

بداية ..

- بدأ الموضوع حين صلى رئيس الجمهورية في مسجد الحسين وأعلن رئيس نقابة المهندسين أن النقابة ، ستبرع باصلاح قبة الحسين ، تشرفا .
 - أرسلت وزارة الأوقاف خطاب شكر الى النقابة .
 - رد على الخطاب « المقاتلون العرب » !
- كيف يحدث هذا ؟ هل النقابة هي « المقاتلون العرب » ؟ وهما شيعان منفصلان أو هكذا يتحتم أن يكونا ؟

هل المسألة تسلل أم اقحام أو اقتحام ؟

- بدأت حملة تبرعات من الشعب وكأن التبرع المزعوم ، تبرع من جيب الشعب !!
- أوقف الدكتور فؤاد محيي الدين هذه الحملة .. فما كان ينبغي أن تنفق عشرات الملايين على العروض العسكرية السنوية ثم نسأل الناس إلحافا لاصلاح شرخ في قبة الحسين . لعله فطن الى هذا تحسبا أو تحسسا .

لقد تحابلوا على عقد اجتماع في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ثم اجتماع تال متوال في ٢٦ ديسمبر سنة ٨٣ وانتزعوا بأسلوب سلطوى (موافقة) على هدم قبة الحسين . وغطى الغرض الأصلي بشعار إعادة بنائها كالغطاء الذهبي على الباب ، والغشاء الوردى على المخلب . وما استهدفوا الا صفقة تفيض بها الجيوب الطافحة بالمال أكثر وأكثر .. هل من مزيد .. وفي الوقت نفسه تخرج المانشيتات في مظاهرة خطية تزف البشرى الى الشعب المصرى ايوب المبتلى ، ان افضالهم شملت مشهد الامام الحسين بعد الأمن الغذائى والأمن الاسكانى الذى كان وبالا على الاسكان فى مصر .

وطبعا سيفوت مهرجان المانشيتات ان يذكر كم تقاضوا ثمن التخريب الذى يلبسونه ثوب التعمير الحضارى .

لقد خرج احد رجال الآثار من اجتماع ٢٥ ديسمبر سنة ٨٣ ليكيكى فى الردة ، وحده قائلا :
وداعا قبة الحسين ... وداعا قبة سبط رسول الله .

والرجل الذى بكى هو الخير الاثرى الذى استدعاه مسئول كبير فى الشركة وطلب اليه ان يؤيد هدم القبة !! بل يقنع رؤسائه فى هيئة الآثار بهدمها !! ولما ذهل رجل الآثار من هبوط الطالب المطلوب قال المسئول المهام (فيها لقمة كويسه) ورفض .

وسرعان ما هدمت قبة الحسين .

ارأيتم الأسباب التى تهدم من أجلها اعمارنا والأثر أعمار من بنوه ورفعوه الى ذرى القمة — وتهدم من أجلها قبة الحسين ؟ واحلال قبة خرسانية يجعلونها ذريعة الى زرع أعمدة فى الجدران الحاملة للقبة والننى يزيد سمكها عن متر وهم الذين يقول مهندسوهم أن القبة القديمة سمكها ٩٠ سم تسعين سنتيمترا وأن القبة الخرسانية سمكها ١٥ سنتيمترا خمسة عشر سنتيمترا — فقيم زرع الأعمدة ؟ والحفر وهنا يقولون هم أنفسهم ان (المقالوة) ستؤدى الى هدم المئذنة !! ومرة يقولون أن المئذنة بها ميل علما بأن الميل سببه ان الانشاء تم على فترات تاريخية مختلفة فهو كما يقول مهندسو هيئة الآثار تحرك فى التركيب .. ان برج (بيزا) مائل ولم يقل أحد بهدمه يا سادة .

على أن المئذنة عاشت بهذا الميل دون أن يصيبها شرخ واحد وهى التى انشئت سنة ٦٣٤ هـ .

يقول كتاب (المآذن المصرية) للدكتور محمد عبد العزيز سالم :

(ويتميز الجزء الأصلى من المئذنة بجوفاته المقرنصة الثلاثة التى تشغلها ثلاث حشوات مطولة تزخر بمحشد من الزخارف النباتية المحفورة فى الجص من الطابع الاندلسى الذى نراه فى قصر الجعفرية بسرقسطة ، وفى المسجد الجامع بتلمسان . ويعلو كل حشوة طاقة معقودة مقرنصة ، وتشغل الفراغين الواقعين بينهما قوعتان مقرنستان) . ص ٢٤

وينص محضر اجتماع لجنة قبة المشهد الحسيني المنعقد ٢٦/١٢/٨٣ في البند السادس على (اتخاذ الاجراءات المناسبة أثناء الترميم بضمان التوازن الانشائي للباب الأخضر والمنارة الأثرية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بذلك) .

بل تنص مقايضة الشركة على أن يراعى عدم المساس بالباب الأخضر والمنارة الأثرية والأجزاء التي يتم ترميمها تحت اشراف هيئة الآثار . فماذا حدث ؟ .

ذهبت عضواً في لجنة معاينة القبة يوم الأربعاء ٢٨ نوفمبر سنة ٨٤ وصعدت سقالة ارتفاعها تسعة أمتار فككت أجن حين وجدت الازار الخشبي ويقع تحت (الدمسة) والمكتوب عليه الآيات القرآنية المذهبه ، قد تهشم في عملية الهدم وأصبح حطاما .

ان الآيات القرآنية ذات الكتابة الأثرية ، هي الآن فتات وثارات ملقاه وسط التراب !!

هكذا تتعامل الشركة مع قبة الحسين .

وينص محضر اجتماع ٢٦/١٢/٨٣ على أن القبة (تمثل قيمة اثرية وتاريخية ودينية . وكذلك الوزرات الرخامية والآيات القرآنية من الداخل على أن تسجل تسجيلاً علمياً بالرسم والصور الملونة قبل نزاعها مع مراعاة الأسلوب العلمي في النزاع والتركيب وتخصيص مجموعة ترميمية من هيئة الآثار لاعادة تسجيل النقوش واعادتها مع الحفاظ على الأصل الخشبي للقبة بعد ترميمه واعادة تركيب الأخشاب بمعرفة الشركة ومرمى الهيئة مع الحفاظ على الشكل الخارجى للقبة بالنسبة للارتفاعات والمناسيب الحالية التي عليها) .

واسجل هيئة الآثار انها راعت هذه فيما يتعلق باخشاب القبة ونقوشها والنوافذ الجصية التابعة للقبة .

ما يحزنني الآن الازار والآيات المذهبة التي غدت هشيما مما بنىء بغية الرؤية الاثرية والرؤية الحضارية عند هؤلاء .

ومن العجيب أن يحضر اللجنة الدائمة للآثار من الشركة ، سكرتير خاص خريج تجارة مالهذا السكرتير الخاص والآثار الا أن يكون الموضوع في حقيقته صفقة وهنا نفهم مبرر تواجده بيننا .

ثم تقول الشركة بالتوسعة تحت القبة .. أى التوسعة على انفسهم بزيادة الملايين فتزيد بدورها المكافآت والاكراميات الموسمية وناقشهم في اللجنة ماذا تعنى التوسعة المزعومة ؟ فيقولون خمسين مترا مربعا !!

فاقول من جديد : وماذا تعنى خمسون مترا مربعا ؟ ومن صاحب المصلحة في زيادة عدد الزائرين ؟ نريد أن (نعرف) .

ثم يقولون في محاولة إيهام : التوسعة أيضا لاقامة فاصل بين الزوار من النساء والرجال حسب الشرع الاسلامى .

وأقول أين كان الشرع الاسلامى عند اقامة الكبارى التى تكشف حرمات البيوت حتى وضع البعض سائرا عبارة عن خيمة ؟ .

ان الاسلام أباح للمرأة ان تشهد الصلاة وأن تجادل الرسول نفسه وأن تبايعه وأن تتصرف فى مالها بل اتاح لها بعض الائمة ولاية القضاء فهل الشركة أكثر حرصا على الاسلام من الامام الى حنيفة والإمام ابن حزم ؟ .

هل التوسعة تقاس بالتطاول على قبة مباركة يبرى الثرى تحتها رأس الحسين ؟ هل يقاس هذا بتعطيم شريط الآيات القرآنية وامتهان القيمة الأثرية للآثار الذهبى ؟

نحن نزيد كل عام مليوناً فهل معنى اقرار مبدأ (التوسعة) ان الشركة تقوم بالتوسعة كل عام أى أن قبة الامام الحسين ستغدو مورداً ثابتاً ومرفق لاكتساب شعبية زائفة فى شعب ذكى يفهم مادق وما خفى .. شعب ثقته غاليه لا يمنحها الا من يستحقها ؟ .

قولوا معى أقصد مع الجبرى :

يا خفى اللطاف نجنا مما نخاف .

ان الشعب المصرى ، فى ادبه الشعبى ، حين يريد ان يسخر من شىء :

يقول : (يعنى هى المئذنة هتقلب ولا البحر هيجرى مقلب) .

أى أنه لا يمس وجدانه شىء كالدين والنيل .. ان تنقلب المئذنة أو يغير النيل اتجاهه ويجرى من الشمال الى الجنوب هذا هو الحدث الجلل ... هذا وحده .

حين كنت فى استانبول فى يناير من هذا العام وزرت مساجدها كان جامع السلطان أحمد يرم ويعاد بهاؤه فلاحظت فى جانب منه ان اللون الأزرق الجديد تختلف درجته قليلا عن الأزرق القديم — اللون فحسب — لا النقوش ولا الطابع — فرد الأتراك بسرعة :

ولهذا رفع المثقفون قضية على الحكومة التركية ووقف العمل انتظارا للحكم .

وحين شاهدت قصر (المايين) وهو يرم الآن ، رأيت عجباً فى دقة الترميم والحفاظ على الأصل .

يا الله هل تتحرى الحكومة التركية التى خلعت السلطان (العثمانى) الدقة البالغة فى ترميم قصر السلطان عبد الحميد .. وتعتمد شركة بموافقة الحكومة ، هدم قبة الامام الحسين فى مصر قلب

الاسلام كما يسميها ابن خلدون ؟ العظيم .

ثم ثانية الاثافي تزحف الى موافقة جديدة (للتوسعة) ثم ثالثة الاثافي تنذر بهدم المئذنة لزوم الشغل وهى احدى ثلاث مآذن ايوبية فى مصر كلها .

ان مشهد الامام الحسين يجب أن نحافظ عليه كما هو يرم ولكن لا يمسه تغيير ولا يمسه تحوير ... واذا اقتضى الأمر ، يكتفى بزيارته على مدار السنة — أى الزيارة الموزعة — ويمنع دخوله فى الموالد التى يتعلل بها السكرتير الموهوب .

ان « برج لندن » تجرى الآن دراسات على تأثير أصوات السيارات المارة فى منطقته وما تحدثه من اهتزازات .

ان « الموناليزا » يحدد عدد المشاهدين الداخلين اليها حتى لا تتأثر اللوحة بالتنفس عند حد معين !!

الى هذا الحد يحافظ المتحضرين على (أشياء) لا ترقى الى قبة الحسين التى تريد الشركة الشمولية ، تخديمها لدعاية جماهيرية اننا اليوم أمام : قضية .

القضية

- ١ — نطالب بالتحقيق فى تهشيم الآيات القرآنية المذهبة بازار القبة .
- ٢ — رفع أيديهم عن المئذنة والباب الأخضر والجلدران الحاملة أن تزرع فيها أعمدة .
- ٣ — منع الشركات التجارية من ترميم الآثار حتى لا تتوسع فى الهدم والتخريب اصطليادا للبناء والربح .

ان هيئة الآثار صناعا حرفيين تابعين لها فتستطيع ان تضم اليهم بنائين حرفيين على أنها فى الأعمال الكبيرة تطرح مناقصة أولا ثم تلزم الشركة القائمة بالعمل بتصميم الاثريين فى جهاز هيئة

الآثار وجهاز وزارة الأوقاف وكلاهما به مهندسو آثار . ثم اشراف هؤلاء على العمل جملة وتفصيلا ولهم حق إيقافه عند الانحراف به .. وفيه . أما أن تصمم شركة (الشرخ) على طريقة (هدم الجدار وبنائه سبع مرات للتطهير) حسب القصة الشعبية ، فلا .
هذه هي القضية .

ولا أحسب الرأي العام المصرى أقل حفاظا على مقام الحسين ومشهده من الرأي العام التركى على قصر (العثمانيين) أو جامع السلطان أحمد .
ان على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية (ج ٤ ص ٨٨) يسمى مشهد الحسين : الحرم المصرى .

من صفوف هذا الشعب قبل أن أكون فى اللجنة الدائمة للآثار ، أقول :
لن يكون شهيد كربلاء ، شهيد مصر ... فمصر تصون مقام أهل البيت لا تضيعهم .
من صفوف هذا الشعب أقول :
ارفعوا أيديكم عن مقام الامام الحسين .
كان هذا فى نوفمبر سنة ١٩٨٤

وأعقبه مقال ثان فى ١٥/١/١٩٨٥ بعنوان :
(هل مقام الحسين أثر دينى أم صفقة) .
جاء فيه :

هل مقام الحسين أثر ديني تاريخي أم صفقة ١؟

كتبت هذه البرقية الى السيد رئيس الجمهورية بعد الاجتماع التلفزيوني « المعلنى » فى الحسين على صفحات جريدة الشعب .

السيد رئيس الجمهورية :

موضوع قبة الامام الحسين قالت فيه اللجنة الدائمة للآثار ، رأيها وهى الهيئة الوحيدة التى خولها ، وحدها ، القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ هذا الحق . وهى بالطبع شئ آخر مختلف جدا عن المقاولات والمقاولين .. فأن يحضر مدير مكتبك ، بعد هذا ، اجتماعا فى مسجد الحسين ، وموضوع هذا الأثر الدينى والقومى ، الكلمة فيه للعلم والتخصص ، سابقة لا مثيل لها مما يهدم جميع ما نسمعه عن سيادة القانون . والعلم قانون فى مجاله .

إن حضور مدير مكتبك ، ولو كان مهندسا ، هذا الاجتماع الذى دبره المقاولون ، يحمل معنى بعيدا عنك ، ولكنه يستعمل لخدمة مصالح تجارية على حساب تراث هذا البلد الذى يهدد فى أقدم بقعة .

من حق هذا البلد أن يحترم فيه المقاولون ، رأى اللجنة العلمية لأنها لا مصلحة لها .. أما أن يكون المقاولون فوق العلم وفوق القانون متسترين بتوسيع المسجد خمسين مترا لا قيمة لها لأن عدد المصلين يزيد آلافا والتوسيع يكون اضافة من الخارج لا هدم من الداخل ، فلا يجوز .

الموضوع ، أساسا ، ترميم القبة ... فالتسلل إلى توسيع « الأعمال » لا المسجد لتبوير المقايضة المقدمة ومقدارها مليونان إلا ربعا ، فلما اعترضت على الرقم ، وزارة الأوقاف ، خفض إلى مليون وثمانية وثمانين ألفا ١٠٨٨ر٠٠٠ .

لقد سبق لهيئة الآثار اصلاح قبة مسجد محمد على وقبتي خانقاه فرج بن برقوق وهى الآن تصلح قبة الشافعى وهى قادرة على اصلاح قبة الحسين لولا أن زعموا التبرع باصلاحها للتسلل إلى الاتجار بها ماديا وإعلاميا .

والقول بأن نشر هذا الموضوع سابقا فى صحف المعارضة ، كفر ، قول يدمغ الديمقراطية بل يلغىها خاصة وأن الصحف القومية ليس لها من اسمها نصيب إذ هى فى واقعها حكومية لا تنشر الرأى الآخر .

السيد رئيس الجمهورية

هل هناك مقال أو أى مواطن فوق الحساب ؟

هل يراد من البلد أن يقول آمين على كل ارادة للمقاولين ؟ باسم مصر أناشدك أن تقرأ مجلة (المجلة) العدد (٢٥٦) الصادر في ٥ - ١١ يناير سنة ١٩٨٥ لتعرف حقيقتهم في ميزان الناس .

إلى هنا انتهت البرقية التى طلب إلى زملاء فى الهيئة الدائمة للآثار أن انتظر قليلا ولكن الانتظار أصبح محسوبا على مقام الحسين الذى يهدده ، الهدم ، تحت اسم البناء .

ولهذا أرسل هذه البرقية مفتوحة .

كتبت هذه البرقية بعد الاجتماع الأخير العجيب الذى عقده المهندس عثمان أحمد عثمان فى مسجد الحسين متجاهلا قرار اللجنة الدائمة للآثار وكأن القانون لم يعد من اجازته بل يراد للعلم أيضا أن يلحق به فأصبح العلم ، بهذا الاجتماع الغريب ، فى اجازة .

والهفى على هذا البلد اذا آل مصيره إلى التجار و « الشطار » ، بعد أن كان كعبة للعلم ، ومنارا للدين ، وحمى للإنسان .

الأثر يعالج بالترميم لا يهدم وينى من جديد « مقالة » كالكبارى .. الأثر معناه ماثات وآلاف السنين من عمر الأمة فإذا اعتبر « مقالة » وهدم وبنى من جديد انتفى معنى العراقة .

أبدأ القصة من جديد

حين كتبت مقالى (ارفعوا أيديكم عن مقام الامام الحسين) بعدد الشعب ٢٦١ الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٤ ، اتصل بى أحد رجال نقيب المهندسين المهندس عثمان أحمد عثمان وقال : إن (المعلم) كما يدعونه وكما يجب أن يدعونه مستعد لاستقبالك ... فكان جوابى عليه :

إن من يريد مقابلتى ، يأتى إلى بيتى . (فى بيته يؤتى الحكم) .

وهنا اتصل بى تليفونيا المهندس عثمان أحمد عثمان واستهل حديثه بعبارات التقدير . ثم فتح موضوع الحسين ورددت على سمعه ما كتبت فى مقالى فقال فى مرونة رجل الأعمال : كلامك على رأسى وأنا احترم كلمة العلم . وغدا سوف أقوم بزيارتك لأوضح لك موقفى .

وفى اليوم التالى اتصل بى للمرة الثانية المهندس عثمان أحمد عثمان ، تليفونيا وقال إن وعكة أملت به وسوف يحدد الزيارة بعد أيام .

وكانت مبادرة اعتبرتها من جانبى عودة إلى الحق فإذا بنا نطالع في الصحف أمر لجنة جمع فيها ، وزير الثقافة ، ومحافظ العاصمة ، ووزير الأوقاف ووكيل الأوقاف ومجموعة المقاولين العرب . وإذا بالذى يحترم كلمة العلم يتجاهل تجاهلا تاما قرار العلم ممثلا في قرار اللجنة الدائمة للآثار التى رفضت التوسيع « والتوسعة » ورفضت الحفر إلى عمق ثمانية أمتار الذى يهدد المعذنة والباب الأخضر حيث تستقر رأس الحسين .

مرة أخرى أقول ان (قبة الصخرة التى بنيت سنة ٧٢ هـ أى في القرن الأول الهجرى ونحو في القرن الخامس عشر ، خشبية أيضا وهى أكبر حجما اذ يبلغ قطرها ٢٠.٥٥ متر وارتفاعها عن سطح الأرض ٣٥ مترا بخلاف ارتفاع الهلال وقدره (٤٥٠) .

هذه القبة كيف أصلحها الأثرى المصرى حسن عبد الوهاب في النصف الأول لا الثانى من القرن العشرين ؟ وقد سبق اصلاح قبة الصخرة سنة ٢١٦ هـ ، ٤١٣ هـ ، ٥٨٦ هـ ، ٧١٨ هـ ، ٩٤٥ هـ ، ١٢٩١ هـ .

حدث هذا كله دون هدم ودون حفر في باطن الأرض بزعم بناء قبة خرسانية .

لقد بنت هيئة الآثار عدة قباب بالخرسانة دون أن تغير معالم الأثر . وما الغرض الخبيء وراء الاصرار على (التوسيع) خمسين مترا من الداخل ؟ أى زيادة عدد الزوار خمسين أو سبعين وسيظل العدد في ازدياد حتى لو بلغ التوسيع خمسمائة متر لا خمسين فقط . هل معنى هذا أن كل سنة يقدم المقاولون العرب مقايسة بمليونين (لتوسعة) جديدة ؟ .

إن مسجد قرطبة كان توسيعه ، اضافة من الخارج إليه حتى غدا كما يقول الدكتور حسين مؤنس في كتابه (رحلة الأندلس) ثلاثة مساجد لا مسجدا واحدا .. مسجد عبد الرحمن الداخل بناه فيما بين سنتي ٧٨٠ ، ٧٨٦ ثم الزيادة التى أضافها إليه عبد الرحمن الأوسط وهى على نمط جامع عبد الرحمن الداخل تماما ، ولكن عجيبة هذا المسجد الكبري ، ميزته التى جعلته فريدا في طرازه حقا ، هى الزيادة التى أضافها إليه الحكم المستنصر ثامن أمراء البيت الأموى الأندلسى والثانى من خلفائه وقد تمت بين سنتي ٩٦١ و ٩٦٦ بإشراف علم من أعلام الفكر الأندلسى ، هو القاضي منذر بن سعيد البلوطى .

إنها مسجد جديد جديد كامل . الفن الذى فيه يمثل ذروة من ذروات فنونا العربية . بين يوم البدء في هذه الزيادة واليوم الذى أرسى فيه الحجر الأول من المسجد العظيم نحو ١٨٠ سنة ، خطا الفن الأندلسى خلالها خطوات شاسعة إلى الأمام . ولكن مهندسى الحكم المستنصر عرفوا كيف يؤلفون بين القديم والجديد على نحو حفظ على البناء وحدته الفنية الكاملة ، فلا تشعر وأنت تخطو داخل هذا القسم الجديد أنك تعبر من القرن الثامن إلى القرن العاشر الميلاديين .

هذه الزيادة الجديدة أضيفت في جنوب الجامع — أى في اتجاه نهر الوادى الكبير — في اتجاه زيادة عبد الرحمن الأوسط نفسه .

بهذه الزيادة وصل الجامع الى ضفة النهر . إذا نظرت إلى رسم الجامع وموقعه لاحظت كيف زحف مسجد قرطبه حتى وصل إلى الحد الطبيعي : ضفة النهر .

يقول الدكتور حسين مؤنس : (ثلاثة مساجد بنتها سبعة أجيال على الأقل من المعماريين ، فإن أول حجر وضع في المسجد كان سنة ٧٨٠ ميلادية ، وآخر حجر وضع فيه كان سنة ١٠٠٠ ميلادية . مائتان وعشرون سنة في عمل فني واحد يمتاز أول ما يمتاز بالوحدة والانسجام) ص ٧٥ . وهكذا نرى التوسيع اضافة إلى البناء الأصلي لا هدماء فيه وتغيير معالمه للحفاظ على المقايسة المالية بدلا من الحفاظ على الأثر .

هذا عن الزيادة الهزيلة المزعومة لتبوير المبلغ المرقوم في المقايسة .. ثم الدعاية في العالم الاسلامى وما تجلبه من منافع وعقود وهو الأهم والضحية مسجد الحسين وكما من ضحايا أرجىء الآن تفاصيلها ليست القسطا آخرها . هذا عن مسجد قرطبة أما مسجد الحسين أو الحرم المصرى كما يسميه على باشا مبارك الذى يقول في الجزء الرابع من الخطط التوفيقية إن آخر من عمره قبل عمارة الخديوى اسماعيل ، الأمير عبد الرحمن كتحدا فإنه في سنة خمس وسبعين ومائة وألف أجرى فيه عمارة عظيمة وزاد في تحسينه وروقه) .

ويقول :

(وكان المرحوم عباس باشا في ولايته على ديار مصر قد عزم على توسيعه والزيادة في تحسينه على عادته من الاعتناء بعمارة مشاهد أهل البيت فاشتري الاملاك التى بجوارها وهدمها وشرع في البناء فوضع الأساس ثم اخترمته المنية .

ولما أخذ الخديوى اسماعيل بزمام ولاية الديار المصرية سنة ١٢٧٩ أمر بتجديده وتوسيعه وتوسيع رحابه وطرقه .. ففتح بجوار شارع السكة الجديدة حتى وصل الى تلوى البرقية وندبنى لعمل رسم للجامع يكون به واقفا بمقصده الحسن فبذلت الهمة في ذلك وامتنحت الجامع وما حوله من الأماكن وعملت له الرسم اللائق بعظيم شأنه بحيث لو وضع عليه لكان مبرا من العيوب مع الاتساع العظيم إذ جعلته منفصلا من كل جهة عن المساكن بشوارع وميادين رحبية .

ويقول عن القبة التى هدمها المقاولون وهشموا الأزار الذهبى بآياته : (وأما القبة فباقية على بنائها القديم وهى كبيرة كروية منقوش باطن أعلاها بالليقة الذهبية وجدرانها من الحجر الجيد النحيت مكسوة بالرخام الملون إلى أكثر من قانتين .. ويعلوها قبة صغيرة من الخشب وبدائر المقصورة والقبة ألواح فيها الخطوط المذهبة من الخط الثلث والكوفى ومنها ما هو لبعض الملوك العثمانية) . ص ٩٠ الخطط التوفيقية ج ٤ .

هذا كله أتى عليه المقاولون فأصبح هشيمًا بددا .

ثم الموضوع بدأ بترميم القبة ثم تسلل إلى خرسة القبة أى قبة خرسانية بدلا من القبة الخشبية ثم تسرب إلى الداخل بدعوى التوسيع أو « التوسعة » .

وإني لأعجب لعجب المهندس سعد شعبان من نشر موضوع الحسين في صحف المعارضة وهو يعرف أن الصحف الملاكي لا تنشر الرأي الآخر فأين يذهب الإنسان المصرى عندما يتمزق مما يقع تحت بصره ؟ هل يخرج برأيه الى الصحف غير المصرية لتقوم القيامه كما حدث في السنين العجاف التى وصفت بالرخاء من باب أسماء الأضداد .

إني أطلب إلى المهندس سعد شعبان بدوره أن يقرأ مقال المجلة : (سؤال لا يطرحه المصريون ولا يجيبون عليه .. من يتأمر على مبارك ؟) ليعرف كثيرا من الحقائق ولا أظنها خافية عليه لأنها لا تخفى على أحد من المصريين حتى البسطاء الذين تعوضهم فطرتهم الذكية عما ينقصهم بما هم شركاء في الميراث الحضارى لهذا البلد .

وإذا كانت المجلة تجعل جزءا كبيرا من مقالها يدور عن المعلم وأتباعه فإنى أسأل الله ألا ينسحب هذا السؤال على أهل البيت فتطلع المجلات بعنوان : من يتأمر على الحسين ؟

من يتأمر على أهل البيت ؟

ولو عقدوا اجتماعات استهلوها بالبكاء على الصحن المكشوف بعد القبة المهدمة وهم الذين قوضوها وهشموا الازار الذهبى الذى سجلت عليه ، بالذهب ، آيات الكتاب الكريم !

(يسمى ويذبح) .

الاجتماع الذى تباكوا فيه بدموع اخوة يوسف ، إني أسألهم بدورى : من الذى هدم القبة ؟

من الذى حطم وهشم الازار الذهبى ؟

من الذى يتأمر على هدم الجدران الحاملة من الداخل بحجة التوسيع أو « التوسعة » .

من الذى يتاجر بأهل البيت بعد التجارة بهضبة الأهرام ؟

لقد كان البلد يغلى من أجل هضبة الأهرام حين كان المقاولون يمدون الطرق لمشروع هضبة الأهرام وتقاضوا عنه الملايين ويومها كتبت خطابا للمعلم سجلته عليه في كتابى (مشروع هضبة الأهرام) — الكتاب نفذ رغم مصادرتة — وما جاء في الخطاب :

أطلب اليك دراسة المشروع فالمتقفون المصريون وكل الأحرار الشرفاء ، يهيبون بك أن تسحب تعاونك معها ... وأن تنتصر لبلدك بعد أن داس البلدوزر التابع لكم مقبرة أثرية هامة .

إنها مسئولية كل مصرى .. ولكنها مسئوليتك مرتين)

ولم يستمع إلى الصرخة ومضى في التعاون مع بيترمونك ولو أنه في حديثه التليفونى معى ، استهله بأنه كان ورائى في هضبة الأهرام ولم يقل هل كان ورائى بالمرصاد أم بالتأييد المفقود .

ويعد فإذا كان (المقاولون) قد بيتوا أمرا أن يطرقوا الأبواب الخلفية أو الوزارية متخطلين اللجنة الدائمة للآثار فإن اللجنة بالإجماع ستعلن على رؤوس الأشهاد ما دار ويدور معززا باستقالتها .

القاهرة يناير سنة ١٩٨٥

نأتى الى الناحية الفنية

التزم (المقاولون العرب) في الاجتماع الذى انعقد بينهم وبين هيئة الآثار في ٨٣/١٢/٢٦ ، وكذلك في الخطاب المرفوع إلى وزير الاوقاف في ٨٤/١٢/١٤ بالالتزام بالإبعاد الخاصة بالضريح من الداخل والخارج والالتزام بالحفاظ على الطابع الأثرى للضريح باعتباره قيمة أثرية وتاريخية في حد ذاته .

وفي ٨٤/٣/١١ صدر قرار تكليف رقم ٣٥ لسنة ٨٤ !! من وزارة التعمير للمقاولين العرب بتنفيذ مشروع القبة وتم صرف دفعة مقدمة ربع مليون جنيه مقابل خطاب ضمان ١١ على أن التكليف اشترط أن تتم المحاسبة على فئات أسعار الأعمال وفقا لما تقرره لجنة تشكل من ممثلى كل من :

— وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى مقررا

— وزارة الدولة للأوقاف

— الشركة المكلفة

ولا تنفذ قراراتها إلا بعد اعتمادها منا (أى وزير التعمير) ولكن المقاول وضع المقايسة غير عادى .. غير مقدر أن يعترض أحد طريقه ... لقد اعتاد هذا ودرج عليه .

وهنا ترسم علاقة استفهام كبيرة : لماذا التكليف والحكومة اسلوها فتح باب المناقصة حتى في أنفه الأشياء !!؟

اطمأن المقاولون العرب للمخطط الذى رسموه وتسلسلوا إليه خطوة خطوة واعتبروا الطريق مفتوحا فتقدموا في نوفمبر سنة ١٩٨٤ برسومات ابتدائية جديدة لإزالة الجدران ، واقامة حوائط خرسانية بقصد التوسيع !! وفك الباب الأخضر والمنارة الأثرية فرفضت اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية المشروع في اجتماعها بجلسة ١٩٨٤/١٢/٣

وفي عنجهية ، اخطر المقاولون العرب ، وزارة الأوقاف وهيئة الآثار ، بالتوقف عن العمل .

وفي ٨٥/١/٧ عقد المقاول اجتماعا حشد له وزير الثقافة عبد الحميد رضوان في ذلك الحين ووزير الأوقاف الدكتور (الاحمدى أبو النور) لانتزاع موافقة على غرضه أى الهدم والبناء والتوسيع .

ولم يلبث المقاولون العرب أن بدأوا في هدم الحوائط في ٨٥/١/٢٠ بعد أن أعدت عدتها وقدمت رسومات ابتدائية إلى وزارة الأوقاف اعتمدت في ١٩٨٥/١/١٦ .

وهنا اجتمعت اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية في ١٩٨٥/١/٢١ ورفضت رسومات التوسيع المقدمة من الشركة . وحاول وزير الثقافة عبد الحميد رضوان حمل اللجنة على الموافقة بتدخل سافر منه فرفضت اللجنة تدخله كما رفضت التوسيع من قبل وقدمت استقالتها بعد أن اثبتت مسلكه في محضر اجتماعها المنعقد ١٩٨٥/١/٢١ في البند الخامس على هذا الوجه :

(على أثر مكالمة تليفونية من السيد وزير الثقافة أثناء اجتماع اللجنة الدائمة للآثار المنعقد ٨٥/٥/٢١ ومحاوله فرض رأى المقاولين العرب على اللجنة وعلى رئيس هيئة الآثار لا يسع رئيس هيئة الآثار الا تقديم استقالته لعجزه عن القيام بعمله في هذه الظروف) .

كما أبدى جميع أعضاء اللجنة من العاملين بهيئة الآثار عدم قدرتهم على الاستمرار في العمل في ظل هذه الظروف .. والموقعون على هذا المحضر مع السادة الأعضاء الخارجين والسيد الدكتور رئيس هيئة الآثار المصرية .

وقامت قيامة الرأي العام وانعقد مجلس الشعب في ٢٦/١/٨٥ فأنكر وزير الثقافة والقيم أنه تدخل
كما أنكر أي مساس بقبة الحسين أو مسجده ١ مع أن حلفاءه المقاولين العرب سجلوا على أنفسهم
ارتكابهم للهدم حين عرضت عليهم مفتشة الآثار بمنطقة الجمالية مذكرة بإيقاف الهدم في ٢٠/١/٨٥
فكتب مهندس الموقع (علم وجارى اتمام الهدم) .

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً في القلوب
والعلماء أئمة في الدين
والعلماء أئمة في الدين
والعلماء أئمة في الدين

و تفعلوا لغيره ما نتم لإمامه

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً في القلوب
والعلماء أئمة في الدين
والعلماء أئمة في الدين
والعلماء أئمة في الدين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً في القلوب
والعلماء أئمة في الدين
والعلماء أئمة في الدين
والعلماء أئمة في الدين

وهنا نشرت في جريدة الشعب الصادرة بتاريخ ٨٥/١/٢٩ مقالا في الرد على وزير الثقافة بعنوان .

(أين الحق في بيانك يا وزير الثقافة)

جاء فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

الفصل التشريعى الرابع

دور الانعقاد العادى الأول

مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة صباح يوم السبت ٥ من جمادى الأولى سنة ١٤٠٥ هـ ، الموافق ٢٦ من يناير سنة
١٩٨٥ م

ملخص

رقم الصفحة	
٣	(أولا) الإجازات
٥	(ثانيا) طلب إحاطة عن أمر ذي أهمية عامة وعاجلة موجه إلى السيد وزير الثقافة من السيد العضو ممتاز نصار عن إجراء تعديلات في قبة ضريح « الإمام الحسين » رضى الله عنه
٥	بيان السيد العضو
٧	إجابة السيد الوزير

طبعة مؤقتة — أما المعتمدة فتنتشر بالجريدة الرسمية قسم « مجلس الشعب » .

(ثانيا) طلب إحاطة عن أمر ذي أهمية عامة وعاجلة موجه إلى السيد وزير الثقافة من السيد العضو ممتاز نصار

ونصه :

« جرت في الأيام القليلة الماضية تعديلات خطيرة في قبة الإمام الحسين والضريح ، قد سبب تغييرا في معالم هذا الأثر الإسلامي وتغييرات جذرية في طابعه التاريخي ، الأمر الذي أدى إلى اعتراض لجنة الآثار الدائمة على إحداث هذا التغيير ، وتدمير آثار إسلامية ذات أثر في تاريخنا وديننا ، وإن هذه التغييرات مستمرة رغم هذا الاعتراض من اللجنة المختصة دون غيرها . بهذه الآثار وحمايتها بالتطبيق لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وإنني أتساءل إذا كان الجواب إيجابيا فما هي المبررات التي أدت إلى إحداث هذا التغيير ؟ وهل قدمت اللجنة الدائمة المشار إليها استقالة جماعية بسبب هذه التغييرات ؟ وماذا تم فيها ؟ وما الذي يعتزم السيد الوزير القيام به في مواجهة هذه الأعمال المدمرة لقيمنا وآثارنا ؟ » .

رئيس المجلس :

طلب الإحاطة هذا غير مدرج بجدول الأعمال ، ولكنني عرضته بناء على حكم المادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية التي تواجه الأمور ذات الأهمية العامة والعاجلة ، فليفضل السيد العضو المستشار ممتاز نصار بالإدلاء ببيان عن موضوع طلب الإحاطة الموجه منه .

السيد العضو ممتاز نصار :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس المجلس ، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر :

في الواقع أود أن أسجل أولاً أن كل ما اتصل بآثارنا الفرعونية أو الإسلامية إنما يمس ضمير الأمة وضمير الشعب ، ويمس تراثها وتقاليدها الخالدة ، ولذلك فعندما طرح مشروع هضبة الأهرام وتناوله الصحف بالحديث والانتقاد وبيان المخالفات فيه قمت يومها بتوجيه استجواب إلى الحكومة في هذا المشروع لأنه يمس تقاليدنا وقيمنا وآثارنا ويهدد هذه الآثار التي تعتبر جزءاً من حضارة بلادنا ، ونوقش هذا الاستجواب هنا وتحت هذه القبة في الفصل التشريعي الثاني وأحال المجلس هذا الاستجواب والمخالفات التي سجلتها في مشروع هضبة الأهرام إلى اللجان المختصة وقالت اللجان رأياً مؤيداً وجود تلك المخالفات وقد عدل عن مشروع هضبة الأهرام .

واليوم ترمي إلى سمعي أن هناك تجديدات أو تغييرات في مسجد الإمام الحسين في قبة وفي القوائم التي تقوم عليها هذه القبة ، ولقد قرأت مقالا للدكتورة نعمات أحمد فؤاد في جريدة الشعب منذ أسابيع قليلة مضت ، وقد تابعت ما نشر في هذا الصدد . وقد علمت أن اللجنة الدائمة اجتمعت مرتين ، وهي اللجنة المنوط بها الاختصاص طبقاً للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وأنها اعترضت على إجراء هذه التغييرات وحصرت موقفها بأن الترميم ممكن وجائز وأن تغيير الطابع التاريخي هو الأمر الذي تعترض عليه اللجنة الدائمة التي ناط بها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المحافظة على تراثنا والمحافظة على تقاليدنا والمحافظة على تاريخنا ، وهنا يطيب لي أن أتساءل موضوعياً ودون تحيز لأحد وهذه هي عادتي وخاصة أن السيد الوزير المسئول تربطني به صلات عدة كلها تقوم على التقدير الكامل ، إنما التجاوزات التي أراها أود أن أستمع من السيد الوزير أنه لم تكن هناك تجاوزات على الإطلاق وأنه كان في دائرة القانون وأنه لم يعترض على رأى اللجنة الدائمة صاحبة الاختصاص الأصيل في هذا الشأن ، ولذلك وحتى يستطيع السيد الوزير أن يتناول هذا كله بإفاضة كاملة أسمح لنفسى بثلاثة محضرين للجنة الدائمة في يومي ٢١ ، ٢٤ يناير الحالي ، وأقول ما الذي تم فعلاً في هذين الاجتماعين وهل اتصل السيد الوزير باللجنة في اجتماعها الأول ؟ وماذا قال للجنة في حديثه معها ومع رئيسها تليفونيا في هذا الصدد ؟ لأن الحديث التليفوني الذي جرى بين الوزير وبين رئيس اللجنة أدى إلى اعتراض اللجنة على تدخل السيد الوزير في شئون تختص بها هذه اللجنة وحدها ، وهي لجنة فنية صاحبة اختصاص أصيل طبقاً للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ والمحضر الأول الذي أعنيته هو محضر جلسة ٢١ يناير ١٩٨٥ فقد أثبت فيه ما يأتي :

١ — بتاريخ ٢١ يناير ١٩٨٥ نظرت اللجنة الرسومات المقدمة لشركة « المقاولون العرب » والأوقاف والتي اتضح منها إصرار شركة « المقاولون العرب » على التوسعة وهدم الجدران الخاصة بالضريح والحاملة للقبة واستبدال قبة خرسانية بها مما يؤثر في معالم الأثر من ناحية الطابع ومن الناحية الإنشائية ، والتأثير بالضرورة على المذنة والباب الأخضر والنقوش والرسوم داخل الضريح ، وقد أشير إلى هذا الرأى في محضر اللجنة بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٤ وفي مواجهة السادة مندوبى شركة « المقاولون العرب » الذين أبدوا استعدادهم لتقديم الرسم النهائي وفق قرارات اللجنة الدائمة في هذا التاريخ والتي أيدت فيها اللجنة الدائمة أسلوب المعالجة الإنشائية بعمل « ميدات » مسلحة وهيكل خرساني بأعلاها يحمل القبة مع بقاء التخطيط الأصلي للضريح والمذنة والباب الأخضر ، أى أن اللجنة قد اشترطت بقاء الهيكل التخطيطي للضريح والمذنة والباب الأخضر على حالها وبقاء هذه الآثار دون أن تمتد إليها يد التعديل . وهذا وقد أخطرتنا إدارة الآثار الإسلامية — وهذا وارد في محضر اللجنة — بأن الهدم بدأ فعلاً في الحوايط الجدارية من قبل الشركة دون الالتزام بقرارات اللجنة الدائمة العلمية ، الأمر الذي اضطر إدارة الآثار الإسلامية

إلى وقف العمل لحين العرض على اللجنة الدائمة يوم ٢١ يناير — في اجتماعها اليوم — وبالرغم من ذلك فإن الهدم مستمر كما أبلغتنا هيئة الآثار الإسلامية اليوم أثناء اجتماع اللجنة .

٢ — واللجنة الدائمة تؤكد لجميع الجهات المختصة أنه لم يحدث في يوم من الأيام أن تسببت في تأخير العمل في قبة مسجد الحسين وقد التزمت هيئة الآثار بالعمل دائماً على التعاون خاصة فيما يتعلق بالترميم الدقيق والإشراف ، ولم يحدث على الإطلاق أن أوقفت هيئة الآثار العمل في المشروع في أى وقت من الأوقات منذ بدايته حتى الآن .

٣ — المشروع الأصلي الذى وافقت عليه الهيئة والمقدم من شركة « المقاولون العرب » والاستشاريين ووزارة الأوقاف هو المشروع الذى كان يتعين تنفيذه والذى يضمن كل الاعتبارات الخاصة بالحفاظ على التخطيط والطابع في الضريح والقبة والآثار الملحقة بها ، وما حدث هو محاولة الشركة عدم الالتزام بهذا المشروع الذى قدم منها بالفعل ، والذى أبدت استعدادها بالالتزام به في ديسمبر ١٩٨٣ ، وتقدمت بطلب التوسعة الذى سبق أن رفضه ممثلو شركة « المقاولون العرب » ثم عادت الشركة مرة أخرى بطلب التوسعة في اجتماع اليوم ٢١ يناير بحجة أن هناك قراراً بالموافقة على التوسعة في اجتماع مسجد الحسين من السادة المجتمعين بتاريخ ٧ يناير .

٤ — لكل هذه الاعتبارات تجددت اللجنة نفسها عاجزة عن القيام بمسئولياتها التاريخية العلمية إزاء الحفاظ على تراثنا الأثرى ، وعدم إحداث تغييرات في معالمة ، والتي خولها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وحدد هذه المسئولية .

٥ — على أثر مكالمة تليفونية — وهذا هو الذى أوجه الحديث فيه إلى السيد وزير الثقافة — ثبت في محضر هذه اللجنة من السيد وزير الثقافة أثناء اجتماع اللجنة الدائمة يوم ١٩٨٥/١/٢١ ، ومحاولة فرض رأى شركة « المقاولون العرب » على اللجنة وعلى رئيس هيئة الآثار ، ولا يسمع رئيس هيئة الآثار إلا تقديم استقالاته لعجزه عن القيام بواجباته في هذه الظروف .

٦ — أبدى السادة أعضاء اللجنة وعددهم تسعة عشر عالماً من علمائنا منهم أساتذة حاصلون على درجة الدكتوراه في الآثار وفي الحضارة الإسلامية ، وإن أقدم هذه الصورة إلى سيادة رئيس المجلس ، وحتى لا أطيل على المجلس في بيان هؤلاء الأعضاء فإنهم نخبة من علمائنا المتخصصين في الآثار الإسلامية وفي الحضارة الإسلامية ، وهذا فيما يتعلق بالاجتماع الأول .

الاجتماع الثانى — اجتمعت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقيطية في الساعة العاشرة من صباح الخميس الموافق ١٩٨٥/١/٢٤ بمقر صندوق إنقاذ آثار النوبة ٦ ميدان الفلكى بباب اللوق برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد قلدري . وعضوية تسعة عشر عضواً من علماء الآثار ومن أساتذة الجامعات ، وقد أئبوا جميعاً ما يأتى في محضرهم :

عرضت على هذه اللجنة المذكورة المقدمة بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٠ من مفتشة الآثار الإسلامية المسئولة ، السيدة عنايت الشاطبي ، الأثرية المقيمة في مشروع ضريح وقبة الحسين من قبل هيئة الآثار ، والتي توجه فيها كتابها المرفق صورته إلى السادة المهندسين بشركة « المقاولون العرب » لوقف أعمال الهدم التى تتم في حائط جدار القبة الفاصل بين القبة وصالة الحرم ، وذلك لحين البت في الموضوع بعد العرض على اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وقد أشار ممثلو شركة « المقاولون العرب » بما يحمل معنى جارى إتمام الهدم في الحائط المذكور نتيجة أعمال التكسير السابقة .

كما نظرت اللجنة أيضاً مذكرات مدير منطقة آثار شمال القاهرة الإسلامية والمرفق صورته ، والذى يفيد فيها بأن أعمال الهدم في ضريح الإمام الحسين قد بدأت يوم الأحد ٢٠ يناير سنة ١٩٨٥ بالحدار الفاصل بين الضريح وصالة الحرم ، وقد انتهى الهدم حتى مستوى سطح الأرض ، كما أن الهدم بدأ بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٨٥ بجدار الضريح الذى يوجد به حجرة المخلفات النبوية الشريفة ، وما زالت أعمال الهدم في جدران الضريح تتم بسرعة رغم إخطارهم بوقف الهدم يوم ٢٠ يناير من مفتشة الآثار المنبوبة القائمة هناك حيث كتبت هذه المذكرة وعرضت على اللجنة .

١٩٨٥ ، والذي انتهى فيه الرأى الأخير بوجهة نظر الشركة في التوسعة التى كانت قد رفضتها اللجنة الدائمة فى اجتماعها فى ١٢/٣/١٩٨٤ ، والذي طلبت فيه أيضا من وزارة الأوقاف ومن ممثلى هيئة الآثار وشركة « المقاولون العرب » عمل رسوم هندسية جديدة على أساس التوسعة التى رفضتها اللجنة من قبل والتي تتناقض مع المواصفات الأثرية وعن الأبعاد والطابع التاريخى للضريح ، والذي يترتب عليه أيضا — كما أوردت من قبل — ضرورة فك المذئنة والباب الأخضر بما يترتب عليه من آثار خطية على هذين الأثرين البالغى الأهمية واللذين يعودان إلى العصر الفاطمى والعصر الأيوبي والعصر العثمانى ، وقد تقدمت الشركة إلى آخر المذكورة لا أطيل على حضراتكم .

وانتهى الأمر إلى أن أعضاء اللجنة قدموا استقالتهم جميعا وأبرقوا باستقالتهم إلى السيد رئيس الجمهورية ، والسيد رئيس مجلس الوزراء ، والسيد رئيس مجلس الشعب ، ولدى صورة هذه البرقية وجاء بها مايلى :

- » السيد رئيس الجمهورية .
- السيد رئيس مجلس الوزراء .
- السيد رئيس مجلس الشعب .

جميع أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والمخولة وحدها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد أية مواصفات لأعمال الترميم فى تراثنا الأثرى . والمشكلة من أساتذة الآثار وأساتذة العمارة الإسلامية والتاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية فى الجامعات المصرية ، وكذلك خبراء الترميم من الأساتذة المهندسين فى الجامعات وداخل هيئة الآثار المصرية ، يرون أنفسهم مضطرين إلى تقديم استقالتهم جميعا من اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية ، وذلك لعدم قدرتهم على تحمل مسئوليتهم العلمية والتاريخية إزاء تراثنا الأثرى ، فى ظل ظروف محاولة فرض تعديلات خطيرة فى قبة الحسين والضريح سوف تؤدى إلى تغيير معالم الأثر برمته .

هذه هى صورة البرقية التى أرسلت إلى المؤسسات الدستورية الثلاث ولقد كنت دائما موضوعيا فى أى حديث أطرقه فى هذا المجال وتحت هذه القبة ، ولذلك يسعدنى جدا أن أستمع من السيد وزير الثقافة إلى ما يحدد ما ترسب فى ذهنى وفى ضميرى من هذه البيانات ، والله الموفق .

- والسلام عليكم ورحمة الله .
- (تصفيق من المعارضة)

السيد وزير الثقافة :

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى فى محكم كتابه الكريم :

« وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْفُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَغْلِبُ مَا تَقُولُونَ » .

(صدق الله العظيم)

السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب ، الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر :

هو يوم جديد من أيام هذا الصرح الشاخص ، يوم يسطر في تاريخ هذا المجلس صفحات شع وميضها بمخاض الحقيقة واستكشافا للنوايا ، نعم هو يوم يضيف فيه مجلسكم الموقر إلى رصيد إنجازاته إنجازا في الحظوظ تتكرر ، ومواقف تسجل ، إذ لا شيء تحت هذه القبة أكبر من الحق ، ولا لسان ينطق بغير الحق ، ولم لا ، والخالق سبحانه وتعالى أسمه الحق ، فتحيه لهذا المجلس الذي يكون لكل نوابه مع كل يوم مبادرة ، وتحية خاصة أتوجه بها إلى السيد الزميل الأستاذ ممتاز نصار صاحب هذه المبادرة .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الأخوات والإخوة أعضاء المجلس الموقر :

في استجابة فورية من الحكومة كان حرصى اليوم على المثل بينكم أرد على استفساراتكم ، واستشرى العدل في ساحتكم فأستلهم النور من وحى قرارك ، وذلك عن إدراك عميق بأننا جميعا شركاء قرار ، وأن قرارنا الواحد هو اجدى قرار ، وإذا كان طلب الإحاطة قد تناول عديدا من التساؤلات ، فإننى أستأذن المجلس الموقر أن يكون للحكومة معه تفصيل ومع كل جزئية فيه مناقشة ، حتى تتضح الرؤية ويؤول من خلالها اللبس .

وفي البداية فإن السيد الزميل الأستاذ ممتاز نصار قد استهل طلب الإحاطة المقدم منه بالقول بأنه قد جرت في الأيام القليلة الماضية تعديلات خطيرة في قبة الإمام الحسين رضى الله عنه وأرضاه ، وفي الضريح قد سببت تغييرا في معالم هذا الأثر الاسلامى ، وتغييرات جذرية في طابعه التاريخى ، وهنا أبادر فأقول قول الراحل وبقرة الحق ، إنه حتى لحظة مثولى أمام حضراتكم لم تجر أية أعمال إنشائية تمثل تغييرا في قبة الإمام الحسين أو ضريحه ، ومرد ذلك أن هذه الأعمال الإنشائية لم تبدأ بعد وذلك مرده أيضا لاختلاف وجهات النظر حول الشكل النهائى الذى سوف تكون عليه هذه الأعمال ، جهات متعددة ، كل جهة تقترح رأيها سواء كانت وزارة الأوقاف وهى الجهة المشرفة على هذا المسجد ، أو كانت هيئة الآثار وهى الجهة المنوط بها الجزء الأثرى أو الأجزاء الأثرية في هذا المسجد ، أو كانت شركة « المقاولون العرب » الجهة المنفذة لهذه الأعمال جميعا .

وأود أن أؤكد أن الحكومة لن تسمح بأن تمتد يد أيأ كانت إلى هذا الأثر الإسلامى الرائع أو غيره من الآثار إلا في الإطار الذى يحدده قانون حماية الآثار ذاته والذى يعهد لوزارة الثقافة ممثلة في هيئة الآثار المصرية دون غيرها أعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر :

انتقل الآن إلى بقية أجزاء طلب الاحاطة ، وهنالك أجزاء أخرى أضافها السيد الزميل ممتاز نصار صباح اليوم من واقع ما قرأه وما تلاه علينا من المحاضر الأخيرة ، وهذا يستلزم مزيدا من الإيضاح الذى يستند تقسيما لعناصر الموضوع ، وعناصر موضوع قبة الإمام الحسين رضى الله عنه وأرضاه وضريحه ترتبط بمواقف ثلاثة تشكل وحدة ولا تتجزأ ، أستأذن المجلس الموقر أن تناولها على النحو التالى :

أولا — قضية ترميم القبة والضريح .

ثانيا — رأى اللجنة العلمية المختصة والمتخصصة في هذه العملية .

ثالثا — الربط بين ترميم القبة والضريح ورأى اللجنة .

ومن خلال هذه المواقف الثلاثة سوف أتناول موضوع طلب الإحاطة المعروض .

نأتى إلى قضية ترميم قبة الحسين وضريحه ، وقد قالت فيها هيئة الآثار رأياً في خطاب وجه إلى وزارة الأوقاف في أعقاب اجتماع اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بتاريخ ١٩٨٣/٨/١٠ ، أى منذ نحو سنة أو أكثر ، حيث أكد هذا الخطاب على أن اللجنة رأت ضرورة التعامل مع القبة من موقع أثريتها الثابتة علمياً ، وأن يكون هذا التعامل في نطاق القوانين الصادرة لحماية الآثار وألا تتخذ أى إجراء هندسى إلا بعد إقراره من هيئة الآثار الإسلامية وتنفيذه تحت إشرافها .

وهنا يثور تساؤل : وهل فرطت وزارة الأوقاف في هذا أو ذاك ؟ ويكون الجواب بالقطع لا .. فحماية مسجد الحسين جزء عزيز من رسالتها ، ومن منطلق هذه الرسالة كان موقفها استجابة لما تقوله هيئة الآثار ، وحفاظاً على هذا الأثر الخالد ، هذا أو ذاك هو ما جعل وزارة الأوقاف لا تخطو خطوة دون أن يكون لهيئة الآثار الرأى ، أو أن تتخذ إجراء دون أن يكون لهيئة الآثار القرار في إيقاع عمل يراعى بكل الدقة تنسيق الخطوات وتناسق الإجراءات ، وخشية أن يقول البعض أو ينادى بدرايع الضغوط أو إجماعات التأثير ، فقد حرصت وزميلي السيد وزير الأوقاف على ألا يكون لنا دور أو أن نشترك في دراسة ، بل أجدنى لا أبالغ إذا قلت إن كلينا قد اتفق على ألا يكون من رأينا البدء إلا بعد أن تنتهى اللجان العلمية ، لنقول نحن لهذه اللجان آمين ، وليس كما يحلو للبعض أن يصور البلد كله بأنه يقول ، آمين على كل إرادة للمقاولين .

وتنقضى الأيام وتمر الشهور بل توشك أن تمضى سنوات دون أن تفرغ اللجان من مشكلة الاتفاق حول قضية ترميم قبة الحسين وضريحه . ويزداد الموقف خطورة ، وحضراتكم أكثر الناس علماً بأنه ما من حديث صغير أو جسم إلا ويرتب المسؤوليات السياسية والدستورية في ساحة محكمة التاريخ هذه التي أنتم قضائها ومثلو الإدعاء فيها ، هنا فقط وقبل أيام قليلة وجدنا أن الموقف جد خطير ، وأن حسم القضية قد أصبح ملحاً ، وليكن لكل اللجان موقفها أمام التاريخ ، فلما أن يبدأ العمل أو أن ننصرف لنعلن أننا قد اتفقنا على أن يكون هناك عمل ، وعلى أساس ذلك دعا زميلي السيد وزير الأوقاف إلى اجتماع موسع في رحاب مسجد الإمام الحسين « رضى الله عنه وأرضاه » ضم كل من له علاقة بقضية الترميم أو التوسيع ، وليس كما قالت الأستاذة الدكتورة نعمات فؤاد « التوسعة » في مقال لها صورت فيه من اجتماع في رحاب بيت من بيوت الله على أنهم أناس متأرون على حساب تراث هذا البلد الذى يهدد في أقدم بقعة ، وفي تجاوز عما قيل أو يقال فإننى أطرح أمثلة : ألمح زملائى أعضاء المجلس الموقر وهى تدور بخلد كل واحد منهم ، هل فرط أى من المجتمعين في رأى أو صادر على وجهة نظر ؟ أقول لا . هل يخالف المجتمعون ما أشار إليه الحاضرون من هيئة الآثار أو وزارة الأوقاف أو غيرها من الجهات التى كانت ممثلة في هذا الاجتماع ، وقد كنت حريصاً كل الحرص على أن يبدى كل منهم ما يعن له من أمور ؟ أقول : لا . هل جاء قرار المجتمعين عما انتهت إليه توصيات اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وهى موضوع طلب الإحاطة ؟ أقول : لا . هل اتصل أى منا بأى عضو في هذه اللجان ليمارس عليه ضغطاً أو يطلب إليه رأياً ؟ أقول — بكل الصدق — لا إذن فم كل هذه الضجة التى ثارت ؟ تلك مسألة أخرى سوف أتعرض لها بعد أن أتناول الموقف الثانى من عناصر موضوع قضية ترميم قبة الحسين وضريحه ، وهو الخاص برأى اللجنة العلمية المختصة والمتخصصة في هذه القضية .

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر :

إن اللجنة الدائمة للآثار ، هى لجنة علمية متخصصة ، ولا يجوز طبقاً لقانون حماية الآثار ، إجراء أى عمل من أعمال الصيانة أو الترميم اللازمة إلا بتريخيص من الهيئة بعد موافقة هذه اللجنة وقد جاء هذا النص لحكمة ضرورة توخاها المشرع عند معالجة أثر بالصيانة أو بالترميم ، هذا هو دور اللجنة الدائمة للآثار فمن منا لا يحرص على التحكيم لها في أن تقوم بهذا الدور . ومن منا لا يفعل ذلك ؟ حتى بافتراض تصوير الدكتورة نعمات فؤاد وهى عضو في هذه اللجنة عندما تكتب لتقول « وبالمضى على هذا البلد إذا آل مصيره إلى التجار أو الشطار بعد أن كان كعبة للعلم ، ومنارا للدين وحمى للإسلام » أعتقد أننا جميعاً متفقون على احترام العلم ، وتقدير رأى العلماء .

ويسألني زملائي — إذن — ما رأى اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية في خصوص هذه القضية ؟ والمحاضر موجودة تحت يدي وسوف أتشرف بإبداعها أمانة مجلسكم الموقر للإطلاع عليها لمن يشاء من السادة الأعضاء ، وأقول من واقع ما تنطق به الأوراق ، إن اللجنة قد أوصت بالآتي :

١ — ضرورة الالتزام بمفهوم عدم إحداث أية تغييرات يمكن أن تؤثر على الأثر وطابعه ، كما جاء في اقتراح اللجنة الفرعية المنبثقة عنها الخاص بدراسة إمكانية وضع الأعمدة الخرسانية الحاملة للقبعة كما هو وارد بالرسم المعتمد داخل الجدران وربطها بجبيرة خرسانية فوق الأساسات المستمرة للضريح كيف هذا ؟ كيف نستطيع أن نركب الأعمدة ونقيم « الميدة » الخرسانية دون فك الجدران نفسها ؟ .

٢ — إن التصميم السابق تقديمه من شركة « المقاولون العرب » والمعتمد من الإدارة الهندسية ووزارة الأوقاف وهيئة الآثار ، ما زال في تقدير اللجنة هو الأساس الذي ينطلق منه أى تقدم في العمل سواء كان معماريا أو إنشائيا .

٣ — إن الحل الإنشائي الذي قدم من قبل الشركة وتمت دراسته في اللجنة الفرعية للآثار على الرغم من أنه يمكن أن يقدم حولا إنشائية نموذجية ، إلا أن القضية هنا ، قضية ترميم معماري أثري — ما زلت أتلو من تقرير اللجنة — تختلف في مفهومها على جميع المستويات العلمية العالمية في الترميم والتي دورها عدم المساس بالأثر ، وعدم إحداث أية تغييرات مخالفة للأصل الأثري التاريخي ، وهي مقاييس عالمية في المفاهيم والفلسفات الترميمية حيث تضع الأثر والحفاظ عليه في المقام الأول سواء كان إنشائيا أو معماريا .

٤ — وافقت اللجنة على ما ورد بالتقرير العام المقدم من اللجنة الفنية المشكلة بقرار من اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية في ١٩٨٤/١١/٢٦ بشأن عمل شهادات وصلبات للمعدنة والبعاد عن أساسات الباب الأخضر وذلك كإجراء وقائي لهذه المعدنة الأيوبية الأصلية والفريدة من نوعها في العمارة الإسلامية في القاهرة والعالم الإسلامي . أما بالنسبة للمحل الكائن أسفل المعدنة فقد رأت اللجنة ضرورة إخلائه وقيام وزارة الأوقاف باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ عملية إخلاء هذا المحل بصفة مؤقتة حتى انتهاء أعمال الترميم » .

تلك خطوط لرأى اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية من واقع ما لدى من محاضر اجتماعاتها أشرف — كما قلت — بإبداعها أمانة في مجلسكم الموقر وثائق الآن لاجتماع الهيئة الوزارية لبعض المسؤولين من الحكومة في رحاب مسجد الإمام الحسين رضي الله عنه وأرضاه يوم ٧ يناير الماضي وأقول إنه قد اتصل بي السيد الزميل الدكتور وزير الأوقاف وقال لي إنني أريد أن نجتمع معا مع بقية السادة المسؤولين عن عملية الترميم والتجديد في رحاب سيدنا الحسين عقب صلاة الظهر ، قلت على الرحب والسعة وتوجهت بالفعل قرابة الساعة الحادية عشرة وحضر في هذا الاجتماع مع السيد وزير الأوقاف السيد محافظ القاهرة ، والسيد رئيس مجلس إدارة شركة « المقاولون العرب » ، والسيد نقيب المهندسين ، وقد طلبت من هيئة الآثار ممثلة في رئيسها أن يكون حاضرا وإن كان لم يحضر إلا أنه أرسل السيد رئيس الإدارة المركزية للآثار الإسلامية ، وهو الأستاذ « محمود الحديدي » — وهو موجود معنا هنا في شرفات هذه القاعة — وقد أصرت على وجوده معنا على أساس الاستعانة به إذا ما أراد المجلس الموقر هذا ، وكذلك كل المهندسين المعنيين سواء كانوا من شركة « المقاولون العرب » المنفذة للمشروع أو هيئة الآثار أو من وزارة الأوقاف ، فقد اجتمعنا جميعا في رحاب سيدنا الحسين واستعرضنا جميع وجهات النظر الخاصة وقد أبدى كل طرف من الأطراف ما عن له أن يقوله من آراء واتفقا جميعا على أن العمل يجب ألا يتوقف ولابد من سرعة إنهاء العمل وخاصة أننا أمام مكان له قدسيته وله احترامه في قلب كل مسلم وفي قلب كل مواطن .

وقد كانت هناك عدة نقاط أثبتت في هذا الاجتماع ، فقد أثار المقاولون عدة نقاط فنية ، وأثار المهندس المكلف من وزارة الأوقاف عدة نقاط فنية ، وأثار السادة مهندسو وممثلو هيئة الآثار عدة نقاط فنية ، فتوجهت إلى الجهة التابعة وهي هيئة الآثار

كفى أستفسر عن العناصر الأثرية الموجودة في رحاب مسجد سيدنا الحسين ، وقد أفادوا بأن العناصر الأثرية الموجودة في رحاب سيدنا الحسين هي الآتي : المذنة والباب الأخضر والقبة من الداخل ، فتساءلت ماذا تعنون بالقبة من الداخل ؟ أليست القبة من الخارج أيضا عنصرا أثريا ؟ ! فقالوا لا ، إن القبة من الخارج بها شروخ واتقننا جميعا على أن نعالج هذه الشروخ كما اتفقنا في المحاضر السابقة على أن تبني قبة جديدة سواء كانت خرسانية أو هيكل معدني ، حسبما تتفق معا ، أما عناصر القبة من الداخل فهي عبارة عن عناصر خشبية « وإزارات » ورسومات ونقوش خشبية فهي عناصر أثرية لابد أن نحافظ عليها ونعيد تركيبها كما كانت وهذه هي مسئوليتنا في أن نقوم بترميمها ونعيد تركيبها كما كانت ، فلماذا الخلاف إذن ؟ هل هناك عناصر أثرية أخرى ؟ قالوا إنه يوجد عنصر أرى آخر هو محل الخلاف — وهو الحائط الذي يحمل القبة — وهنا أفاد السادة مهندسو شركة « المقاولون العرب » بأن هذا الحائط يسبب مشكلة أو أكثر من مشكلة فأول هذه المشاكل أن هذا الحائط به شروخ ومبنى بعرض ١٨٠ سم من الطوب ومونة عبارة عن طين ومملوء من الداخل بكسر الطوب والطين ولابد من معالجته ، ولذلك رأينا — كاقترح — أنه بمناسبة إجراء هذا الترميم في نهاية القرن العشرين لا يصح أن نقوم مصر بمهندسيها وبأبنائها بعمل يشوبه النقصان أن نقلل من حجم الحائط إلى نحو ٤٠ أو ٥٠ على أنه يستفاد من هذه المساحة في توسعة مزار الضريح هذا رأى قد استمعت إليه اللجنة مثلما تطرح عليها كل الآراء ، إلا أن السيد المهندس إسماعيل مرعى ممثل وزارة الأوقاف قد انبرى وأبدى عدم موافقته على هذا الاقتراح بحجة أن هذا يمثل تعديلا في الحائط الأثرى فضلا على أن التوسعة في المزار سوف لا تترك مجالا لوضع القبة على الحائط في وضعه الجديد مما أثار كثيرا من الجدل بينه وبين مهندسي شركة « المقاولون العرب » والآثار .

وقد رأينا حسما لهذا الجدل الذي قد يطول أمره أن يتوصل هؤلاء إلى حل يحقق كل الأغراض من توسعة المزار — وهذا أمر مرغوب فيه — وتركيب القبة من أعلى كما هي بطريق الضم من أعلى بالمقرنصات بحيث يكون حلا فنيا معماريا ، وقد وافقوا على دراسة هذا الموضوع بهذا الشكل على أن يقدموا ما يتوصلون إليه بحيث يكون محققا لما أقرناه من قبل وسوف نوافق عليه مباشرة .

هذا ما حدث بالضبط في الاجتماع الموسع الذي عقد في رحاب سيدنا الحسين وقد طلب منهم تقديم الرسومات إلى مكتبى بوزارة الثقافة يوم الخميس الموافق ١٢ يناير ، ولما أحضروا ما طلب منهم من رسومات في التاريخ المحدد رأيت أن يطلع عليها المختصون بهيئة الآثار لدراستها وذلك نظرا لأنهم كانوا في عجلة من أمرهم ، ونظرا لأننى لا أفهم في الرسوم الهندسية .

بعد ذلك سافرت إلى محافظة أسوان لافتتاح مدينة « الكاب » وقبيل سفري اتصلت بالأستاذ محمود الحديدي رئيس الإدارة المركزية للآثار الإسلامية وسألته عما إذا كانت قد وصلته الرسومات أم لا ؟ فكان جوابه بأنها لم تصله وأنه سوف يتصل بالمهندسين ويعرضها على اللجنة الدائمة ، ثم حدث بعد عودتي من أسوان يوم ١٩٨٥/١/٢١ أنه قد اتصل بى رئيس مجلس إدارة شركة « المقاولون العرب » وسألنى عن الرسومات التى أرسلها ولم يناقش فيها أحد ؟ فما كان منى إلا أننى أخبرته بعدم علمى عن وصول الرسومات من عدمه ، ووعدته بأننى سوف أقوم بالاتصال برئيس هيئة الآثار ، وقد طلبته بالفعل وكان فى اجتماع اللجنة الدائمة وسألته عما إذا كانت اللجنة قد درست الرسومات التى أرسلتها إليه ؟ فكان رده أن اللجنة لا تقبل فرض الرأى عليها وأنها تقدم استقالتها ، فقلت له إن مسألة الاستقالة ، مسألة تنظيمية ، إنما عليكم أداء العمل الموكل إليكم ثم استقبلوا كما تريدون ولم يناقش أية تفاصيل أخرى خلاف هذا .

ولأننى لاتسائل هل أعدت أحد على القرارات التى صدرت عن اللجنة الدائمة ؟ وهل نال أحد منها ؟ أم أنها رغبة لدى البعض فى تصفية حسابات لا يعلم المجتمعون عنها فى مسجد سيدنا الحسين يوم السابع من يناير سوى إحساس من خلال ما ينشروه هذا البعض ، دمعا للحقيقة وتشوبا للصور الكريمة رغم احترام ما يقال ووضع ما يبدى من رأى موضع التقدير ، هذا إلى حد أننى شخصيا بعد اجتماع الحسين الأخير ، وعندما عرضت على الرسومات الخاصة بالموضوع طلبت إلى الجهات القائمة بهذه المهمة التوجه إلى هيئة الآثار ليكون للجنة القرار ومنها الرأى .

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر :

عذرا إن كنت قد أطلت ، فهي قضية تمس مشاعر كل المسلمين ، هي قضية تتصل بالروح والإحساس ، ليس الموقف زعما بالإصلاح أو تسلا للاحتجار بها ماديا أو إعلاميا كما نشر وكما نشرته وقالته الدكتور نعمات فؤاد ، فالقضية أكبر من أن نتناولها بمواقف شخصية أو نظرها على الرأي العام من خلال محادثات تليفونية لا يعلم عنها أحد سوى أطرافها حتى ولو صورها بعض الأطراف بصورة أخرى فهي ليست كما تكتب الدكتور نعمات فؤاد في صدر مقال لها بجريدة الشعب يوم ١٥ يناير الحالي لتقول :

« إن القول بنشر هذا الموضوع سابقا في صحف المعارضة كفر » ، فهو قول يدمغ الديمقراطية ، بل يلغيا « وخاصة أن الصحف القومية ليس لها من اسمها نصيب إذ هي في واقعها حكومية لا تنشر الرأي الآخر » وإذا كان هذا قول الدكتور نعمات فؤاد في برقية لها إلى السيد رئيس الجمهورية فإنني أتساءل : هل صحف المعارضة لا تعد قناة يعرض من خلالها كل رأى ؟ وهل الصحف القومية التي تكتب فيها الدكتور نعمات فؤاد أسبوعيا — مما نقرأها بأعجاب وتقدير — ترفض أن تنشر لها مقالا توضح فيه رأيها في موضوع قبة الإمام الحسين وضريحه ؟

وأود أن أوضح لكم أننا جميعا نحترم صحف المعارضة تعبيرا عن الرأي عندما تكتب لتتقدنا وكذلك نقدر الصحف القومية لأنها تكتب كل يوم لتتقدنا — أيضا ، وإذا كانت الدكتور نعمات فؤاد قد نسبت أو تناست فما زلت أذكر ثلاثة بلاغات تقدمت بها على صفحات مجلة المصور في شهر يونية ١٩٨٣ قبل انضمامها إلى اللجنة الدائمة لهيئة الآثار ، فقد تعرضت في هذه البلاغات إلى ما حدث في الآثار الإسلامية ومن المسؤول ؟ ولقد كان لما كتبه أكبر دافع في نفسى على الانطلاق نحو الآثار الإسلامية ، ومن هذه البلاغات انتقادها الشديد لما لحق « بسبيل أم عباس » من أضرار دون أن تذكر كلمة واحدة عندما عاد السبيل إلى أبدع صورة وأجمل مزار ، وبعد كل هذا تأتني لتقول إن الصحف القومية لا تنشر الرأي الآخر !! إن صحف المعارضة من وجهة نظر الحكومة عندما تنتقد فهي صحف وطنية ، وإن الصحف القومية عندما تنتقد هي صحف وطنية ، ولتأذن لي الدكتور نعمات فؤاد أن أقبس عبارة لها من كتاب أهدته إلى عن مشروع هضبة الأهرام وفيه تقول « إن النقد واجب ولائ للوطن وواجب ائثار بالدين الذى وصف المؤمنين بأنهم « يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » هذا هو النقد ، أما وصف الناس بأنهم متآمرون للاحتجار بال البيت ، فإننى أعتقد أنه لا يدخل في عداد هذا النقد .

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات الزملاء أعضاء المجلس الموقر :

بعد كل ذلك ، في تقديري أن الصورة قد غدت واضحة ، وأن ترتيب الاستقالة الجماعية لم يكن بسبب تغييرات في قبة الإمام الحسين ، وأنه رغم عدم إخطارى رسميا بهذه الاستقالة — بوصفى الوزير المسؤول — ولم تقدم إلى ، فإنه قد نعى إلى علمي أن اللجنة قد اجتمعت أول أمس الموافق الخميس ١٩٨٥/١/٢٤ مما يثير الدهشة ، ففي الوقت الذى تقدم فيه زميلي السيد المستشار ممتاز نصار بطلب إحاطة عن استقالة اللجنة يوم ١٩٨٥/١/٢٣ فإذا بها تجتمع في اليوم التالى وهو يوم ١٩٨٥/١/٢٤ ، فهذا أمر عجيب يشع منه نوايا بعض المخرضين عليها ، وإننى أعجب لأمر لجنة ترك الميدان وتعلن استقالتها التى لم أبلغ بها ثم تأتى لتجتمع يوم الخميس ٢٤ يناير الحالي ، وأكرر أنه بعد تقديم زميلي لطلب الإحاطة ، فإننى أعجب لأمر هذه اللجنة وهى تضمن محضر اجتماعها عبارات تتناقض مع مسؤولياتها ، وإننى أقول رغم ذلك ومن اقتناعى بأن صاحب القضية لا يستقبل دفاعا عن حق مهما كلفه ذلك من اضطهاد أو معاناة أو ضغوط ، مما يعطى الفرصة للبعض للقول والقتال ، ورغم ذلك فإن أسباب الاستقالة لا دخل لها بقبة الحسين وضريحه ، ولكنها استقالة مبيتة ، أعلنتها الدكتور نعمات فؤاد على لسانها وبقلمها في مقالها الذى أشرت إليه في ١٥ يناير الماضى عندما اختتمته بقولها وبعد ، فإذا كان المقاولون قد يبتوا أمرا أن

يطرقوا الأبواب الخلفية أو الوزارية متخطين اللجنة الدائمة للآثار ، فإن اللجنة بالإجماع ستعلن على رؤوس الأشهاد ما دار ويدور معززا باستقالتها .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر :

لقد طرحت على المجلس الموقر ما دار ويدور ، ولزميلي وأستاذي الأستاذ ممتاز نصار أقول إن : قول الصديق صفة فيك ، وأترك لك العدل حكما منك ، وللمجلس الشعب الموقر أؤكد أنه لا تفريط في أى جزء من أثارنا ، فقبه وضريح الحسين جزء غال في نفوسنا ، في احترام وتقدير لرأى العلم والعلماء ، وما تفضلت سيادتكم بتلاوته علينا من محاضر اجتماعات باطلة في كل ما جاء بها ، لأنها حاولت أن تنحرف عن الرسالة المنوطة بها فهذه اللجنة قد سجلت خوفها على المذنة والباب الأخضر ، ولقد سلمنا في اجتماع الحسين يوم ٧ يناير بأن المذنة مقدسة وأن الباب الأخضر مقدس لا يقترب أحد منهما ، اللهم إلا إذا اقتربوا بصلبه بالطريقة الهندسية المعروفة لتقويمه ولحمايته ، ولقد أوضحت للجنة الدائمة أنها غير متسببة في تأخير العمل ، وإلى لأسأل السيد المستشار ممتاز نصار عن البلاغ الذى تلاه في محضر الجلسة لوقف العمل وغيره من البلاغات ، متى يتوقف العمل ؟ إذا كانت القبة قد أزيلت منذ مدة طويلة ، فعندما اجتمعنا في رحاب الحسين لأول مرة كانت القبة قد أزيلت وأزيل جزء كبير من الحائط منذ فترة طويلة ، لأن العمل كان جاريا فيها لأن القبة كانت مهددة بالوقوع في أية لحظة على الزائر والمصلين ، إلى جانب أن العناصر الأثرية كانت في حوزة هيئة الآثار باعتراف رجال هيئة الآثار ومهندسيها ، وفي هذا الاجتماع قرروا أن هذه الأجزاء يمكن إعادة ترميمها ، على الرغم مما قيل إنها تالفة وأصبحت حطاما بددا ، مع العلم بأن هيئة الآثار تقوم بترميم الآثار المتهالكة والبالية لما لديها من إمكانات وخبراء في هذا المجال وقد حدث ذلك عند إعادة ترميم القلعة وغيرها من المساجد الأثرية ، ويقال الآن إن اللجنة لم توقف العمل في المشروع منذ بدايته حتى الآن ، فما إذن تلك البلاغات التى تلاها السيد العضو مقدم طلب الإحاطة ١٩ وهنا أود أن أؤكد أنه لم يكن هناك قرار بالتوسع أثناء اجتماع اللجنة يوم ١٩٨٥/١/٧ بمسجد الحسين ، وكان هناك اتفاق على تقديم دراسة وكان المقصود من هذا الاجتماع دفع عجلة العمل وتجميع الآراء التى تعددت حول عملية الترميم ، وقد طالبنا بتحديد عناصر الموضوع حتى يمكن البدء في تنفيذ هذا المشروع ، ولم يذهب أحد لكى يحصل على مقابل مادى من هذا الاجتماع أو يعطى مشورة فنية ، ويجب ألا نثير مثل هذه المسائل أو نقيب عنها خاصة في المشروعات القومية الهامة ، وأعتقد أن هذا الأسلوب يعطل العمل ويعوقه ، ومسئوليتنا الدستورية كوزراء أن ندفع عجلة العمل في أى مشروع وأن نحث الأجهزة التابعة لنا على القيام بأعمالها على خير وجه ، وأكرر أن مسئوليتى الدستورية أمام حضراتكم أن أتابع العمل في مشروع لوزارة الثقافة وليس مسئولية اللجان وأترك المسائل الفنية للمتخصصين ، وإننى كمسؤول سياسى يجب على الحفاظ على مصالح الشعب والدفاع عنها ، وأعتقد أن قبة مسجد سيدنا الحسين تهم كل الشعب ، ولقد استمرت مناقشة موضوع ترميم قبة المسجد أكثر من عام ونصف ولم تصل اللجان إلى حل قاطع لها .

وبالنسبة لحائط القبة فسوف لا يخفض سمكه للتوسعة ، وقد اتفقت الآراء على فك الحائط ليتم تركيب الأعمدة اللازمة لحمل القبة الخرسانية أو المعدنية المقرر إقامتها ، وليست هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها فك أجزاء من الآثار ، ونحير شاهد على ذلك ما قامت به هيئة الآثار عند ترميم القلعة حيث تم فك حوائط بأكملها وكذلك الحال بالنسبة للمساجد الأثرية التى قمنا بترميمها حيث تم فكها بالكامل ولم يعترض أحد على ذلك ، وأعتقد أن القصد من هذا كله هو التعتيل والشوشرة وليس القصد هو تحقيق المصلحة العامة .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة الأعضاء :

أقرر أمامكم أن العمل يجرى على ما يرام في ترميم قبة وضريح سيدنا الحسين ، والمنوط به تنفيذ هذه الأعمال هى شركة « المقاولون العرب » وهى شركة قطاع عام تابعة للدولة ، وقد أسندت إليها هذه العملية عن طريق وزارة الأوقاف .

وتقوم هيئة الآثار المصرية بمتابعة الأعمال الفنية في العناصر الأثرية عن طريق لجانها المتخصصة ، وفي نفس الوقت أطمعن المجلس الموقر والمواطنين أنه لا تغيير للعناصر الأثرية ، وإننى مسئول أمام حضراتكم ، وإذا حدث أى تغيير للعناصر الأثرية فلن أرتضيه ولن أوافق عليه من واقع مسئوليتى الدستورية أمام مجلسكم الموقر .

ونحتاجا أعود إلى قول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم :

بسم الله الرحمن الرحيم

« أَيُّهَا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ، وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ » .

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق) .

رئيس المجلس :

شكرا للسيد الوزير ، ونظرا لكثرة التفاصيل فأذنوا لى أن أخص هذا الأمر وأوضح المشكلة باختصار شديد ، فقد تفضل السيد الوزير بالقول إن هناك اختلافا في وجهات النظر ، وإن أى تعديل لن يتم إلا بموافقة وزارة الثقافة ممثلة في هيئة الآثار ، وإذا أردنا أن نتبين الخلاف في وجهات النظر ، فهو على النحو التالى :

أولا ... هناك اتفاق يبعد عن الخلاف بين اللجنة العلمية للآثار والهيئات المسؤولة عن التنفيذ وهو ألا مساس بالمقذنة ، ألا مساس بالقبة ، ألا مساس بالباب الأخضر ، ألا مساس بالعناصر الأثرية للقبة من الداخل .

ثانيا ... ينحصر الخلاف فيما يتعلق بالجدران ، فالجدران لابد من إدخال إصلاحات عليها ، وكما تفضل السيد الوزير وأوضح أن تقرير اللجنة الدائمة للآثار أقر تركيب الأعمدة الخرسانية داخل الجدران وهنا يثار تساؤل : هل سيم بناء الحوائط بالخرسانة وبالتالى سيقل حجمها فيحدث توسيع ، أم سيحافظ على الحوائط مع تقويتها دون حدوث توسيع ؟ وهذه هى نقطة الخلاف .

وأعتقد أن السيد وزير الثقافة والسيد العضو ممتاز نصار سيتفقان على حصر نقطة الخلاف في هذه الجزئية ، فما رأى السيد الوزير ؟

السيد وزير الثقافة :

بالنسبة لهذه النقطة ، فإن ما ذكرته أمام حضراتكم من جانب المختصين أن الحائط لابد أن يفك حتى يمكن تركيب الأعمدة وعمل « الميده » ثم إعادة تركيبها بنفس صورتها وبنفس العرض ١٨٠ سم ووجهة النظر التي أبدتها السادة المهندسون التابعون لشركة « المقاولون العرب » — والتي طلبت مناقشتها وتقديم الحلول الفنية فيها — هي أنه إذا تم فك الحائط وإعادة بنائه فليس هناك مبرر لجعل الحائط بسمك ١٨٠ سم ، إلا أن خبراء الآثار اعترضوا على هذا وقالوا أنها أثرية ، وبناء على ذلك وافقت على رأى خبراء الآثار . وقد أوضح السادة المهندسون بشركة « المقاولون العرب » أن الحائط مكسو من الداخل والخارج بعناصر رخامية ركبت سنة ١٩٤٦ ، سنة ١٩٦٢ حيث يجري باستمرار تجديد وترميم هذا المسجد . وقد أورد محضر معاينة اللجنة الفرعية التي شكلتها اللجنة الدائمة للآثار — وحضرها السيدة الدكتورة نعمات فؤاد حيث إنها عضو في هذه اللجنة — أنه اكتشف بجوار حائط الباب الأخضر أعمدة أقيمت سنة ١٩٦٢ أساسها على عمق ستة أمتار ، إذن فلا خوف من إقامة أعمدة بعيدة عن الباب الأخضر الآن ، وليست هذه بدعة ، فقد تم توسيع مسجد السيد البدوي ، والحرم النبوي الشريف ومسجد السيدة عائشة رضى الله عنها وأرضاها حيث فكت أعمدته بالكامل وأعيد تركيبه بمعرفة شركة « المقاولون العرب » فما المشكلة من عملية التوسيع ؟ وهذه هي نقطة الخلاف ، ولقد ذكر السيد المهندس إسماعيل مرعى مهندس وزارة الأوقاف أنه من الممكن قبول حل التوسعة إذا تم بأسلوب إسلامي ، والخلاف متوقف على أسلوب التنفيذ وليست هناك مشكلة فالعناصر الأثرية محترمة بالكامل كما ذكرت فإذا انتهى الرأى إلى بقاء الحائط كما هو فليس لدينا مانع ولم يفرض أحدا رأيا في هذا الأمر ، وشكرا .

رئيس المجلس :

بناء على المادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية للمجلس ، لا يجوز أن تجرى مناقشة في موضوع البيان إلا إذا قرر المجلس ذلك ، فالموافق من حضراتكم على المناقشة يتفضل برفع يده .

(أقلية) .

رئيس المجلس :

إذن ، فالموافق على إقفال باب المناقشة في موضوع طلب الإحاطة يتفضل برفع يده .

(أغلبية) .

أين الحق في بيانك ياوزير الثقافة ؟

يقول الوزير بعد أن حاول جاهدا أن يحمل رئيس هيئة الآثار على الرد على فرفض لأنه في موقعه الفني يعلم صدق كل حرف قلته ويعلم ما يفعله الوزير مما ضاق به هو نفسه .

يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :

(لم تجر أية أعمال انشائية تمثل تغييرا في قبة الامام الحسين)

وأقول :

ان المقاولين العرب هدموا قبة الحسين وهشموا الازار الذهبى بآياته القرآنية فالذى حدث ليس تغييرا فحسب ولكنه ازالة ومحو تعاقب عليه المادة ٤٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار يا وزير الثقافة .

ويقول وزير الثقافة :

(ان الأعمال الانشائية لم تبدأ لاختلاف وجهات النظر) أى وجهات نظر التى تعترف بها ؟ ان القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ يحتم أن يكون هناك وجهة نظر واحدة هى اللجنة الدائمة للآثار . أما المقاول فلا يصح أن يكون له وجهة نظر في التصميم بمعنى أن يصمم ويفرض تصميمه لأنه صاحب مصلحة لا سيما وقد تبين أن المقاولين العرب جمعوا تبرعات سنة ١٩٨٣ من أجل مقام الحسين تبلغ رقما عاليا وفتح حساب بها في بنك المهندس الذى يتبعهم ثم قبضوا من وزارة الأوقاف ربع مليون فمن مصلحة المقاولين أن توسع الأعمال لتبهر المبالغ .

ثم إن تعدد وجهات النظر ، اعتراف منك بالصراع الذى اضطر اللجنة إلى الاستقالة لاستحالة تحمل مسؤوليتها مع مقاولين يتدخلون في التصميم وهو ما لم يسمح به أحد ، ووزير على لهم بغير حق إذ رأى الفني للجنة الدائمة المختصة والمختلة وحدها في البت في شئون الآثار . ألم تتدخل يا وزير الثقافة في اجتماع اللجنة الدائمة إلى درجة أنك تسأل ممثل الأوقاف في اللجنة الدائمة المهندس اسماعيل مرعى لماذا لا يوافق وقد حضر اجتماع الحسين فقال لك الرجل : أنا عضو في اللجنة الدائمة ومتضامن معها هندسيا وحضاريا . ألم تنتقل السماعه وتكلم المهندس الدكتور كمال الدين سامح عضو اللجنة واستاذ العمارة الاسلامية بكلية الهندسة جامعة القاهرة ؟ ألم تؤنب رئيس هيئة الآثار الذى لا يسايرك إلى درجة جعلته يوقفك عند حدك ثم يكتب استقالته ؟

لقد ابتسم أعضاء اللجنة الدائمة عندما سمعوا ببيانك في مجلس الشعب .
ألم ترسل إلى الدكتور قدرى في نهاية اليوم اللواء المراكبى لتهديته ثم خاطبه مدير مكتبك مصطنعا أنك
آمنت برأى اللجنة في توبة نصوح ؟

يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :
(حرصت وزميلي وزير الأوقاف على ألا يكون لنا دور أو نشارك في دراسة) .
وأقول :

إن اجتماع الحسين أفتى فيه وزير الأوقاف بأن المسجد غير مقدس .. والفتوى أثلجت صدر عمك
عثمان بك كما تدعوه أما أنت فقد حاولت املاء الموافقة على التوسيع في اجتماع اللجنة يوم ١٩٨٥/١/٢١ .
وأكبر دليل على هذا استقالتها التي أثبت أن تقدمها إليك كما ذكرت .

لقد وقعت يا وزير الثقافة في المخطور وكشفت نفسك دون أن تدري أو يدري كاتب البيان .
وبعد هذا يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :
(كلانا قد اتفق على ألا يكون من رأينا البدء إلا بعد أن تنتهى اللجان العلمية لنقول نحن لهذه
اللجان : آمين) .

وأقول :
إن اللجنة الدائمة للآثار المختصة قالت رأيها قبل اجتماع الحسين فلو قلت آمين قبل الاجتماع لرفضت
الاجتماع أساسا أو قدمت استقالتك بعد الاجتماع لأنه ضد اللجنة ويتجاهلها ويتحداها .

يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق .
(قبل أيام قليلة وجدنا الموقف جد خطير)

وأقول :
فسر نوعية الخطورة أليس لأن القبة مهدمة ومكشوفة وهو ما لم تجرؤ على ذكره في بيانك .
أما زميلك الذى تشير إليه وهو وزير الأوقاف . تقول في بيانك (انه دعا إلى اجتماع الحسين ...)
وأقول :

ما الذى دعاه إلى هذه الدعوة ؟ أو من الذى دعاه إلى هذه الدعوة ؟ بعد أن قالت اللجنة رأيها ؟ يريدون أمرا ويريد الله أمرا ويأى الله إلا ما يريد . وتلوت قوله تعالى (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل . فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم السوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم) .

آل عمران ١٧٢ ، ١٧٣

ويتساءل وزير الثقافة الذى يصف نفسه بالصدق فى براءة شديدة (هل فرط أى من المجتمعين فى رأى أو صادر على وجهة نظر ؟) .

وأقول :

اجتماع الحسين دار كله حول فرض التوسيع وهو ضد رأى اللجنة الدائمة الذى رفضته رفضا كاملا . وهذا التوسيع تغيير فى معالم الأثر وهذا ضد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ويتساءل الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :

هل اتصل أى منا بأى عضو فى اللجنة ليمارس عملية ضغط أو يطلب إليه رأيا ؟

وأقول : لقد فعلتها يا وزير الثقافة كما سبقت الإشارة بل أبلغنا هذا لرئيس الوزراء الذى طلب منا سحب الاستقالة اعتزازا بنا مما يحتم عليك ، فى منطق العقل ، أن تستقبل احتفاظا بالبقية الباقية مما يحتفظ به الرجال .

إلى أسألك يا وزير الثقافة :

إذا كنت تحرص على التمكين لدور اللجنة لفهم المشكلة اذن ؟ ويقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق كلاما متداخلا غامضا فى عمد عن اللجنة الفرعية برئاسة الدكتور كمال الدين سامح استاذ العمارة الاسلامية . قل فى وضوح : ان اللجنة الفرعية رفضت فى حسم وفى غير مواربة الأعمدة الخرسانية فلا تحسب أنك حين تلوى مسار التعبير، توهم أحدا أن اللجنة اقترحت أعمدة. إنه اقتراح المقاولين الذين يريدون خلق أعمال تبرر قبض مليون وثمانية وثمانين ألفا غير ما جمعه تبرعات الذين ويقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :

(إن تصميم المقاولين العرب ما زال فى تقدير اللجنة هو الاساس الذى ينطلق منه أى تقدم فى العمل) .

وأقول :

لقد رفضت اللجنة تصميمهم وأثبتت رفضها في محاضر رسمية . وهل المقاول يصمم ؟ ويقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق .

حسابات قديمة .

أى حسابات يا وزير الثقافة .. هل هضبة الأهرام التى ذكرتها حسابات شخصية لى يا وزير الثقافة . اذن جردت نفسك بيدك من مصريتك ومن مسئوليتك .

إن هضبة الأهرام حسابات كل مصرى بل انها لو كنت تذكر كانت حسابات العالم المتحضر كله الذى أدان شركة هونج كونج وأيد الحق المصرى فى الحفاظ على الهضبة فأى حسابات يا وزير الثقافة .

أنا يا وزير الثقافة لست ممن يعملون بالتجارة أنا ممن يحملون القلم ويشغلون بالفكر .

ويدافع الوزير صديق المقاولين العرب عنهم وينفى صفة الهدف المادى والاعلامى . وأقول :

انتكر يا وزير الثقافة أن المقاولين يتعاملون مع قبة الحسين كصفقة ويتجرون بها ماديا واعلاميا وإلا فبماذا تفسر اصرارهم على التوسيع ؟ أجب يا وزير الثقافة .

ألم يخفضوا المقايضة من مليون وسبعمائة وخمسين ألفا إلى مليون وثمانية وثمانين ألفا .. ومع ما فى هذا المبلغ الأخير من تجارة إلا أنه يدل على أن المبلغ الأول كان يحمل طابع الجشع ؟ أليست تجارة أن يصمموا على التوسيع بعد أن رفضت اللجنة العلمية ؟ أليس لهم مصلحة سافرة فى هذا ؟

أى مواقف شخصية ياوزير الثقافة ؟ أريد بيانها . البلد كله يعرف ، كلا ، كما ومن هو صاحب المواقف الشخصية ومن هو صاحب القضايا القومية .

أما الصحف القومية فأعلم يا وزير الثقافة أن أى مقال رأى لى أرسله إلى احدى الصحف القومية وأنا أعلم مقدما أنها لن تقوى على نشره وهنا أنشر فى أى جريدة تتسع أو تستطيع .

وما قضية سبيل أم عباس ؟ ألا يكفيك افتتاحات جهود هيئة الآثار وتريد أيضا قصائد مدح بعد الافتتاح . لست أنا هذا الطراز يا وزير الثقافة ولو فى عالم الأحلام . ذاك منك بعيد .

اذمُّسْ أثر من واجبى مصرية أن اعترض أما اذا أصلح فأنا أشكر الله وحده ثم الرجال العاملين . على أنك ما دورك فى اصلاح سبيل أم عباس وما حجم جهودك حتى تطالب بنظم الكواكب عقود مدح ؟

ويعجب الوزير من اجتماع اللجنة بعد تقديم استقالتها وردى ان اللجنة تظل قائمة حتى تقبل استقالتها ويؤيد هذا أن رئيس الحكومة فى اجتماعه بالدكتور قدرى ولى استقبلنا استقبالا حفيا وطلب الينا أن نستمر فى

مواقفنا وطلب من الدكتور قدرى أن يستمر بالدفعه نفسها فى الاثار وأن جهوده فيها سمع تقديرها فى الخارج بنفسه .. تقدير يشتهى الوزير أن يسمعه أو ينسب إليه .

لقد أبلغنا رئيس الحكومة أنه أصدر تعليماته بوقف الهدم فى جدران الحسين .

اذن كان هناك هدم يا وزير الثقافة الذى يصف نفسه بالصدق ويستهل بيانه بأن كل شئ على ما يرام ولم يمس .

ويشتغل الوزير بالتنظير فيقول ان صاحب القضية لا يستقيل دفاعا عن حق .

الكرماء على أنفسهم يستقيلون يا وزير الثقافة صونا لها .

واقول : اذا كان صاحب القضية تعوقه أنت بدلا من التضامن معه كيف يعلن رفضه لأسلوبك ؟

لقد استقال من قبلنا أفذاذ يا وزير الثقافة مثل عبد العزيز باشا فهمى نابعة القانون المشهود له بالذكاء والضلاعه والتفوق فى كلية الحقوق وبعدها مجرد مناقشة البرلمان مرتب منصبه وقال قوله المشهورة للملك فؤاد :

(كرسى العدالة بهتز من تحتى) .

كان عندنا رجال قانون أفذاذ .. وعندنا منهم أفذاذ أيضا فى الحياة القضائية .

ويقول وزير الثقافة الذى يصف نفسه بالصدق .

(إن الاستقالة لا دخل لها بقبة الحسين وضريحه إنها مبيتة أعلنتها الدكتوراة نعمات أحمد فؤاد . وأقول أعلنتها فى أى موضوع أليس فى موضوع مقام الحسين وربطت الاستقالة به ؟ اذن انشر نص الاستقالة ليعلم الناس مدى صحة قول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق .

ولكن ليست الأولى يا وزير البيانات فقد سبق لك أن أعلنت فى مجلس الشعب فى موضوع متحف محمد محمود خليل أنك تشهد الله والتاريخ أن محضر الجرد لا ينقص منه شئ ولما سألتك أى محضر قلت محضر سنة ١٩٧٠ وما كتبناه كان عن سنة ١٩٨٠ عن نهايات سلطة السبعينات لا عن بدايتها ... ولم تتورع أن تقدم على هذا الذى أقدمت عليه .

وحين كشفناه لم تقدم استقالتك كما كان يجب أن يحدث .

لقد أسقطت امريكا نيكسون من الحكم ومن حسابها ومن عينها لا لأنه تجسس فى انتخابات فمحسب ولكن لأنه أنكروا وضلل العدالة ... أعرفت يا وزير الثقافة موازين الحكم على الرجال ؟

وأخيرا لى سؤال محدد أجب عليه .

هل أنت ترفض التوسيع الذى يريده عثمان وترفضه اللجنة أم لا ؟

على أنى لا انتظر جوابك وما بى حاجة إليه بعد أن أعلن رئيس الحكومة رفض التوسيع ووقف الهدم واحترام اللجنة وتمسكه بها .

تعددت الأسباب يا وزير الثقافة التى تحتم عليك أن تنقذ البقية الباقية لك وتستقبل فإن خرق المقاولين العرب وإن كانوا اصدقاءك ، للقانون مرات آخرها تجاهل رأى اللجنة الدائمة للآثار التى رفضت التوسيع أو المساس بالأثر تستقبل كما استقال أصحاب المناصب المرتبطة بالعلم عندما استشعروا، المساس به ... كما استقال لطفى السيد مديرا للجامعة لأن الوزارة نقلت الدكتور طه حسين دون أخذ رأى الجامعة، حفاظا على « التقاليد الجامعية » .. على أن الوزارة بإجرائها هذا لم تكن قد تجاوزت حدود القانون الحارى العمل به وقتئذ ، إلا أنها تجاوزت التقاليد الجامعية ! . فكانت غضبته وكانت استقالته .

أرأيت يا وزير الثقافة ؟

ولكن مالى أقارن ؟ إنها مقارنة بعيدة ... مالى أتذكر المناصب العلمية حين كان يتولاها لطفى السيد وطه حسين ودكتور محمد عوض ومصطفى مشرفه وإخوان هذا الطراز لعل تذكرت لأنى حزن أن تتول وزارة الثقافة إلى هذا المصير .

وحزن أكثر حين عقدت اللجنة الدائمة للآثار ، اجتماعا صباح الاثنين ١/٢١ فإذا بالوزير يطلب رئيس الهيئة فى التليفون أثناء الاجتماع ليؤنبه على عدم مسايرة (عثمان بك) كما يدعو وحمل اللجنة على الموافقة !!

يا سبحان الله .

إن اللجنة الدائمة للآثار ، جزء من وزارة الثقافة بل لعلها الواجهة الباقية المشرفة والمشرفة ... ونخطبها وتحديها ، إهانة للوزارة وبالتالي للوزير . فبدلا من أن ينتصر الوزير للجنة ، وينتصف باسمها ، أوسع رئيسها لوما وتقريبا .. فلم يملك الرجل الشريف إلا أن أوقفه عند حده وعاد إلى مائدة الاجتماع ليكتب استقالته .. فإذا باللجنة الدائمة للآثار تتضامن معه لما أصابها من خلاله وتقدم استقالة جماعية وترسل برقية إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب هذا نصها :

جميع أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والنخوة وحدها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد أية مواصفات لأعمال الترميم فى تراثنا الأثرى والمشكلة من أساتذة الآثار وأساتذة العمارة الإسلامية والتاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية فى الجامعات المصرية وكذلك خبراء الترميم من الأساتذة المهندسين فى الجامعات ودخل هيئة الآثار المصرية ، يرون أنفسهم مضطرين إلى تقديم استقالتهم جميعا من اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وذلك لعدم قدرتهم على تحمل مسئوليتهم العلمية والتاريخية إزاء تراثنا الأثرى فى ظل

محاولة فرد تعديلات خطيرة في قبة الحسين والضريح سوف تؤدي إلى تغيير معالم الأثر وإحداث تغييرات جذرية في طابعه التاريخي والأثرى والخروج على المواصفات العلمية الترميمية المعروفة في جميع أنحاء العالم وفي مصر .

وهم إذا يتقدمون باستقالتهم ، لوائقون من قيادتكم الشريفة النزينة وانكم لن تسمحوا بأى إجراء من شأنه الإضرار بآثارنا ، وخرق القانون وعدم احترامه .

والله معكم والله ولى التوفيق .

د . أحمد قدرى	د . نعمات أحمد فؤاد	د . كمال الدين ساح
د . آمال العمرى	د . سيدة اسماعيل الكاشف	استاذة ليلي على ابراهيم
مهندس اسماعيل مرعى	د . نعمت اسماعيل	شحاتة محمد شحاته
فهمى عبد العليم	د . كمال بركات	د . جودت جيره
عنايات حامد الشطوى	محمد سيد اسماعيل	يوسف مفيد الغريانى
نبيل عبد السميع امام	عبد الله العطار	د . شوقي فهمى نخله
السيد العربى محمد	مدحت المنيأوى	جوده شرف
مهندس حسان عبد النبى		

وأخذ الوزير يترضى متراجعا وباخعا نفسه ولكن بعد أن سبق السياف ، العذل .
لا أدري لماذا وردت على خاطرى وأنا أرى الاجتماع التليفزيونى قصة أستاذنا العقاد حين سأله الفنان محمد عبد الوهاب عن كلمة في (العربية) للمذهبية . فقال له الأستاذ العقاد :
« إمعنه » .

ولم يدرك عبد الوهاب ، في البداية ، المقصود ...
فقال له الأستاذ العقاد مفسرا :

أليس عملهم « التردد » إذن هم « إمعنه » ..
من نكد الدنيا — غير المثل الذى صورته المتنبي — أن نعيش في زمان يملئ فيه المقاولون على الوزراء ، الأعمال التجارية ، وأين ؟ في مساجد أهل البيت !!
هل هى نذر القيامة ؟

توقع أيها البلد أن :
تلغى أكاديمية البحث العلمي
توصد الجامعات
تغلق مراكز الأبحاث
يجمد القانون أى يمنح أجازة إلى أجل غير مسمى
يعطل العلم
يطل الرأى

توقع أيها البلد هذا كله ما دام الوزراء يجمعهم مقال ويسيروهم على هواه ، معلم .
أما اذا أخذنا بمبدأ التوسيع « والتوسعة » اذن :
وسعوا الهرم من الداخل

وسعوا مساجد أهل البيت جميعا من الداخل ، واحفروا الأرض تحتها كما يفعلون فى مسجد الحسين
حتى تنتشر اللوحات الرخامية تحمل اسم المقاولين لتهال المشروعات والملايين من العالم الإسلامى عليهم
وكأن العمل تبرع لا مقالة وصفقة لم تتورع عن حرم الدين كما لم تتورع سابقا عن حرمة الهرم .
من يدلمهم على أن الحضارة هى الفرق .

فرق بين « الترميم » والهدم
فرق بين الأثر التاريخى وبين الكوبرى
فرق بين « العلم » و « المقالة » .

لا تحسبوا مقام الحسين وحده ، هدفهم الوحيد .. والدليل أنهم فرضوا أنفسهم على مقام السيدة
زينب لأن أرضية المسجد تحتاج إلى ترميم فإذا بهم يقدمون مقاييسه بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ مائتى ألف جنيه ! كما
قدموا مقاييسه فى موضوع مقام الحسين قدرها مليونان إلا ربعا . ١١

هل يعقل هذا ؟ هل يصدق هذا ؟
سلوا وزارة الأوقاف التى رفضت طلبهم المذهل وتقوم هى الآن بالإصلاح فى مسجد السيدة زينب .

طلبت منى محررة التايمز حديثا عما يدور بمقام الحسين وكانت فى كل جملة تقول : الامام الحسين أى
الإمام الحسين .

إنها لا تتبع دينه ولكنها تحترمه رعاية لنا ، أو تلتزم باحترامه أمامنا ... ولكن المقاولين لا يرون الامام الحسين أو مقام السيدة زينب إلا « صفة » تعمر جيوبهم العامرة بل الطافحة بالمال . إنهم يرونه مصيدة لشعبه لن ينالوها أو متسلقا ولكن الشعب يعلم عنهم ما يبدونه وما يخفونه . إنهم لم يقتربوا منه يوما بل اقتربوا من السلطة وتقربوا وأصهروا إليها للمنفعة المشتركة والاستغلال المتبادل والضحية مصر التي بليت بمخططاتهم ، ومنيت بأطماعهم .

لك الله يا حبيبة .

هذا حين نرى في البلاد المتقدمة وبين أصحاب الضمائر المستشفيات والمعاهد والمدارس من عمل الأغنياء . مثل معهد طاطا في الهند أنشأه فرد لخدمة العلم والتكنولوجيا ومعهد سويحه في لبنان .

واللورد نافيد الذي أنفق الملايين حقيقة لا مجازا على اقامة المستشفيات والملاجيء ووجوه البر الإيجابية .

وروكفلر في أمريكا .

وبعض هؤلاء غناهم موروث ولكن المقاول الذي بدأ من الصفر كما يعترف في تجربته التي تنصل مما جاء فيها وهو مشهور مرقوم ، اعتصر البلد بوسائله التي لا أناقشها الآن غير أني أقول :

ما الذي أهدها في المقابل ؟ وما الذي أسداه من باب الاعتراف بالجميل ؟

لا يقل أحدهم (فريق الكره) فهو دعاية متنقلة وإعلان متحرك يكسب منه أكثر مما ينفق عليه .

لا يقل أحدهم مستشفى المقاولين فالعلاج فيها بالثمن أى عمل تجارى أيضا .

لا يقل أحدهم التنمية الشعبية كالثوييس العائلي والمكرونة المهنية .. اقرأوا مجلة الأهرام الاقتصادى العدد ٨٣٦ الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٨٥ لتعرفوا كيف تجمع الملايين وكيف تختفى الملايين .

معلم يجمع وزير ثقافة ومعه وزير الأوقاف الذى أفنى وهو غير أثري ، في الاجتماع بأن المسجد غير مقدس والمسألة أثرية المسجد لا القداسة وتذكرت الشيخ البيجورى الذى يحكى عنه على باشا مبارك (كان « عباس باشا » في جلوسه على تخت مصر يزوره في درسه بالأزهر فلا يقوم له بل يوضع له كرسي من جريد يجلس عليه خارج الدرس هنية ثم يخرج .

ياسبحان الله : عالم يسعى إليه صاحب العرش وآخر يسعى إلى المقاولين (ج٤ ص ٤٠) .

وتذكرت قبله سلطان العلماء العز بن عبد السلام الذى واجه السلطان نجم الدين أيوب في زهو الملك والذى أصر على بيع نائب السلطنة في سوق الرقيق ثم أعتقه ...

وترجمت على العلماء الأبرار .

ماذا أقول ؟

للمرة الكم لا أدري ... أقول يا أصحاب معلمى المقاولات والصفقات : الأثر : انما هو جمع من البشر ... إنه أعمار من أبدعوه ونور عيونهم وحياتهم بعد الحياة . أيها التجار إنه أغلى من أموالكم وكل ما جمعتوه تحت مختلف الأسماء ومختلف الأساليب . إن صمت الناس عنكم لا يعنى رضاهم ولكن يعنى أنهم مطحونون لم يبق رجاكم منهم بقية تحاسب ... ففوضوا الأمر لله الذى اذا غضب على عبد رزقه من حرام فإذا اشتد غضبه عليه بارك له فيه ، ثم يأخذه أخذ عزيز مقتدر .

إن شعبنا يؤمن بكتاب عزيز جاء فيه (قل جاء الحق وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقا .) وفى مهرجان الكبارى التى تقتحم البيوت وتمتنح حرمتها التى كفلها الدين والضمير الأخلاقى ، أطاح المقاولون العرب بباب صلاح الدين من أجل كوبرى السيدة عائشة ثم انتضح بعد الفراغ من الكوبرى أنه بعيد عن الباب الأثرى ! ولو جاز أن الأثر فى طريق كوبرى أو غير كوبرى فمن الحتم أن يحافظ على الأثر ويخطط لكوبرى أو خلافه بعيدا عن المساس به فالمادة ٢٠ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه :

لا يجوز منح رخص للبناء فى المواقع أو الأراضى الأثرية ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو إعداد طرق فى المنافع العامة للآثار أو الأراضى الداخلة ضمن خطوط التجميل المعتمدة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضى المتاخمة التى تقع خارج نطاق المواقع المشار إليها فى الفقرة السابقة والتى تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلو مترات فى مناطق غير المأهولة . أو لمسافة تحددها الهيئة بما يحقق حماية بيئة الأثر فى غيرها من المناطق .

ولكن المقاولين لا يتعاملون مع القانون .. وهذه قضية أخرى لها دورها .

إنهم لا يناقشون الموضوع من منطلق علمى أو قانونى ولا يجيبون على الأسئلة المطروحة لأنهم ليس عندهم جواب ... المسألة صفيقة .

وهنا يغطون جريمتهم بلوى مسار القضية بأسلوبهم التقليدى — ووراءهم وزيرهم — ومضمونه الذى لا يتغير : الأغراض ! كأننا نعرفهم من قبل أو كأننا نأمنهم فى السوق تحكمنا المنافسة .

إننا نختار الجانب الصعب وليس الرائج فأين الغرض أو المصلحة .

إن الذى يصير على توسيع بالإكراه .. توسيع مرفوض هو صاحب الغرض المكشوف بعد جريمة هدم القبة الأثرية فى همجية دمرت الإزار الذهبى بآياته القرآنية مما نطالب متحضرين ومصريين ومسلمين بمحاكمتهم عليه .

نحن أصحاب قلم أقسم به الله تشريفا وتعريفا . أما المقاولون فليس واردا في عقولهم معنى الأثر أو قدسية الدين حتى لو أداروا حبات مسبحة .. وزعموا الرغبة في التوسيع على المصلين ... ولو صدقوا لبنوا مسجدا آخر على الطراز نفسه وأضافوه إلى المسجد الأصلي كما فعل عبد الرحمن الأوسط ، في مسجد قرطبة وبعده المستنصر حتى وصل المسجد الى ضفة النهر الكبير كما فصلت هذا في مقالى السابق . ولكن الأمر في حقيقته توسيع الأعمال ليبرروا مبلغ مليونين إلا ربعا الذى يريدونه ثمنا ولو اقتصر الأمر على الترميم لضاع الهدف الحقيقى .

هؤلاء هم يا وزير الثقافة الذين حملت رجال هيئة الآثار على الرد على من أجلبهم ؟ وفاتك أنى انتصر للعلم وللأثر احتسابا لوجه الله وكرامة لهذا البلد فهل هذا أسلوب حصيف ؟

وبعد : فقد بقيت كلمة منداة بالدموع
يا سيد الشهداء ... يا عترة الأنبياء لا تحزن . إن مصر ليست المقاولين ... لقد جاءوها من الحدود قلم يعرفوا الحدود .

إن مصر التى باركها جدك العظيم عليه السلام بدعائه لها تقف كلها .. كلها وراء الحفاظ عليك حتى مسيحيتها . لقد اتصل بى بعض كبار الأقباط ورأسك الشريف الذى ترتفع ، على مقربة منه ، معاوهم ، وتعجبوا مما حدث ، واستنكروا ما جرى .

بل إن الاستاذ مريت غالى رئيس جمعية الآثار القبطية أرسل برقية إلى وزير الثقافة يؤيد اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية فى موقفها .

فلم أدر أفرح بأمتى أم أحزن لخروج البعض على تقاليدها التى ترعى القيم ، وتعالى بالأثر .
لأنها أمتى التى ترتفع عند الردع على الشائبات والتناقضات إلى ذروة من معانى القيمة ومعالي الروح ومغائى الشوائب . لا تحزن يا امام يا حسين ... إن الله معنا .

وهز موضوعك اليونسكو فاستطلع الخبر من هيئة الآثار .
 واجتمعت فى ساحتك عشرات من وكالات الأنباء ومندوبى الصحف العالمية لتصوير التخريب الذى اقترفه المقاولون العرب مما لا يقوى على انكاره صادق أو إنسان يحترم نفسه .

لا تحزن ياسيد الشهداء إن الله معنا ..
(ولينصرن الله من ينصرو) .
(وإن ينصركم الله فلا غالب لكم)

جلت آياته وتقدس ذاتة وصدق وعده

ولم يكن الوزير وحده الذى جانب الحقيقة فى المجلس فإن مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين فى ٢٩/١/٨٥ تسجل أن الما قول عثمان أحمد عثمان نقيب المهندسين وقف يضلل المجلس زاعما أن شركة أجنبية طلبت خمسة ملايين من الجنيها ت ليلدو أن طلبه مليونين كان طلبا شريفا متواضعا وهنا أترك رئيس هيئة الآثار يقرر الحقيقة كما جاء فى محضر الاجتماع الثانى للجنة الفنية التى شكلتها الحكومة بعد أن تأزم الموقف ، والمنعقد فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٥ .

(وقد اوضح الدكتور أحمد قدرى أنه سبق أن اتصل السيد حسن التهامى بالمهندس يحيى يونس وهو ممثل شركة ترميمية متخصصة فى التمسا وذلك بشأن ترميم الضريح وافاد سيادته أن الشركة تستخدم مواد تقويه جديدة وسبق استخدامها من قبل فى مسجد الحاكم . وأوضح أن العمل كان سيتم بواسطة عمال مصريين تحت اشراف الهيئة وقدرت التكاليف بمبلغ ٤ مليون شلن نمساوى أى نحو ١٨٠ ألف جنيه مصرى وفى رأى سيادته أن الحل يبدو مقبولا بصفة مبدئية من وجهة النظر الترميمية) .

كما أخذ الما قول يحكى قصصا تفيد أنه صلى السنة وأنه يلتمس بركة الحسين كما اثبت أن النقابة ستقوم بالترميم والاصلاح على نفقتها وتم التصفيق . ولكنه لم يذكر المقايسة (٢ مليون و ٧٥٠ الف جنيه) بل تطرق إلى الحديث عن بطولاته الوهمية فى السد العالى الذى يقتصر عمله فيه على الحفر ورفع التراب وهو على أى حال ليس موضوع قبة الحسين ولكن المجلس المشكل فى معظمه من الحزب الحاكم كان طروبا بسماعه حتى أنه صفق موافقا على استمرار الحكايات حين قاطع المهندس ابراهيم شكرى الذى تكلم فى صميم الموضوع .. فى قبة الحسين !!! وارتفعت أصوات بأنه لا يجوز له التعقيب !!

فقال المهندس ابراهيم شكرى :

اذن سأغادر هذه القاعة فورا ووالله سأترك هذا المجلس .

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية مصر العربية
الفصل التشريعي الرابع
دور الانعقاد العادى الأول
مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة صباح يوم الثلاثاء ٨ من جمادى الأولى سنة ١٤٠٥ هـ ، الموافق ٢٩ من يناير
سنة ١٩٨٥ م .

ملخص

(أولا) طلبا، إحاطة عن أمر ذى أهمية عامة وعاجلة :

رقم الصفحة

١ — موجه إلى السيد وزير الثقافة ، من السيد العضو إبراهيم شكرى ، عما نشر بالصحف بشأن قرار وقف أعمال
الهدم والإصلاحات في قبة وجدردان مسجد الحسين ، ورفض استقالة رئيس وأعضاء هيئة الآثار ٥

٢ — موجه إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ، من السيد العضو توفيق زغلول ، عما نشر بالصحف بشأن رفض استقالة
رئيس وأعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية، ووقف أعمال الهدم والإصلاحات في قبة وجدردان مسجد الحسين ٥

مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين (٢٩ يناير سنة ١٩٨٥)

رقم الصفحة

تم درج طلبى الإحاطة والاجابة منهما معا لوحدة الموضوع ٥
بيان السيد العضو إبراهيم شكرى ٦
إجابة السيد رئيس مجلس الوزراء ٨
تعقيب السيد وزير الثقافة ١٣

رئيس المجلس :

باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

(أولا) طلبا احاطة عن أمر ذي أهمية عامة وعاجلة

١ — موجه إلى السيد وزير الثقافة ، من السيد العضو ابراهيم شكرى ونصه :

« إن ما نشر صباح يوم ١٩٨٥/١/٢٧ في الجرائد الثلاث من أن السيد رئيس مجلس الوزراء قد أصدر أمرا بوقف أعمال الهدم في الحوائط بضريح الإمام الحسين فورا في عملية الإصلاحات التي تم يتنأى مع ما صرح به السيد الوزير أمس من أنه لم تبدأ أى عمليات إنشائية بعد :

فهل هدم حوائط لا يعتبر جزءا من العمل الإنشائي ، حيث سيجري عليه خطوات أخرى ؟ كما نشر بأن السيد رئيس مجلس الوزراء قد رفض استقالة رئيس هيئة الآثار وأعضائها مما يؤكد أن الاستقالة ليس مقصودا بها الشوشرة والتعطيل كما صرح السيد الوزير في بيانه أمس ، بل كانت لأسباب اقتنع بها السيد رئيس مجلس الوزراء أنها أسباب هامة وجادة » .

٢ — موجه إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ، من السيد العضو توفيق زغلول .

نصه :

« عما نشر في الصحف القومية يوم ١٩٨٥/١/٢٧ ، بشأن ما قرره رئيس الوزراء من رفض استقالة الدكتور أحمد قدرى رئيس هيئة الآثار وأعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية بعد اجتماعه بهم وطلبه تقريراً عن الأعمال التي تمت حتى الآن في مسجد الإمام الحسين ووقف أعمال الهدم فورا في قبة وجدران المسجد ، الأمر الذي يتناقض مع ما أدلى به السيد وزير الثقافة بمجلس الشعب يوم ١٩٨٥/١/٢٦ » .

رئيس المجلس :

نظرا لوحدة موضوع طلبى الإحاطة ، فإعمالا لحكمى المادتين ١٨٥ ، ١٩٤ من اللائحة الداخلية للمجلس ، يضم الطلبان ويجاب عنهما معا . وإذا أذن المجلس قبل أن يتفضل السيدان العضوان مقدما طلبى الإحاطة بالإدلاء ببيانها أورد أن أوضح أنني قد استمعت قبل عقد الجلسة الآن إلى شريط التسجيل للجلسة السابقة التي ناقشنا فيها موضوع مسجد الإمام الحسين رضى الله عنه .

وقد جاء بهذا التسجيل على لسان السيد وزير الثقافة ، أنه مسئول مسئولية دستورية وأنه ليس فنيا في الموضوع ، وأن أى قرار لن يتخذ في شأن هذا الأثر الهام إلا بموافقة هيئة الآثار ، وعلى هذا النحو فهو لم يتخذ قرارات في هذا الصدد . وإنما أكد أن أى قرار سيصدر بناء على رأى الهيئات الفنية .

وهذا هو ما استمعت إليه من شريط التسجيل ، وآلآن بعد هذا الإيضاح لیتفضل السيد العضو إبراهيم شكرى بالإدلاء ببيان عن طلب الإحاطة الموجه منه .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس ، الإخوة الأعضاء :

إن الحديث الذى تفضل به السيد رئيس المجلس قبل أن أتحدث ، أعتبره إضافة جيدة ومعددة لمسار حوارنا وحديثنا ، فعندما يتحدث السيد وزير الثقافة فى الجلسة السابقة ويقول إنه لم يتخذ قرارا إلا بعد موافقة اللجنة الدائمة للآثار فإنه يحاول أن يطبق قانونا ، وليس الأمر تقديرا سياسيا منه أو مسئولية أو غير ذلك ، لأن القانون حدد هذه الأمور تماما فيمن يكون له الشأن فى مثل هذا الموضوع ، فقد تضمن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ فى البند (٤) من المادة ١٣ الواردة فى الباب الأول — أحكام عامة — عدم جواز تجديد العقار أو تغيير معالمه على أى وجه إلا بترخيص من رئيس الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ، ويكون إجراء الأعمال التى رخص بها تحت الإشراف المباشر لمندوب الهيئة ... » . إذن فهذا أمر قرره القانون ووضحه وضوحا لا لبس فيه ، ولذلك فعندما نستعرض الأمر وكيف سار فإنى أريد بهذه المناسبة أن اذكر الإخوة بمجمل ما قاله السيد الوزير وبما يتم بخطوات محددة .

بادئ ذى بدء بالنسبة لموضوع الأثر ذاته وهو المشهد الحسينى وقيمته فإنى أرجع إلى ما كتب عنه وسجل ، وكيف سجل فى السجل العلمى للآثار الإسلامية لعامى ١٨٨٧ ، و ١٨٨٨ وقد صدر هذا السجل عام ١٨٨٩ من المطبعة الأميرية بالقاهرة ، وتضمن الآثار الإسلامية التى ترجع إلى العصر الفاطمى وإضافات أيوبية وعثمانية والمشهد الحسينى ، وأن المشهد الحسينى يعنى المكان الذى دفن به رأس الشهيد ، ويشمل كل العناصر المعمارية المكونة له من جدران ومنطقة انتقال وتغطية ، وكل هذه العناصر يطلق عليها اسم القبة والضريح ، وتشمل أيضا الباب الأثرى المعروف باسم « الباب الأخضر » وهو جزء من الجدار الجنوبي الشرقى للمسجد وللقبة ، وقد كانت آخر إضافة أثرية هى الرخارف والكتابات القرآنية التى قام بها الأمير عبد الرحمن كتنخلها فى عام ١٧٦٢ على الجدران الداخلية للمسجد والقبة ، وقد أكد عالم الآثار الإسلامية الأستاذ كروزيول ، أثرية المشهد الحسينى بأكمله بعد أن قام بالكشف على المشهد من الناحية المعمارية مؤكدا ما جاء فى تاريخ الجبرق عن هذا الموضوع ، وكذلك الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك وهى جميعا تتناول مضمون قرار التسجيل الصادر عن لجنة حفظ التراث العربى فى كراستها رقم (٥) تقرير رقم ٤٤ ، وطبقا لذلك ، فإن هذا الأثر خاضع للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الذى صدر من هذا المجلس .

وبالنسبة لأعمال ترميم العناصر الأثرية بالمسجد ، فقد قامت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية قبل بدء أعمال الترميم عام ١٩٨٣ بإخطار كل من وزارة الأوقاف والمهندسين وشركة « المقاولون العرب » بتحديد العناصر الأثرية فى مسجد الحسين وفى محضر اجتماع بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ حضره مندوبو هيئة الآثار وشركة « المقاولون العرب » تم تحديد الخطوط العامة للترميم والموافقة على عمل تغطية خرسانية للقبة ، وقدمت شركة « المقاولون العرب » بعد ذلك تصميميا مبدئيا ، وهنا أقول إنه كان هناك اتفاق تم بالفعل بين كل الأطراف بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ ، والشركة قدمت طبقا لهذا الاتفاق المواصفات والتصميمات التى يمكن أن ينفذ بها هذا الاتفاق ، ومعنى ذلك أنه كان هناك اتفاق بين كل الأطراف ، هيئة الآثار وشركة « المقاولون العرب » .. الخ فى هذا الشأن فى تاريخ معين ، ولكن بدأ الخلاف فى شهر نوفمبر ١٩٨٤ عندما قدم من جديد طلب من

الشركة لإزالة الجدران الأثرية للمشهد وإقامة حوائط خرسانية بدلا من هذه الجدران بغرض توسعة لا تزيد على متر في كل ضلع من أضلاع المشهد الأربعة ، وكذلك تضمن الطلب كضرورة إنشائية لتنفيذ هذه الحوائط الخرسانية الجديدة ، فك المنارة الأثرية والباب الأخضر ، ورفضت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣ طلب التوسعة في مواجهة مندوب الشركة لما يترتب على ذلك من تغيير جوهرى لمعالم الأثر والأبعاد الأثرية ، فضلا عن المخاطر الجسيمة التى يمكن أن تهدد المنارة ذاتها ، وقد تمسكت اللجنة بالقيم المتفق عليها أصلا مع الشركة كأساس للترميم في ١٩٨٣/١٢/٢٦ ، وقدمت من خلال الأستاذة المتخصصة أعضاء اللجنة الحلول العلمية للتعامل مع ذلك الأثر ، بضرورة الإبقاء على الحوائط الأثرية بأبعادها الأصلية ورفض التوسعة المقترحة وما يترتب عليها وعمل « ميدان » لأساسات هذه الجدران وهو الأسلوب العلمى للترميم المعماري المتبع في ترميم الحوائط الأثرية ، وقد وعد ممثلو شركة « المقاولون العرب » بتنفيذ قرارات اللجنة الدائمة وتقديم تصميم نهائى طبقا لهذه القرارات ، أى أنه كان هناك تنبيه أيضا وكان هناك نوع من الاستجابة للرجة الجديدة ، ولكن الذى حدث بعد ذلك هو أن الشركة أصرت على مفهوم إزالة الجدران الأثرية والتوسعة المقترحة منها ، وقدمت تصميمًا على هذا الأساس عرض على اللجنة الدائمة في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ ، إلا أن اللجنة رفضت هذا التصميم بالإجماع ، أى أن صاحب الشأن رفض تماما إزالة الحوائط ، ولكن ماذا حدث بعد ذلك ؟ إن الذى حدث بالفعل أنه قد بدىء في عملية هدم الحوائط اعتبارا من يوم ١٩٨٥/١/٢٠ أى أن الهدم قد بدأ بعد ثلاثة أيام من الاجتماع الذى عقد في مسجد سيدنا الحسين أو في المكان الذى عقد فيه ، وهنا يتضح أن عملية الهدم التى بدأت لم تكن مستندة إلى رأى من لهم الحق في إعطاء القرار وإنما استندت إلى شيء آخر لا نعرفه ، هل هو إرادة السيد وزير الأوقاف أو إرادة السيد وزير الثقافة أو إرادة أى مسئول آخر .. الخ ، وكل هذا لا يهم ، ولكن الذى يهمنا بالدرجة الأولى أنه قد بدأ الهدم بالفعل ، وكان هناك إصرار على رفض الأمور أمام أمر واقع كما تريده الشركة التى وضعت التصميم .

وهنا أود أن أشير إلى ملاحظة بسيطة وهى أنه من المبادئ العامة التى لابد أن نحافظ عليها ، ألا يكون المقاول المنفذ هو نفسه واضع التصميم ، وإنما المفروض أن يكون هناك بيت خبرة استشارى يمكن الرجوع اليه في المسائل الفنية لهذا الموضوع ، ويراقب ويشرف على تنفيذ التصميم الذى وضع ، ويبدى الرأى حول ما إذا كان التنفيذ يتماشى مع ما أبدته اللجنة الدائمة من إصرار على الحفاظ على الأثر بصورة معينة أم لا ؟ الذى حدث هو أنه اكفى بما قرره الشركة ، وإننى أعرف أن هذه الشركة هى شركة كبيرة وقامت بمشروعات عظيمة وكبيرة ، وإنما لنفخر بها ، ولكن الأمر هنا لا يتعلق بإنشاء كبار أو خلافه ، وإنما هو عمل فنى وترميم لعمل فنى ، من تقوية وحفاظ على الأثر . ومن هنا يأتى الخلاف بين وجهات النظر . فليس الأمر هو أمر توسعة أو خلافه ، وإنما لابد أن يبقى الأثر كما هو وكما كان بعد التجديدات التى أدخلها عليه كثير من الملوك والسلاطين ، وكلها إضافات إلى هذا الأثر يجب أن تبقى ويجب أن تتم المحافظة عليها بالصورة التى تجعل الأثر كما هو وكما كان دائما .

إذن فالوضع ليس كما قيل من أنه لن تحدث مخالفة لما تقرره اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وإنما الذى حدث حقيقة أنه تمت مخالفة كل ما قرره هذه اللجنة الدائمة .

وفي اجتماع اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ ، وعندما وجد أعضاؤها أنه ليست هناك استجابة من السيد الوزير لوجهة نظرهم توجهوا إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ، وإلى السيد رئيس مجلس الشعب وإلى السيد رئيس الجمهورية ، لمحاولة وضع الأمور في نصابها ، من حيث الحفاظ على هذا الأثر .

وعلى الرغم من أن الخلاف موجود منذ يوم ١٩٨٥/١/٢ إلا أنه بدىء في الهدم ، وهذه هى الصورة — أودعها مكتب المجلس — توضح كيف أن هذه الجدران ، وكلها نقوش وكتابات قرآنية وآثار سطرت في عصور مختلفة ، علمت وكان هناك تسابقا مع الزمن لهدم جدران المسجد الحسينى وهو الواقع ما بين المشهد وحجرة الحرم وقد انزل ٧٥٪ من أحد الحوائط و ٢٥٪ من حائط آخر .

وهنا أتساءل وماذا لو كنا استيقنا الأمر على ما هو عليه أياما قليلة وأقول إن هذا الأمر قد مضى على طرحه سنة كاملة أو أكثر فكان من الممكن الانتظار لمدة شهر آخر تنتهي إلى رأى حاسم بشأنه ولا يمكن أبدا أن نتصور أن يبدأ التنفيذ في عمل فني مثل هذا العمل إلا بعد أن نكون قد انتهينا إلى رأى حاسم بشأنه ، وإلى تحديد قاطع لأسلوب وطريقة تنفيذه ، أما بالنسبة لما ذهب إليه السيد الوزير من أننا لم نبدأ حتى الآن في أية عمليات إنشائية ، فإننى أقول لسيادته ، وماذا يعنى إذن الهدم الذى تم ، إن عملية الهدم سيتلوها بطبيعة الحال إنشاء جدران خرسانية جديدة ليس لها أى اتصال بالأثر ، كذلك فبالنسبة لما قاله السيد الوزير من أن هذه الحوائط مبنية بالطوب الأحمر « وبالقصول » ... الخ فإننى أقول له ، نعم ياسيدى ، ويجب أن تبقى هكذا ، وأن ترمم بذات المواد التى بنيت بها ، وأن نحافظ على صورتها ، وأن نعيدها كما كانت بعد القيام بتقوية الجدران من أسفل « بميدات » . هذا ما يمكن أن يقال ، أما أن نقول إنه لم يبدأ الإنشاء فى الوقت الذى بدىء فيه بالهدم فعلا فإن هذا القول لا يحترم تفكيرنا .

أيها الإخوة :

إننا نريد أن نقول إن هناك تجاوزات حدثت بالفعل بالنسبة لقرار هيئة الآثار الذى لم يعتد به ، وإننا لا نعرف من الذى حدثت منه هذه التجاوزات ، هل حدثت من الوزير ، أو من الشركة المنشئة أو من وزير الأوقاف أو من غيرهم ؟

وأيا كان من حدثت منه هذه التجاوزات فالقانون صريح في أنه لا يتم أى تغيير أو أى إنشاء أو أى تصميم جديد أو ترميم إلا بموافقة رئيس هيئة الآثار ، وعندما وجد رئيس هيئة الآثار نفسه عاجزا لإزاءها قدم استقالته هو وأعضاء الهيئة جميعهم إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ، وعند ذلك فقط وفى يوم ١٩٨٥/١/٢٧ صدر قرار وقف الهدم ، وقبل ذلك كان الهدم سائرا على أنه يتم تنفيذا لما تريده الشركة من تفكير معين ، فالشركة تريد التوسعة أو إقامة منشآت فخمة ، وهيئة الآثار تريد أن تحافظ على الأثر كما هو ، وكما يجب أن تكون قيمته التاريخية ، وشكرا .

رئيس المجلس :

ليفضل السيد العضو توفيق زغلول بالإدلاء ببيان عن طلب الإحاطة الموجه منه .

(أصوات السيد العضو غير موجود بقاعة الجلسة) .

رئيس المجلس :

نظرا لعدم وجود السيد العضو توفيق زغلول بقاعة الجلسة ، فليفضل السيد رئيس مجلس الوزراء بالإجابة عن طلبى الإحاطة معا لوحدة موضوعهما .

السيد رئيس مجلس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس :

لقد أسعدنى كثيرا ما ذكره السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى بالنسبة لتسلسل الموضوع الذى بدأ منذ سنة ١٩٨٣ ، وأود أن أوضح نقاطا كثيرة قد توضع حدا لهذا الموضوع ، فقد نشرت الصحف فى السابغ والعشرين من هذا الشهر

تنسب إلى أنى قد أصدرت قرارا بوقف الهدم في حوائط مسجد الحسين ، ولكن الذى حدث — حتى أنسب الفضل لصاحبه — أن السيد وزير الثقافة قد جاءنى يوم الأربعاء الماضى ، بناء على طلبى عندما رأيت ما نشر فى الصحف بالنسبة لمسجد الحسين ، وعرض الموضوع بأمانة كاملة وذكر جميع القرارات التى اتخذتها لجنة الآثار ، كما عرض أيضا ما دار بالنسبة لأسلوب ترميم الآثار الموجودة فى المشهد الحسينى ، وسألته وماذا كان قرارك ؟ فقال إن قرارى هو الالتزام بما أصدرته لجنة الآثار من قرارات للحفاظ على المنارة ، وعلى الباب الأخضر والقبة الخشبية و « الوزرات » التى ذكر السيد المهندس ابراهيم شكرى أنها هدمت ، ووافقت على ذلك ، ثم جاءنى السيد الدكتور أحمد قدرى والسيدة الدكتورة نعمات فؤاد فى نحو الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السبت الماضى وكان السيد وزير الثقافة قد أدلى بيانه كاملا أمام مجلسكم نحو الساعة الثانية عشرة ظهر ذلك اليوم السبت ، وقابلتهما — بحفاوة — كما ذكرت السيدة نعمات فؤاد فى مقالها المنشور فى الصحف اليوم . والأستاذ أحمد قدرى زميل منذ القدم — وأستطيع أن أقول إنه تلميذى — ولقد شجعته ، وقلت له ما هى القضية ؟ فقال آثار مسجد الحسين ، وقلت له ليس هناك قضية ، فأنتم تلجأون إلى فى غير قضية ، فالقضية هى الحفاظ على الآثار ، فماذا أديتم لهذا الغرض ، فقال إننا متفقون على ضرورة إقامة قبة خرسانية لحفظ القبة الخشبية من عوامل التعرية ، وهى تحت الترميم فى الوقت الحالى ، وبقيّة الآثار متفق عليها تماما ، وبالنسبة للحوائط فإنها لا يمكن أن تتحمل إقامة القبة الخرسانية ، وعلى ذلك فإن نقطة الخلاف الموجودة هى كيفية الحفاظ على الحوائط القديمة الأثرية الموجودة وإقامة قبة خرسانية فى نفس الوقت . وإذا كان البعض قد اجتهد فلهم الشكر ، وأود أن أذكر أننى قد شكلت لجنة بالأمس من أعضاء يمثلون أكاديمية البحث العلمى وهندسة القاهرة وهندسة عين شمس وهندسة وزارة الأوقاف ، وتمثل كل جهة من هذه الجهات بعضو ، وتمثل لجنة الآثار بعضوين ، وذلك للنظر فى أفضل السبل للحفاظ على الأبعاد الموجودة فى المشهد الحسينى كما هى . ولقد أمرت بتشكيل هذه اللجنة بالأمس — كما سبق أن أوضحت — وعلى ذلك فإن القضية بسيطة للغاية ، بل إنه ليست هناك قضية ، وأؤكد مرة أخرى أن القرار الذى صدر بوقف الهدم كان قرار وزير الثقافة .

(تصفيق) .

هذا هو الموقف باختصار حفاظا على وقت المجلس ، وحتى لا يضيع صلب الموضوع وهذا هو صلب الموضوع . وأود أن أوضح أيضا أنه لم تصلنى استقالة لجنة الآثار أو أية استقالة أخرى ، ولم يطرح هذا الموضوع فى اجتماعى بالدكتور أحمد قدرى والدكتورة نعمات فؤاد ولكننى بدأت بتشجيع الدكتور أحمد قدرى ، لأننى أعلم الجهد الذى يبذله فى صيانة آثارنا سواء كانت فرعونية أو قبطية أو إسلامية . هذا ما أردت أن أوضحه للأمانة ، وشكرا .

(تصفيق) .

رئيس المجلس :

شكرا للسيد رئيس مجلس الوزراء على هذا الإيضاح ، ويطلب السيد العضو الدكتور محمد حسن الزيات رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة الكلمة فى هذا الموضوع فهل توافقون حضراتكم على أن يعطى الكلمة ؟

(موافقة) .

السيد العضو الدكتور محمد حسن الزيات :

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، السادة أعضاء المجلس الموقر :

لقد تقدمت بطلب الكلمة قبل أن يدلى السيد رئيس مجلس الوزراء ببيانه لأوضح أن لجنة الثقافة والإعلام والسياحة في اجتماع عادى لها لم تستطع أن تتجاوز النظر في هذا الموضوع الخطير ، وترى اللجنة ما أراه من أننا في عصورنا التي عايشناها حتى الآن لم نجد عصرا اتجه فيه اهتمام الدولة وعنايتها . بالآثار سواء مصرية أو إسلامية أو قبطية أو حتى يونانية رومانية أكثر مما هم في هذا العصر .. في العهد الذي تولى فيه السيد الوزير محمد عيد الحميد رضوان وزارة الثقافة ، وبمعاونة كل معاونيه الأكفاء ، وأن لجنة الثقافة حريصة كل الحرص على ألا تحدث أى هزة في هذه النهضة الثقافية ، والثوية — في الواقع — للعناية بآثارنا ، وترى أن الوزير يعاونه معاونون أكفاء ومنهم الدكتور أحمد قلدرى ، ولقد استمعنا إلى رأى سيادته في هذا الموضوع في اجتماع خاص للجنة عقد أسس وظهر أن نقطة الخلاف الوحيدة هي : هل يتم ترميم حوائط المشهد بطرق فنية أو بهدمها . وقد ذكر السيد وزير الثقافة في بيانه أمام المجلس أنه لم يكن يضغط على اللجنة ، ولكنه كان يستعجل قرارها ، ويلتزم بهذا القرار عندما يصل إليه ، ولقد وضع بيان السيد رئيس مجلس الوزراء الأمور في نصائها ، ولم يعد هناك ما أقوله إلا أننا نرجو أن يستمر الجو الذى تم في أثنائه التطور الشديد والإصلاح الكبير لكل آثارنا ، سواء في الأسكندرية أو في القاهرة أو في أى مكان آخر ، واللجنة تحرص على أن يبقى العمل في الآثار — برجاله — حرصها على الالتزام بالقانون ، كما ذكره ولخصه لنا السيد الزميل المهندس إبراهيم شكرى ، وشكرا .

رئيس المجلس :

يطلب السيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان ، تصحيح واقعة ، فليفضل .

السيد العضو عثمان أحمد عثمان :

بسم الله الرحمن الرحيم

« ... رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ، وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ، يَفْقَهُوا قَوْلِي . »

(صدق الله العظيم)

السيد الدكتور رئيس المجلس ، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر :

ليست لي كلمة في هذا الموضوع ، ولكنني كنتيب للمهندسين وقد عاصرت هذه العملية منذ بدايتها ، أود أن أوضح بعض النقاط البسيطة وإننى لا أهاجم أحدا ، كما أننى لست بصدد الدفاع عن أحد ، وللحق أقول — كنتيب للمهندسين — لقد أرسل إلى إمام المسجد رسالة مع رجل اسمه عمر الفاروق يطلب منى الذهاب الى المشهد الحسينى كى أرى الشروخ التي ظهرت في الحوائط ، وذهبت بالفعل إلى المسجد بعد صلاة العشاء وبعد أن قمت بأداء ركعتى السنة قمت بمعاينة الحوائط فوجدت بالفعل شروخا في جدران المقام وفي الرخام الذى يغطى الحوائط ، فقلت إن هذا شئ خطير ، لأن هذا الشرخ قد حدث نتيجة تريح الأساسات ، وهذا لا يحدث إلا نتيجة تزايد المياه الجوفية ، وقلت هذا بخبرتى التي تبلغ ٤٥ سنة في هذا المجال ولقد قابلت في مساء نفس اليوم الأستاذ الدكتور أحمد محرم ، وزير الإسكان الأسبق كما طلبنا الأستاذ الدكتور الرملى وهو

أستاذ في جامعة القاهرة ومستشار لهيئة الآثار وبعد أن قاما بمعاينة الشروخ قالوا إن هذا شيء خطير — ولقد عاصرت هذه العملية من سنتين كنتقيب للمهندسين كما قلت — ولقد قالوا إنه يلزمهما آلات للكشف على باطن الأرض كما أنه يلزم وجود سقالات ضخمة لهذا العمل فودعت بتوفير هذه المعدات ، وعند عملية إحضار هذه الآلات ذهبت إلى المسجد فوجدت به نحو ٧ أو ٨ « خواجات » وسألت من هؤلاء ؟ فقليل لي إنهم خبراء أجانب جاءوا من أجل إصلاح المسجد ، فقلت لهم — كنتقيب مهندسين — إن مصر التي بها ١٥٠ ألف مهندس لا يصح أن تستدعى مهندسين أجانب ، فماذا يقول العالم الخارجي عنا ، قلت ذلك بانفعال ، فقالوا إنهم سيأخذون مبلغا صغيرا عبارة عن ٥/٤ مليون جنيه ، وحينذاك قلت إن نقابة المهندسين ستقوم بالترميم والإصلاح على نفقتها ، وأود أن أقول إن عشرين مستشارا من النقابة قاموا بالعمل والدراسة في هذا الصدد تطوعا وبلا مقابل .

(تصفيق) .

وإننى أشكر السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى — وهو صديق يعرفنى جيدا كما أعرفه ويعرف أننى صادق فى كلامى — وقد قمنا بكتابة خطابات رسمية لوزارى الأوقاف والثقافة وسوف أودع صور هذه الخطابات أمانة المجلس ، وقد قلنا إن أعضاء النقابة من المهندسين والذين يبلغ عددهم ١٥٠ ألف مهندس لو دفع كل منهم عشرة جنيهات فسوف يتم إصلاح المسجد . ولقد اشترك معنا الأستاذ الدكتور أحمد قدرى فى كل ما ذكرته خطوة بخطوة .

وإننى أعلم جيدا قيمة الأثر وأحترمه وعندما يتعلق العمل بالأثر فإننا نطلب من هيئة الآثار المشاركة والمشورة ، ولقد قمت — كنتقيب للمهندسين — بتشكيل لجنة من الأستاذ الدكتور أحمد محرم ، وزير الإسكان الأسبق ، المهندس حسن محمد حسن ، وزير الإسكان الأسبق ، الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الرملى ، أستاذ ميكانيكا التربة ومستشار هيئة الآثار ، المهندس محمد عبد الله عيسى رئيس الشعبة المعمارية فى نقابة المهندسين ، المهندس محمود عبد العزيز ، وكيل نقابة المهندسين ورئيس الأشغال العسكرية ، المهندس محمد منصور نائب مدير المساحة العسكرية ، الدكتور أحمد قدرى ، رئيس هيئة الآثار ، المهندس إسماعيل مرعى رئيس الإدارات الهندسية بوزارة الأوقاف ، المهندس حسن ناصف عضو مجلس إدارة شركة « المقاولون العرب » ورئيس الاستشارات الهندسية ، المهندس حسن شافعى رئيس المستشارين المصريين ، ولقد باشرت هذه اللجنة عملها ، وكأى موضوع هندسى يباشره علماء ومتخصصون ، ويجب أن تشارك فيه الجهات المسؤولة ذات العلاقة ، فكان لابد من اتباع المنهج العلمى فى البحث والدراسة والأخذ بالأحوط فى كل المراحل ، وكان لابد من اشتراك وزارة الأوقاف وهيئة الآثار المصرية والتي كان يشئ رئيسها دائما على أسلوب العمل ، ذلك الأسلوب العلمى والفنى الذى اتبعته اللجنة المشار إليها فى عملها ، وكان لابد من إعداد تقرير شامل للجنة الكبيرة التى تضم نخبة ممتازة من المهندسين الكبار الذين عندما نستعين بواحد منهم كنا ندفع له ٥٠ ألف جنيه لكى يبدى رأيا فى موضوع معين ، إلا أن أحدا منهم لم يحصل على مليم واحد نتيجة عمله فى هذه اللجنة من بحوث ودراسات وجلسات وتحليل للعينات والأساسات والحوائط ، واسمحوا لى أن أتلو على حضراتكم جزءا من التقرير الذى أعدته هذه اللجنة تطوعا ، وقد جاء به ما يلى :

« تدارس المهندسون المصريون خبراء نقابة المهندسين عملية إصلاح الشقوق والشروخ التى ظهرت فى قبة وجدران ضريح مسجد مولانا الإمام الحسين وانتهاوا إلى أن هناك هبوطا غير متساو فى أساسات الحوائط الحاملة للقبة نتيجة لرشح مياه الصرف » إن مياه الصرف تسربت فى الحوائط الحاملة وأذابت الجدران من أسفل لأنها مبنية من طين « وقصرمل » وقد أحضرت معى عينة أودعها مجلسكم الموقر لتكون تحت نظر حضراتكم والتى تبين منها أن الحائط لا يقوى حتى على حمل دجاجة — نتيجة لرشح مياه الصرف الصحى ، الأمر الذى أدى إلى ظهور شروخ واضحة وعميقة فى القبة والحوائط الحاملة ، وتأكدت

اللجنة بالمعينة أن مادة القبة من الداخل في حالة تآكل لأنها تتكون من عروق خشبية وجذوع نخيل وأن ما فوقها من « تكسيات » يتكون من قشرة سميكة من الحجر والطوب وقد تأثرت بالرطوبة تأثيراً شديداً أدى إلى حدوث هذه الشروخ .

وأذكر أن الدكتور أحمد محرم رغم بلوغه سن الـ ٧٥ سنة أصّر على الصعود إلى القبة وبالفعل أحضرنا له سقالة طولها ٤٠ متراً صعد فوقها ومد يده في القبة وأحضر عينة وجدنا أنها مكونة من عروق وجذوع النخيل ، وأقول لقد أصّر بنفسه على ذلك لأن هذا أثر إسلامي نتمنى أن نعمل على إصلاحه ، خاصة إذا كان في مسجد مولانا الإمام الحسين ، ولقد وهبنا الله المال والعلم والخبرة وإن لم تكن نعطها لأظهر الناس ، سيد الشهداء فلنمن نعطها إذن ١٢ .

(تصفيق) .

أما هؤلاء الذين يقولون إننا ذهبنا لنعمل في قبة سيدنا الحسين لكي نملأ جيوبنا ، فأنا معهم في هذا ، فإننا فعلاً نملأ جيوبنا ، ولكن ليس كما يقولون ، بل نملؤها بركة ، بركة سيدنا الحسين .

(تصفيق) .

كما أعلن أيضاً أن شركة « المقاولون العرب » هي ملك لكل إنسان في مصر ، وهي قطاع عام مائة في المائة ولا أملك فيها شيئاً ، وإنني والله لو كنت أملك شركة « المقاولون العرب » الآن لذهبت لأعمل كل ما يمكن عمله في مسجد سيدنا الحسين لكي أحظى بهذه البركة ، ولكن شركة « المقاولون العرب » ليست ملكي الآن وإنما هي ملك للدولة ، إن « المقاولون العرب » شركة حكومية توجه بمعرفة الحكومة وهي التي تأمرها أن تعمل أو لا تعمل ، إنها شركة تراعى الله وتحشاه في عملها .

وليأذن لي المجلس الموقر أن أذكر واقعة صغيرة وهي أنه عندما أسندت عملية السد العالي لشركة « المقاولون العرب » وذهبت إلى هناك بعد توقيع العقد فوجدت المهندسين مجتمعين لكي يعودوا من حيث أتوا ، وعندما سألتهم عن السبب ، قالوا إننا نعمل في السد العالي منذ عام ونصف وننجز ٥٠٠ متر في اليوم ، وأنت تطلب منا الآن أن ننجز ١٠٠٠٠ متر في اليوم ، هذا في الوقت الذي كان يوجد في كل مكان في السد العالي « أغربة جرباء » لا تعرف الله ولا رسوله وكان معي اللواء أمين الشريف مدير العملية ، أخذته من يده — وكنا قطاعاً خاصاً في ذلك الوقت — وقلت له هيا نشكر الله وابحث لي عن مكان نبني فيه مسجداً قبل أن نبدأ العمل ، وفعلاً تم بناء أحسن مسجد في أسوان قبل أن نبدأ العمل ، هذا هو إيماننا وقبل أن ننتهي من بناء المسجد بعشرة أيام استشهد اللواء أمين الشريف بين الصخور وبين العربات ، وأن الـ ٥٠٠ متر التي كان يتم إنجازها في اليوم وصلنا بها إلى ٢٥ ألف متر في اليوم ، هذا هو الإيمان ، نحن أناس مؤمنون بالله ، نعرف واجبتنا تماماً ونقدر كل هذا ، وأرجو المجلس الموقر أن يسمح لي بما أود أن أقوله في هذا الشأن .

رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس على أن يستمر السيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان في حديثه ؟ .

(موافقة وتصفيق) .

السيد العضو عثمان أحمد عثمان :

لقد تأكدت اللجنة بالمعينة أن مادة القبة من الداخل في حالة تآكل لأنها تتكون من عروق خشبية وجذوع نخيل ، وأن ما فوقها من « تكسيات » تتكون من قشرة سميكة من الحجر والطوب وقد تأثرت بالرطوبة تأثراً شديداً أدى إلى حدوث هذه الشروخ ، ولذلك فإن الخبراء المصريين — بعدما أجروا من قياسات وتحاليل لعينات من آبار عميقة — يجهزون بأن القبة بحالتها الراهنة تشكل خطورة ومعرضة للانهيار لأنها بقلها تستند على مواد متحللة ومتآكلة ، وثبت من المعينة أن تكسياتها الخارجية عارية ، كما أن زخارفها الداخلية ليست لها قيمة أثرية ، ومن ثم فلا جدوى من العلاج . وترى اللجنة أنه يلزم الشروع في هذه القبة وإعادة إقامتها على أسس هندسية سليمة تضمن بقاءها قروناً طويلة ، وترى أن أنسب الأساليب المعمارية هي إقامة قبة جديدة بأسلوب معماري وإسلامي له قيمته الفنية ، وبطبيعة الحال فإن ما سبق يتم بعد إعادة بناء الحوائط الحاملة للقبة بأسلوب هندسي معماري سليم ، لأن الحوائط الحالية أصبحت لا جدوى منها ، ولقد سارت جميع مراحل العمل بالتنسيق الكامل مع هيئة الآثار المصرية ووزارة الأوقاف .

وإننى أحس المهندسين المصريين الذين استخدموا ماكينات ونزلوا بها إلى عمق ٢٠ متراً ووجدوا أنه لابد من إبعاد المجارى إلى مكان آخر ، وكل هذا تم حتى الآن على نفقة النقابة .

(تصفيق) .

بعد هذا صدر أمر تكليف إلى شركة « المقاولون العرب » بالبدء في تنفيذ العملية على أساس الحل المعماري والإنشائي والأثرى الذى وافقت عليه كل من وزارة الأوقاف ووزارة الثقافة بما فيها هيئة الآثار .

ويشرفنى أن أودع أمانة المجلس الموقر جميع محاضر الاجتماعات والتقارير التى رأس أهمها في مراحل التنفيذ الدكتور أحمد قدرى وهو أستاذ كبير ورجل قمة ، وإننى أقدره . وكل هذا موجود بطريقة رسمية ، ونخلص من هذا إلى أن تنفيذ العملية بدأ وسار في جميع مراحل الدراسة والتنفيذ حتى الآن بموافقة من هيئة الآثار ، وإشراف كامل ومتصل ومتواجد برجالها الذين أوصو بتكليفهم من فك « الوزرات » ولم نقرب من أى أثر ، وهم الذين قاموا بتصويرها ، ونحن أيضاً قمنا بذلك ، وقاموا بفك هذه « الوزرات » قطعة قطعة ، وكلما طلبوا منا عمل سقالة مهما كان طولها ٢٠ متراً أو ٣٠ متراً لبينا لهم طلبهم فوراً ، وقام « المقاولون العرب » بعمل كل شئ لهم ، وقاموا هم بأنفسهم بفك كل هذه الأشياء ، فهذه آثار لا دخل لنا بها لأنهم هم أنفسهم الذين سيقومون بتركيبها مرة أخرى ، وأقيمت خصيصاً لهذا الغرض شدات معدنية تيسر لهم عملهم ، وتم الفك والتشوين بواسطة السادة مفتشى ومهندسى الآثار بأنفسهم دون اشتراك أى جهة أخرى ، وفي اجتماعات أخرى تعهدت الشركة المنفذة بالحفاظ على الباب الأخصر ، وهذا أول شئ قلنا لابد من المحافظة عليه كذلك المحافظة على المنفذ والمناورة الإسلامية القديمة ولن نقرب من أى أثر أبداً ، ومن ثم فقد باشرت الشركة عملها . أما فيما يتعلق بالحوائط فإذا أريد أن نعيد لها مكانها مرة أخرى فلا مانع من ذلك ولن يحدث أى شئ ، وإنما هذه الحوائط منهالكة ، وإننى سأودع أمانة المجلس العينة التى أحضرتها بنفسى من هناك ، ولذلك فإننا سنضع الأعمدة الخرسانية المتفق عليها ، ولابد من إزالة هذه الجدران ، وإذا أرادوا بناءها مرة أخرى فهم أحرار ، إن عرض الحائط ١٨٠ سم ، ولنعلم جميعاً أن مبنى الحرم النبوى تم تغييره بالكامل واشتركنا نحن في هذا العمل ، وكذلك الحرم المكى ، ولذلك نحن لا نقول شيئاً وإنما نخضع لإرادة هيئة الآثار ، لكن كيف نركب عمود الخرسانة إلى أسفل بعمق ١٠ أمتار ؟ إنه لكى يتم هذا لابد من هدم الحائط ، لأن هذا عمل إنشائي ، وأنا كمهندس أعلم هذا في التنفيذ ، وإذا أرادوا بناء الحائط بالطين مرة أخرى ، فنحن على استعداد لعمل هذا ، إنما المختصون بهذا جاءوا وقالوا كيف نعيد بناء الحوائط بعرض ١٨٠ سم مرة أخرى ونحن نرى هذا الازدحام في المسارين الناس ، وحتى يتسع المكان للزائرين فلا بد من بناء

الحائط بعرض ٤٠ سم بدلا من ١٨٠ سم ، وبالتالي تتم توسعة الدائير بنحو ١٥ متر من جهة ومن جهة أخرى ١٥ متر أيضا أى بمساحة إجمالية قدرها ٣ أمتار في الدائير ، أما إذا كانوا يريدون أن تبني الحوائط بالطين فلا مانع لدينا من ذلك .
إننا لم نفعل شيئا مخالفا ، فلماذا كل هذا ! الله أعلم . وهل كان من الضروري أن يأتي هؤلاء الأجانب إلى هنا بهذا الشكل ؟ .

لا نحن باسم ١٥٠ ألف مهندس مصرى نمنع ذلك .

(تصفيق) .

إن الدول العربية مجتمعة بها ٣٠ ألف مهندس ، ومصر التى بنت الحضارة من سبعة آلاف سنة بها ١٥٠ ألف مهندس . هذا ما أردت أن أقوله أمام حضراتكم ، وليس لنا في ختام هذا البيان الموجز إلا أن نسجل بكل التقدير جميع الجهود التى بذلت في هذا الشأن ، وبكل التقدير لرجال الآثار ، وحرصهم الشديد على آثارنا الإسلامية . أما أن يقال إننا ذهبنا إلى مسجد سيدنا الحسين ثملاً جيونا أقول لا .. إن سيدنا الحسين ابن بنت رسول الله عليه الصلاة والسلام .

ولذلك فوالله لو صرفنا أموالنا فسيأتى لنا مثلها وربما عشرة أضعافها ، وقد ثبت هذا فعلا . لذلك فإننا نهيب بالمجلس الموقر وبالحكومة حفاظا على مشاعر المسلمين في مصر والعالم الاسلامى أن تصدر أوامرها لكي يأخذ العمل في مسجد مولانا الامام الحسين — رضى الله عنه وأرضاه — خطواته التنفيذية السريعة بعد أن اتضحت الأمور وتأكد للمجلس الموقر وللحكومة التواجد الكامل والاشراف المباشر لهيئة الآثار المصرية ووزارة الأوقاف على هذه العملية ، أشكركم ، وكل سنة وأنتم طيبون .

(تصفيق حاد) .

رئيس المجلس :

شكرا للسيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان ، ولتفضل السيد العضو المهندس ابراهيم شكرى بالتعقيب .

(ضجة) .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا حقى ، ولابد أن نحمكنا لائحة ، واللائحة تقضى بأن من حقى أن أعقب ، والسيد رئيس المجلس أعطانى الكلمة إلا إذا أراد سيادته غير ذلك .

(ضجة) .

السيد العضو كمال صقر :

أرجو أن يؤخذ رأى المجلس فى هذا .

رئيس المجلس :

أرجو أن يسمح المجلس للسيد العضو بكلمة تعقيب صغيرة .

(ضجة) .

السيد العضو كمال صقر :

لا يجوز التعقيب طبقا للائحة .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

إذن سأغادر هذه القاعة فوراً ، والله سأترك هذا المجلس .

(ضجة) .

رئيس المجلس :

أرجو السيد العضو المهندس ابراهيم شكرى ألا يخاطب أحدا .

السادة الأعضاء :

ليس مما يضير المناقشة تعقيب صغير ، فأرجو — بعد إذن المجلس — أن أعطى هذا الحق فى أن أعطى الأستاذ ابراهيم شكرى الكلمة .

(ضجة) .

السيد العضو كمال صقر :

لا ... اللائحة لا تميز ذلك .

رئيس المجلس :

أرجو السيد العضو كمال صقر أن يترك لى تقدير الموقف ، وليتفضل السيد العضو إبراهيم شكرى بالتعقيب .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الواقع لقد أدهشنى موقف الإخوة الأعضاء والزلاء الذين يريدون أن يحرمنى حقى فى أن أقول كلمة ...
(ضجة) .

رئيس المجلس :

أرجو السيد العضو أن يتجاوز هذا ، فلقد بت فى الموضوع .

السيد وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى :

لا توجد أى مادة فى اللائحة تسمح للسيد العضو بالكلام .

السيد العضو حسن حافظ :

أرجو أن يسمح المجلس للسيد العضو المهندس إبراهيم شكرى بالتعقيب مثلما سمح للسيد العضو المهندس عثمان أحمد
عثمان .
(ضجة وتصفيق من المعارضة) .

رئيس المجلس :

أرجو أن يسمح لى بتقدير الموقف ، وليتفضل السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى بالتعقيب .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

لقد تفضل السيد رئيس مجلس الوزراء بالرد على طلب الإحاطة الذى قدمته ، وهو يشكر على ذلك ، وكان بودى أن
يكون تعقيبى وهو موجود وعندما يتفضل هو بالحضور لوضع الأمور فى نصابها وليطمئن المجلس فهذا شىء يذكر له .

أما بالنسبة لما ذكرت فى طلب الإحاطة المقدم منى فأنتى أستند فى ذلك إلى ما نشرته الجرائد اليومية الثلاث ، ولم أكن أنا
الذى قلت إن السيد رئيس مجلس الوزراء هو الذى أصدر أمرا بوقف العمل ، إنما الذى قرأته فى الجرائد الثلاث هو هذا النص ،
وإذا كانت جريدة تخطىء فلا تخطىء الجريدة الثانية ، وإذا أخطأت الثانية فلا تخطىء الجريدة الثالثة . إذن فعندما يقع فى ذهنى
ويستقر فى قلبى أن هذا يصور الحقيقة فلا أكون متجاوزا الواقع وعلى أن أستفسر عن ذلك ، وعندما يجيب السيد رئيس مجلس
الوزراء ويقول إن السيد وزير الثقافة هو صاحب الفضل فى ذلك فأنتى أحترم هذا القول ، ولكن فى نفس الوقت أقول أما كان
أجدر بالسيد وزير الثقافة — لكى يطمئنا — أن يقول فى بيانه :

ولقد أمرت بوقف أعمال الهدم ، وأن الأمر سيكون لهيئة الآثار كما قال هو ، ولكن فى الحقيقة أن أعمال الهدم كانت
سائرة ، وأنها لم تنته إلا فى اليوم التالى عندما صرح بذلك السيد الوزير هنا .

وعندما يكون هذا كله واقعا أليس من حقنا أن نستفسر ؟ أليس من حقنا أن نسمع ؟ أليس من حقنا أن نتعرف الحقيقة ؟ .

إن ما قلته من معلومات ليس من عندي أيضا ، وإنما هو تقرير مكتوب يوم ٢٩ يناير ، أى بعد كل هذا الكلام ، ومختوم بخاتم هيئة الآثار وسأسلمه للسيد الدكتور رئيس المجلس ، وموقع عليه من السادة :

- الدكتور أحمد قدرى ، رئيس هيئة الآثار .
- الدكتور كمال الدين سائح ، أستاذ العمارة الإسلامية — جامعة القاهرة .
- الدكتور محمد مصطفى ، أستاذ الآثار الإسلامية — جامعة القاهرة .
- الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف ، أستاذ ورئيس قسم التاريخ الإسلامى .
- الدكتورة آمال العمري ، أستاذ الآثار الإسلامية .
- الدكتورة نعمات فؤاد ، أستاذ الحضارة الإسلامية .
- الدكتورة نعمت إسماعيل علام ، أستاذ التاريخ الفنى الإسلامى — جامعة حلوان .
- الدكتورة ليلى على إبراهيم ، أستاذ الآثار الإسلامية بالجامعة الأمريكية .
- الأستاذ عبد الرحمن عبد التواب ، أستاذ الآثار .
- الأستاذ محمود الحديدى ، وكيل وزارة لقطاع الآثار .
- الأستاذ إسماعيل مرعى ، مدير عام الإدارة الهندسية بوزارة الأوقاف .

إذن ، لم يكن هناك أى شيء ، وهذا البيان ليس من إنشائى ولا من تأليفى إنما هى وقائع تحدثت عن نفسها ، وهذه الوقائع لا يغيرها إلا وقائع ، ولا يغيرها حديث طويل للسيد نقيب المهندسين الذى أحترمه ، والذى بدأ حديثه بأن قال إنه يتحدث بصفتة نقيبا للمهندسين ولكنه انتهى بأن يتحدث عن تاريخ « المقاتلون العرب » ودفاعا عن « المقاتلون العرب » لا يمكن أن يكون هذا هو المقصود . يبدأ المدخل بأنه نقيب المهندسين ثم يسرد حكايات وأساطير عن « المقاتلون العرب » ويصفق له .. لا .. لا .. نحن هنا مجلس الشعب ... مجلس الشعب وليس باسم أحد أبدا ، ونحن هنا نستمع ، وكلنا نستمع لبعضنا البعض ، ولكن لا نحاول أن توقفوا ... نعم .. أنا لست عثمان أحمد عثمان ، ولكنى أتكلم باسم الشعب .. أنا ليس لى قدرة عثمان لكى تستمعوا لى ... لا ... ولكن الشعب أقوى وستسمعون ذلك وستعرفونه فى الوقت المناسب .

(تصفيق من المعارضة) .

رئيس المجلس:

قبل أن نستمع إلى تعقيب السيد وزير الثقافة، أرجو أن أوضح أن الأمر بالهدم كان واجبا من الناحية الفنية، لأن الحائط قد تهدم، ولهذا فإن القضية ليست إصدار أمر بالهدم ثم وقف قرار الأمر بالهدم، لأن الحائط قد تهدم، ولكن القضية هى كيف يعاد بناء هذا الحائط.

ولذلك، فلم يكن مطلوبا من السيد الوزير فى بيانه أن يعلن أنه قد أصدر أمرا بوقف الهدم، لأن المطلوب هو الاتفاق على كيفية إعادة بناء هذه الحوائط، وهل ستبنى على ما كانت عليه بذات المواد ونفس المساحة أم بطريقة أخرى؟ وأكرر أنه لم يكن مطلوبا من السيد الوزير أن يعلن فى بيانه قرارا بوقف الهدم. هذا للتوضيح، ولتفضل السيد وزير الثقافة بالتعقيب.

السيد وزير الثقافة:

السيد الاستاذ الدكتور رئيس المجلس، الإخوة والأخوات الأعضاء:
أتقدم بالشكر إلى السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى..
(ضجة واصوات: تشكره على ماذا؟).

السيد وزير الثقافة:

أشكره على أنه تقدم بطلب الإحاطة هذا، لمزيد من الإيضاح، وما أود أن أؤكد عليه مرة ومرات أن ما ذكرته في بياني أمام مجلسكم الموقر كان هو الحقيقة، ولا يمكن أن أسمع لنفسى بحكم مسئوليتى الدستورية في المقام الأول ثم بحكم انتماي إلى هذا المجلس الموقر، أن أدلى أمامكم ببيانات كاذبة كما ادعت صحيفة الشعب اليوم، وهذا سيكون مكانه ساحة القضاء.

(تصفيق).

أنا لست كاذبا، بل كنت صادقا في كل جزئية ذكرتها بالحرف، ولقد أودعت أمانة مجلسكم الموقر كل حرف من مستند تحت يدرى وما زلت أتمسك بكل حرف ذكرته وأنا لم أذكر غير الحقيقة، ولقد أوضحتم يا سيادة رئيس المجلس بما لا يدع مجالا للشك، أن القضية ليست قضية المساس بأثر أو بعناصر أثرية في المشهد الحسينى وفى قبة الإمام الحسين. ولقد سبق أن ذكرت أن المنارة مقدسة، وما زلت على استعداد كامل لإعادة سماع ما ذكرته في بياني في الجلسة السابقة حول هذا الموضوع، كما ذكرت أن المنارة مقدسة، وأن الباب الأخضر مقدس، وأنه لا مساس بأى منهما وإنما نحصر العمل — وهذا ما أوضحته سيادتكم كما فهمته من بياني الذى القيته وأردت التأكيد عليه — في أمر الحائط الحامل للقبة، والقبة ليست مجال شك ولا تسبب مشكلة، نظرا للاتفاق حولها كما هو ثابت في المحاضر الرسمية للجان التى أودعتها أمانة مجلسكم الموقر بأن تغير بهيكل خرساني أو معدني، وهذه قضية لن ندخل في مناقشتها. إنما الذى نناقشه أن عناصر القبة الأثرية تنحصر في عناصر القبة الخشبية من الداخل، وهذا أمر سلمت به، وقلت إن هيئة الآثار لها مطلق الحرية أن تعيدها كما كانت، والنحصر الإشكالات في أمر الحائط — كما ذكرت — وهل يبقى على اتساع عرضه بنحو ١٨٠ سم أم يقل عن ذلك؟. لقد ذكرت أن هناك خلافا بين الفنين وإننى لست فنيا لكى أفنى فيما لا علم لى به، فأين التناقض في هذا، وأين التناقض فيما أدليت به وما أدلى به السيد رئيس مجلس الوزراء منذ برهة، ولقد ذكر السيد رئيس مجلس الوزراء الفضل الذى ما أردت ذكره بنفسى أمام مجلسكم الموقر ترفعا منى نتيجة لإيماني بهذا البلد وقيم هذا البلد، ونتيجة لإيماني بحقوقى وواجباتى كمواطن، ولقد ذكر ذلك السيد رئيس مجلس الوزراء تفضيلا منه.

أما أمر الاستقالة، فقد ذكرت أن الاستقالة لم تصلنى وكنت صادقا في هذا، كما أنها لم تصل أيضا إلى السيد رئيس مجلس الوزراء كما علمت ذلك من محادثة معه.

رئيس المجلس:

وكان ذلك أمامى.

السيد وزير الثقافة:

ما المطلوب منى إذن؟ ثم تأتى صحيفة الشعب وتقول إننى إنسان غير صادق؟! وهذا أمر آخر — كما ذكرت — وسيكون مكانه ساحة القضاء العادل، وكفانا مهاترات، وشكرا.

السيدة العضو نوال عامر:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن مادار في المجلس من اعتراض على التعقيب على طلب الإحاطة، ليس معنا للسيد العضو المهندس إبراهيم شكرى من الإذلاء بأقواله، ولكن هناك أعراف وتقاليد برلمانية، ولقد وضعت اللائحة لكى تنفذ ماورد بها، ونجد أن المادة ١٩٦ من اللائحة تنص على ما يأتى:

«يُدرج طلب الإحاطة في جدول الأعمال قبل الأسئلة مباشرة ويدلى العضو الذى قدم الطلب ببيان، ويحييه الوزير في إيجاز، ولا تخبر مناقشة في الموضوع إذا تمت الأجابة عنه في نفس الجلسة..» وأتصور أنه كان من الواجب أخذ موافقة المجلس على أن يتحدث السيدان العضوان عثمان أحمد عثمان، وإبراهيم شكرى وألا تعطى الكلمة لأحد من السادة الأعضاء إلا حسبما تنص اللائحة وإذا خولف أحد نصوصها فلا بد من الحصول على موافقة المجلس أولاً، وذلك احتراماً لنصوصها. ثم يجب — إذا أذنت لي وكمثليين لهذا الشعب الكريم — أن أشكر السيد المهندس عثمان أحمد عثمان عندما تكلم هنا، فقد تكلم بصفته عضواً في مجلس الشعب لا بصفته ممثلاً للمهندسين، وعندما يعرض علينا أن مائة وخمسين ألفاً من المهندسين قد عملوا تطوعاً، رافضين بذلك مبلغ خمسة ملايين وربع مليون جنيه ذلك المبلغ الذى كان سوف يحصل عليه الأجانب، يجب أن نرد عليه بأسلوب آخر ونوجه الشكر له وللمهندسين، كما أرجو احترام النقيب .

(ضجة واعتراض من جانب المعارضة).

السيد العضو على سلامة :

أرجو أن ينحصر حديث السيدة العضو نوال عامر في اللائحة.

السيدة العضو نوال عامر :

إن علينا أن نتذكر أنه قد ضاع من وقت المجلس ساعتان في مناقشة موضوع سبق للمجلس أن ناقشه وليس من مصلحة أحد أن يحدث ذلك، ونحن نريد أن يكون النقد بناء، ونرفض أن يكون النقد هداماً، وشكراً.

(تصفيق).

رئيس المجلس:

أتقدم بالشكر للسيدة العضو نوال عامر بأن أثارت موضوع اللائحة وحرصها على إحترامها، كما أود أن أنوه إلى عدم تطبيقى للمادة ١٩٦ منها، تلك المادة التى استندت إليها السيدة العضو نوال عامر، لأن هذه المادة تخص طلب الإحاطة المدرج في جدول الأعمال، وحتى أوضح لحضراتكم بأننى لم أخالف اللائحة، حيث إننى قد طبقت المادة «١٩٧» لأننا لسنا أمام طلب إحاطة مدرج في جدول الأعمال، وإنما نحن أمام طلب إحاطة عاجل موجود فقط في حافظة الأوراق أمامى وليس مدرجاً في جدول الأعمال الذى كان قد سبق إعداده، فضلاً عن عدم قيامنا بإبلاغه إلى الحكومة كما هو متبع قبل إدراجه، وعلى ذلك فإن المادة «١٩٦» لا تنطبق في هذه الحالة، ولذلك فقد طبقت منذ البداية المادة «١٩٧».

وبالنسبة لإعطاء الكلمة للسيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان، فقد كان لتصحيح واقعة، ثم أسهب في الحديث، ولما استأذني في الوقت الذي وجدت فيه أنه قد تجاوز تصحيح الواقعة إلى الشرح، سألتكم هل يستمر في حديثه، فوافقتم. أما وقد وافقتم، فما كان مني إلا أن أعطى الكلمة للسيد العضو المهندس إبراهيم شكرى، فأنا هنا مستوعب تماما الخطوات التى سرت فيها، وحيثما اعترض السيد الوزير واعترض بعضكم على إعطاء الكلمة للسيد العضو إبراهيم شكرى، قلت لكم: دعوى أقدر الموقف، لأننى كنت قد سبق أن قدرته وسرت في هذا الطريق، وشكرا للسيدة العضو نوال عامر لأنها قد أتاحت لى الفرصة لكى أوضح لكم هذا الأمر.

والآن، ننتقل إلى جدول الأعمال، وسوف نستكمل جدول أعمال جلسة أمس وبعدها نبدأ في نظر جدول اليوم.

أسفر الترميم الذى تم في المشهد الحسينى والهدم الذى قام به المقاولون العرب في غير هواده من ٨٥/١/٢٠ حتى ١٩٨٥/١/٢٧ حيث لم يتوقف التدمير إلا بعد أن أصدر رئيس الوزراء أمرا بوقف الهدم .

أسفر التخريب كما يقول تقرير هيئة الآثار عن (تدمير ٧٥٪ للجدار الشمالى الشرقى و ٢٥٪ للجدار الجنونى الغربى و ٩٥٪ من الأزار الخشبي المكتوب عليه آيات من القرآن الكريم المذهبه بزخارف نباتية وقد ورد في تقرير لجنة فحص الانقراض ص ١٦٣ .

وكتبت يومئذ عن (تثار الآثار في قبة الحسين) .

تقرير عن أعمال لجنة فحص الانقراض المتخلفة عن عمليات الهدم التي قام بها المقاول — بقبة الإمام الحسين

بناء على أمر السيد الدكتور رئيس الهيئة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤ بتشكيل لجنة برئاسة السيد/ فهمي عبد
العليم وعضوية كل من :

- ١ — السيد/ جودة شرف ياسين
- ٢ — السيد/ السيد العربي
- ٣ — الدكتور/ كمال بركات
- ٤ — السيدة عنايات الشطوي

لفحص الانقراض المتخلفة من عمليات الازالة التي بدأها المقاول في ١٩٨٥/١/٢٠ وتوقفت في
١٩٨٥/١/٢٧ في الحوائط الأثرية لضريح الإمام الحسين وازالة الأثرية تحت اشراف اللجنة . بدأت اللجنة
عملها يوم الخميس الموافق ١٩٨٥/٢/٧ وانتهت من عملها يوم الخميس ١٩٨٥/٢/١٤ .

وقد قامت اللجنة بفرز وفحص الانقراض المتخلفة عن عملية هدم جدران الضريح واستخلاص
العناصر الزخرفية الاثرية الموجودة بالانقراض سواء كانت جصية أو خشبية .

وقد اسفرت أعمال اللجنة عن العثور على الآتي بالانقراض :

- ١ — اجزاء صغيرة من الازار الخشبي العلوي الذي كانت تنصفه الدمسة الخشبية والذي كان مكتوبا عليه
آيات من القرآن الكريم المذهب بزخارف نباتية . وتمثل الاجزاء التي عثر عليها بالانقراض نسبة ٥٪ من
المساحة الكلية للآزار ، وقد تم حفظها بحجرة الترميم الدقيق بالموقع .

- ٢ — تم العثور على معظم العناصر الزخرفية الجصية المنقوشة والتي كانت على جدران الضريح من الداخل
وهي عبارة عن اجزاء صغيرة جدا من الجص بعد تحطيمها أثناء عملية الهدم وقد قامت اللجنة بحفظ

هذه الأجزاء بحجرة الترميم الدقيق للاستعانة ببعض الأجزاء ذات الحجم الكبير بعد اعادة بناء الحوائط المهتمة .

٣ — قامت اللجنة بفحص بقايا الأزار الخشبي الحامل لآيات القرآن الكريم والذي كانت تنصفه الدمسة الخشبية واتضح من الفحص بأن هذه البقايا محطمة نتيجة قيام الشركة بهدم الجدران بطريقة عشوائية الأمر الذي أدى الى تكسير الأزار وتحطيمه وقد عثر المرممون القائمون على العمل بالموقع على أجزاء من كسر هذا الأزار على العربات التي كانت تنقل الانقاض وتمثل ١٠٪ وكذلك عثر على أجزاء أخرى فوق سطح الدمسة وتمثل حوالى ٢٥٪ أما بالنسبة لباقي الأزار فقد قام المرممون باستخلاص حوالى ٤٠٪ أثناء عملية الهدم وبقي الأزار وتمثل حوالى ٢٠٪ فمفقود تماما هذا مع العلم بأن هذا الأزار فى حالة سيئة جدا نتيجة التكسير العشوائى التى تم بدون اخطار الاثريين والمرممين المشرفين على العمل بالموقع قبل عملية الهدم .

ويجرى حاليا فحص البقايا المحطمة من الأزار بمعرفة المرممين التابعين للهيئة ومحاولة تجميع ما يمكن تجميعه منه لتحديد نسبة الصالح منه لاعادته الى مكانه بعد بناء الجدران التى تم هدمها .

٤ — وقد تنبه برفع الاتربة المتخلفة من الهدم بعد أن تم فحصها بمعرفة اللجنة .

وهذا محضر بذلك ،،،
أعضاء اللجنة

رئيس اللجنة
٨٧/٢/١٤

تنار الآثار فى قبة الحسين حقائق ووثائق

فى الفترة من ٢١ — ٢٧ يناير وهى الفترة التى أعقبت الاجتماع التليفزيونى فى مسجد الحسين ، حدث ما لم يحدث فى زمن من الأزمان فقد كان الانكشافية قديما يغيرون على حى تجارى بغية النهب ولكن « المقاولين » فى محاولة فرض الأمر الواقع ، أغاروا بلا وعى ، غداة الاجتماع ، على مسجد الحسين بالمعاول ، وهشموا الإزار الذهبى بآياته القرآنية الكريمة ... وقد قدرت هيئة الآثار أن ٧٥٪ من الإزار لا أثر له فضاعت بضياعه وتحطيمه قيمة أثرية لن تعوض .

لقد شكلت هيئة الآثار لجنة من ستة من أجل التنقيب فى الردم عن نثارات الإزار الذهبى فخرجت بهذه النتيجة .

وقد دمرت مع الآيات ، النقوش الجصية ، ونقوش النوافذ كلها ثم انثنوا يجهزون على الجدران الحاملة فأتاحوا بـ ٧٥٪ أيضا من الجدار الجنوبي الغربى للضريح و ٢٥٪ من جدار الضريح (الشمالى الشرقى) وهما أثريان .

وبدأت مذبحة الأثر الإسلامى بدون اخطار هيئة الآثار كما يتحتم ، وتم بسرعة وعشوائية .
ألم أقل إنهم لم يدركوا بعد ، معنى أن الآثار يحكمها قانون ، من طول ما ألفوا أسلوبا آخر مختلفا فى (تنمية) أعمالهم .

وقبل أن أعرض للقانون أسأل أو يطرح السؤال نفسه هل يطبق القانون فى قبة الحسين على المقاولين أم يحتمون بالحزب مرة أخرى ؟ بما أسف له الناس .

والقانون الذى أستند إليه ، وأركز عليه ، لو ناديت حيا ، هو القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار .

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

المادة الأولى : يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن حماية الآثار .
المادة الثانية : يقصد بالهيئة فى تطبيق أحكام هذا القانون ، هيئة الآثار المصرية ، كما يقصد باللجنة الدائمة ، اللجنة الدائمة المختصة بالآثار المصرية القديمة ، وآثار العصور البطلمية والرومانية ، أو اللجنة المختصة بالآثار الإسلامية والقبطية .

مادة/ ٥ هيئة الآثار المصرية هى المختصة بالإشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار فى متاحفها ومخازنها وفى المواقع والمناطق الأثرية والتاريخية .

مادة/ ١٣ بند ٤ عدم جواز تجديد العقار أو تغيير معالنه على أى وجه إلا بترخيص من رئيس الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ويكون لإجراء الأعمال التى رخص بها تحت الإشراف المباشر لمندوب الهيئة .

مادة/ ٢١ : لا يجوز التوسع أو التعديل فى المناطق الأثرية والتاريخية ، وفى زمامها إلا بعد موافقة هيئة الآثار كتابة على ذلك .

مادة/ ٣٠ : تختص الهيئة دون غيرها بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة . ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ، أن يرخص للهيئات والبعثات العلمية المتخصصة بأداء عمليات الترميم والصيانة تحت إشراف الهيئة .

وهكذا نرى أن اللجنة الدائمة المختصة ، بهيئة الآثار ، هى وحدها المخولة فى البت فى أعمال الترميم والتكليف بها ، والإشراف عليها بل وتوقيع العقوبة فى حالة وقوع الضرر فالمادة ٤٢ من هذا القانون تنص على أن :

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات ، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من :

هدم أو أثلف عمدا أثرا أو مبنى تاريخيا أو شوهه أو غير معالنه أو فصل جزءا منه ، أو اشترك فى ذلك .

وهذه الجريمة ارتكبتها المقاولون العرب ، واقترفها جهازهم فهل يطبق القانون عليهم أم أن مصر ، كباقي تأخذ بقانون « حمورابى » الذى يفصل فى القضايا حسب المركز الاجتماعى للمتقاضين ؟ مصر التى نصبت

الميزان في فجر التاريخ ورمزت بـ « ماعت » إلى العدل والحق والصدق وكان المصريون أمام القانون سواء .. فلا نقرأ في الصحف إنزال حكم القصاص يباع متجول تحايل على قروش من مثل هذه المضحكات المبكيات ويعفى المقاتلون من عقوبة القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المادة (٤٢) التي تسرى على تدمير الأزار الذهبى بقبة الحسين .

لا تحزن يا سيد الشهداء ... لا تحزن يا أبا الزهراء وجد الحسين فمصر ليست تثار الآثار .
إياها بلد الأخيار علماء ومفكرين ، كتابا ومبدعين ، زارعا وصناعا ورعين ، أحرارا وأبرارا مؤمنين ،
قضاة شرفاء عادلين . إنها دعاء الأنبياء وقبلة الصالحين ومهوى أفئدتهم .
إنها كما قلت يا سيد المرسلين كنانة الله في أرضه من أرادها بسوء قصمه الله .

ومن السوء ، الهدم ، بعد القضم ، ملايين .
ومن السوء ، الردم ، بعد التقنين والتزيين
وقد كان الإزار الذهبى بآياته القرآنية الكريمة مجلى للفن . والفن قانون بنسبه الذهبية وعلاقاته
الفاضلة .

ولعل صوت مقرىء المسجد ، انبعث في تلك اللحظة ، لحظة الهدم ، يرتل قوله تعالى (تبت يدا أوى
لهب وتب .. ما أغنى عنه ماله وما كسب) .
ويتذكر المؤرخون الدولة الأموية التى حاقت بها المصائب وحققت عليها اللعنة بعد كربلاء واستشهاد
الحسين فيها .

ويتذكر الفنانون قصة (الثور في متحف الخزف)
الثور الذى دخل في غفلة الزمان متحف الروائع الفنية فلم تنهض به طبيعته إلى تذوق الفن فمضى ،
جاهلا أهميته ، غافلا عن قيمته ، فحطمه تحطيمًا .

القضية حضارية ودينية في مصر الإسلامية .

فهل تسود شريعة الله ؟ أم تعود ذريعة الغاب ؟
تقول (مقدمة) ابن خلدون :

ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال من يد مالكة من غير عوض ولا سبب كما هو مشهور بل الظلم
أعم من ذلك . وكل من أخذ ملك أحد — والأثر ملك أمة — أو أغضبه في عمله ، أو طالبه بغير حق أو
فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه .

والمانون لحقوق الناس ظلمة ، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة ، وبإل ذلك كله عائد على

الدولة بخراب العمران الذى هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله .

إن الظلم لا يقدر عليه إلا من لا يُقدر — بضم الياء وفتح الدال — عليه ، لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان .

وأعلم أن هذه هى الحكمة المقصودة للشارع فى تحريم الظلم ، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه ، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشرى . وهى الحكمة العامة المراعاة للشرع فى جميع مقاصده الضرورية الخمسة ، من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

فلما كان الظلم كما رأيت مؤذناً بانقطاع النوع ، لما أدى إليه من تخريب العمران ، كانت حكمة الحظر فيه موجودة ، فكان تحريمه مهما . وأدلته من القرآن والسنة كثير ، أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر .) .

ص ٦٨١ — ٦٨٢

ومن هنا يتضح أن ما حدث فى مقام الحسين أبشع أنواع الظلم لأن قبة الحسين أثر دينى وتاريخى فهى تراث أمة ومالها ونفسها بما هو وجودها النفيس .

وهو بشع مرة ثانية لإدلاله بالقدرة ، واستغلاله لنظام الحكم .

إن الحزبية تنفع فى الانتخابات وإغداق كسور الأصوات أى ألوف الأصوات إلى حزب بعينه وهى لم تكن له ، وهو ما لم يحدث فى أى بلد فى العالم ، أما أن يتستر الحزب على إثم أو تخريب أو يميل له فظاهرة خطيرة تلدر بشر وييل ..

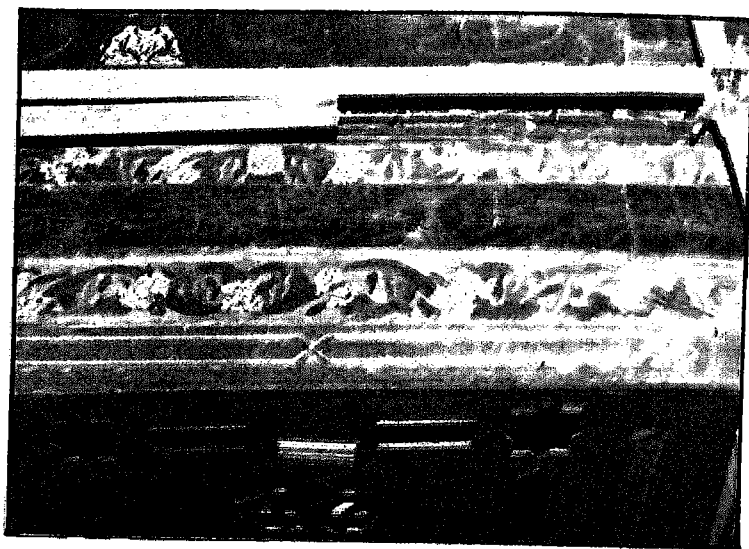
ولا عبة بصلاة ركعتين إعلانيتين تكشف من الأمر أكثر مما تدارى ، وتفضح من الحدث أكثر مما توارى فما كاد الناس يسمعون ما سمعوا حتى برح الخفاء وانكشف الغطاء .

وعرفنا فى هيئة الآثار قصة الملايين الخمسة المزعومة إذ تقدم أصحاب العطاء الأول بمستنداتهم التى تثبت أن الرقم ٤ مليون شلن نمساوى ٢٧٨ر٨٠٠ ألف أى ١٧٠ر٠٠٠ مائة وسبعون ألف جنيه مصرى لا خمسة ملايين «دولارات» !! التى قيلت فى عملية استعراضية تموينية .

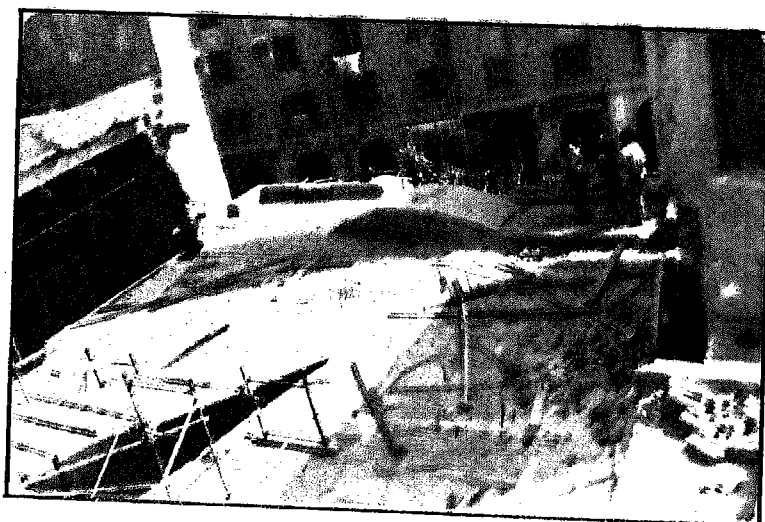
بعض الناس يقلد هتلر الذى خدع الشعب الألمانى — وهو شعب جاد متعلم — ربحاً من الزمن ونسج من البطولات الوهمية الدعائية والادعائية كتاباً عن (كفاحه) ؟ (تجربته) ، ولكن الشعب المصرى بالورائة الحضارية ، يفهمها وهى طائره .

لقد علمه التجذير فى عالم النبات ، التركيز فى عالم الأحياء وهو بالنفاذ الحضارى والذكاء الفطرى يصل إلى أغوار بعيدة الأعماق فى الفهم اللماح .

الجدار الشمالى الشرقى لمشهد الحسين الفاصل بين صالة الحرم والضريح وتم هدم ٧٥٪ منه



صورة الجدار قبل الهدم وبها الزخارف الجصية



صورة الجدار بعد الهدم

الجدار الشمالى الشرقى الفاصل بين صالة الحرم والحريم



الصورة لجزء من الجدار قبل الهدم .

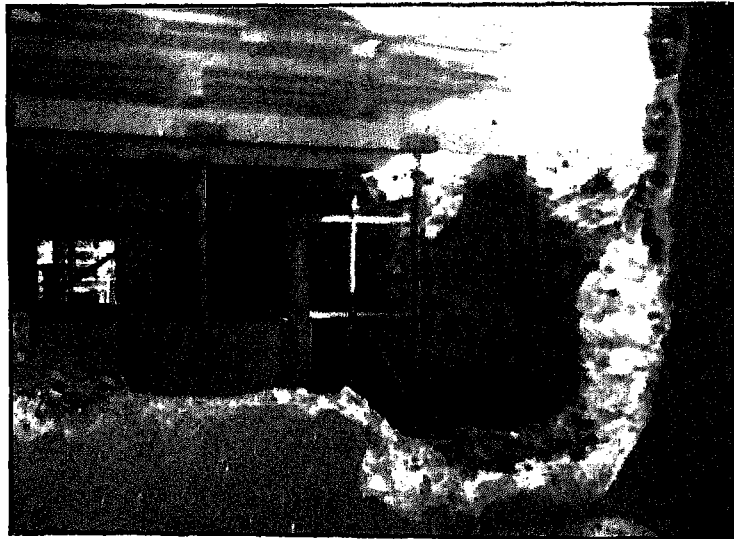


الصورة للجدار من أعلى بعد هدم ٧٥٪ منه .

الجدار الجنوبي الغربى لضريح الحسين



الصورة لجزء من الجدار قبل الهدم وعليه الكتابات الأثرية والعناصر الزخرفية .



الصورة للجدار بعد هدم ٢٥٪

إنه يخدع خادعيه بصمته المحسوب ، وما دروا أن التجذير الذى أشرت إليه فى عالم النبات وهو أول شعب زارع ، علمه أن العواصف تنزل وتبقى الشجرة التى تضرب جذورها فى أعماق الأرض ، مهما نالت منها الريح .

وكم من أكذوبة كبرى أودت بأصحابها مما يسجله تاريخ الأمم فراحوا وانداحوا وظل الشعب ، بعد الله ، هو الباقي .

ومن هنا تأتى مسؤولية اللجنة الاستشارية وهى بلا شك تعلمها علم اليقين ، وتؤمن بها أمانة وطن وفرض دين اللجنة الاستشارية التى تحتذى بها ووراءها المحنة ، ويستتر الموقف لأن المفروض بل المحتم أن اللجنة الدائمة للآثار عندها وحدها فصل الخطاب ، بما أوضحت فى بداية المقال من سلطاتها .

ومع هذا أقول اللجنة الاستشارية محكمة أيضا بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .. وعلى هذا ينتظر البلد حكمها فى :

هل ما حدث فى الحسين يتفق مع القانون أم يمتنه ؟ وفى حالة الامتنان تطبق المادة (٤٢) من قانون الآثار .

اللجنة الاستشارية محكمة بالعلم لأن أعضائها أساتذة جامعات لا تجار .. والعلم سيادة .

وهى محكمة بتاريخ هذا البلد الذى يعتز بالآثر ويغالى بالقيمة .

وهى محكمة بضمائر أعضائها فى بلد أعلى قيمة الضمير ورفعته على القوانين الوضعيه وإنه لذلك .

إنها مسئولية وطن

وأمانة أمة غتهم وإليها ينتمون .

أليست جرأة تستخف بعقول السامعين أن يدعى التبرع من قدم مقايضة قدرها مليونان إلا ربعا ١٢ حين قدم الذين (رطونا) كما يدعوههم وتسمية اللغات الأجنبية رطانه ليست مفخرة يزهو بها قائلها لأن المعرفة لا الجهل ، قدرة من القدرات تحسب لصاحبها — أقول حين قدم الذين (رطونا) أقل من عشر هذا المبلغ !

ولكن اذا كان الأمر كذلك فإننا نطالب وزارة الأوقاف ، والمحافظة على أموال المسلمين ، لزام عليها ، ألا تدفع (للمتبرع) خاصة :

وأنها سبق لها دفع ربع مليون لهذا السيد المعلم ، تحت حساب قبة الحسين .

أنه جمع تبرعات فتح لها حسابا فى بنك المهندس وتحت يدى ايصال تبرع حديث يحمل رقم

٢٥٥٨٩٩ بنك المهندس فرع الأزهر في ١/٢٨/١٩٨٥

ودلالة هذا أن الحساب لا يزال مفتوحا إلى اليوم ... ثم تدفع وزارة الأوقاف !!

على أن « المصرية » عطاء لا أخذ واحتكار واستغلال . وعلم « المصريين » له أساتذته في العالم المتحضر ونحن المصريين ، نشكر صنيع من أحسن منهم أو أسدى يدا ، بما فينا من أصالة حضارية وبما فينا من كرائم الإنسان .

هذه قائمة آثار رمها أجنب في احترام للقانون وفي تطبيق للعلم وتحت اشراف هيئة الآثار :

زينب خاتون بالغوري	المركز الأثرى الفرنسى
متقال — قصر بشتاك	المركز الأثرى الألماني
مسرح الدراويش	المركز الأثرى الايطالى
المدرسة الجوهريّة	المركز الأثرى الدانمركى
اميركبير	المركز الأثرى البولندى

ولما كان الترميم علما له أصول وقواعد ليس منها الهدم والعشوائية ، فإن هيئة الآثار المصرية كثيرا ما تتصل بالهيئات العلمية المتخصصة مثل المركز الدولى للترميم « ايكروموس » Icomos ومركزه فى إيطاليا وفرنسا .

ولسنا بدعا وحدنا فى هذا فإن ألمانيا استعانت فى ترميم مدينتى ميونيخ وكلن بمؤسسة ترميمية بولندية اسمها P.K.Z. وهذه المؤسسة تعاقدت معها ، الجزائر ، أيضا .

وفرنسا أعطت امتياز تطوير متحف اللوفر وترميم القصر لمهندس صينى الأصل عنده جنسية امريكية ومكتبه فى أمريكا وهو المهندس FAY فای .

ومدينة فاس ومدينة صنعاء الترميم فيهما يتم من خلال اليونسكو وستعقد اليابان مؤتمرا فى الفترة من ٢٨ مارس إلى أول ابريل لترميم مدينة (نارا) دعت إليه أثريين من جميع أنحاء العالم وفى مقدمتهم مصر التى يمثلها فيه الدكتور أحمد قدرى .

لقد رم الأجانب رطنوا أم لم يرطنوا قبة مسرح الدراويش وقبة المدرسة الجوهريّة كأروع ما يكون ولم تكن هاتان القبتان أحسن حالا من قبة الحسين التى أريد تخديمها تخديما دعائيا خاصا . وعلى ذكر هذا التبرع أسائل وزارة الشؤون الاجتماعية وهذا من اختصاصها هل لديها علم بهذا التبرع الذى يحقق أرباحا طائلة كل عام ؟ .

وأطالب وزارة الأوقاف مرة أخرى أن تسترد ما دفعته وهو ربع مليون جنيه دفعة أولى ... !

إنه مال الشعب .

إني أناشد وزارة الأوقاف أن تأخذ هذه التجربة مؤشرا إلى موضوع الأزهر الذى يحوم المفاوضون حوله
راسمين على عشرين مليوناً وكأن وزارة أموال المسلمين مرعى غريز الكلا ، فيه يسرحون ويمرحون .
وهذا الرقم من واقع مجلتهم التى تسمى (المفاوضون العرب) ص ٤١ — ٤٢ التى تضع عنوانا (لقاء
بين المهندس حسب الله ووزير الأوقاف) .

أى مهندسهم يأتى قبل الوزير وهى احدى اثنتين :

- ١ — إما أنهم يفتقدون التقليد الصحفى ، وهو لون من الذوق الاجتماعى .
- ٢ — وإما أنهم يرون أنفسهم دولة فوق الدولة وليس فقط دولة فى الدولة .

ترى ... ماذا تفيد بلايين الأرض إذا كسبها الإنسان وخسر نفسه ؟ خسر الحب فى قلوب الناس
ورضا القناعه الذى يمنح السعادة الحتمية التى لا يشتريها المال !

ليس عسيرا أن يكون المرء اخطبوطا أو حوتا يتلعب كل شئ حتى الأنبياء ... كما أنه ليس يسيرا أن يكون
المرء عفا شفا ، نقيا تقيا ، كريما نائلا ، فيغدو فى موطنه علامة ، وهامة ... قيمة وقمة .

وهذا مرق صعب أسهل منه بكثير الشهرة الزائفة التى يصدق عليها القول : (خمول الذكر خير من
الذكر الذميم) .

لك الله يا مصر .. كم فى حياتك من قصص داميه شقى بها صبرك ، ولبيت بها أمتك ، ومنيت بها
رحلتك الحضارية فى الزمان والمكان .

بمر أمامى شريط التاريخ

كان إسماعيل صديق باشا ناظر المالية ومفتش عموم الأقاليم من ١٨٦٨ — ١٨٧٢ حيث عين ناظرا
للداخلية .

وظل يتقلب بين المالية والداخلية أى بين ذهب المعز وسيفه حتى سنة ١٨٧٦ . يقول أمين سامى
باشا فى كتابه (تقويم النيل) .

(شرع بصفته مفتش عموم الأقاليم فى توالى جمع التبرعات من أعيان وعمد ومشايخ البلاد على ذمة
نشر التعليم) .

وكان إسماعيل صديق باشا يتدخل فى تعيين المناصب وبذلك (صار إسماعيل صديق باشا المعين فى
الحقيقة لكل مدير ووكيل مديرية ومحافظ ووكيل محافظة وأمور وناظر قسم وبذلك صار الكل محاسبه
يفعمون جيوبه بالمال الذى يعصرونه من جسم الفلاح ليستبقوا لأنفسهم رضاه عنهم) .

(كانت الثروة التى جمعها إسماعيل صديق باشا المفتش وناظر المالية بهذه الطريقة غير المشروعة تفوق

في مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان لدى أى أمير مصرى وكان ينفق منها عن سعة متناهية : ... فإن
 ثمن إحدى مراوح زوجة ذلك الوزير بلغ ٣٧٥ ألف فرنك وثن مظلة من مظلاتها بلغ ستائة ألف فرنك .
 ولقد نفذ صبر الجميع من استمرار ابتسام الدنيا كل ذلك الابتسام لمن) .

أما عقاراته عند نفية فكانت نيفا وثلاثين ألف فدان من أخصب الأطيان العشورية وثلاثة قصور
 فخمة فى القاهرة عدا قصر بديع على ضفاف المحمودية وكلها مؤنثة ومفروشة بأفخر الأثاث والرياش) .
 المجلد الثالث ج ٣ ص ١٤٥٣

وتحل بركات الشعب المصرى ، وتحق كلمة الرسول عليه السلام (من أرادها بسوء قصمه الله) .
 يحكى ميخائيل شارويم بك مؤلف كتاب الكافى فى تاريخ مصر الحديث عن نكبة اسماعيل باشا
 صديق بعد أن رفت سنة ١٨٧٦ ونفى الى دنقله حيث واجه النهاية غريبا شريدا خالى الوفاض .

وقبله بقرون عديدة فتح الاسكندر المقدونى البلاد وصارت له امبراطورية ودولة وصوله ثم وقع ميتا
 غريبا بعيدا عن موطنه وعندما كفنوه أخرجوا ذراعيه ليعلم الناس أنه ذهب إلى القبر صفر اليدين
 ولم تذهب خزائن المال معه إلى مثواه الأخير .

بقيت كلمة أخيرة هى حقيقة ووثيقة .
 أعنى استقالة اللجنة الدائمة للآثار المرفوعة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس
 الشعب . وقد استخرجت صورة منها من مكتب التلغراف تحمل رسمه واسمه وختمه وتاريخ الإرسال انشرها هنا
 بلا تعليق .

أما وزير الثقافة فأنى أسأل الله أن يمضى فى تهديده برفع قضية ضدى ليعلم ويعلم الجميع حقائق
 كثيرة فى كثير من الموضوعات وهنا تكشف الأوراق ... كل الأوراق .

كم من قضايا رفعت ضدى فى القضايا الوطنية فكانت كل منها تحمل وساما يزين به القضاء
 صدرى .. وتاجا من محبة يتوج به الشعب رأسى أغلى كثيرا من تيجان الجواهر التى يلبسها أصحاب
 العروش . (ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز) .

□ □ □

بدأت اللجنة عملها يوم الخميس الموافق ١٩٨٥/٢/٧ وانتهت من عملها يوم الخميس
 ١٩٨٥/٢/١٤ .

وقد قامت اللجنة بفرز وفحص الانقراض المتخلفة عن عملية هدم جدران الضريح واستخلاص

العناصر الزخرفية الأثرية الموجودة بالانقراض سواء كانت جصية أو خشبية .

وقد أسفرت أعمال اللجنة عن العثور على الآق بالانقراض ، كما أشرت :

١ — أجزاء صغيرة من الأزار الخشبي العلوى الذى كانت تنصفه الدمسة الخشبية والذى كان مكتوبا عليه آيات من القرآن الكريم المذهبة بزخارف نباتية ... وتمثل الأجزاء التى عثر عليها بالانقراض نسبة ٥٪ من المساحة الكلية للأزار . وقد تم حفظها بحجرة الترميم الدقيق بالموقع .

٢ — تم العثور على معظم العناصر الزخرفية الجصية المنقوشة والتى كانت على جدران الضريح من الداخل وهى عبارة عن أجزاء صغيرة جدا من الجص بعد تحطيمها أثناء عملية الهدم . وقد قامت اللجنة بحفظ هذه الأجزاء بحجرة الترميم الدقيق للاستعانة ببعض الأجزاء ذات الحجم الكبير بعد إعادة بناء الحوائط المهتمة .

٣ — قامت اللجنة بفحص بقايا الأزار الخشبي الحامل لآيات القرآن الكريم والذى كانت تنصفه الدمسة الخشبية واتضح من الفحص بأن هذه البقايا محطمة نتيجة قيام الشركة بهدم الجدار بطريقة عشوائية الأمر الذى أدى الى تكسير الأزار وتحطيمه وقد عثر المرممون القائمون على العمل بالموقع على أجزاء من كسر هذا الإزار على العربات التى كانت تنقل الأنقاض وتمثل ١٠٪ .

وقد أكدت هذه اللجنة الفنية الهندسية الأثرية المشكلة بالقرار ٢٤١ بتاريخ ٨٥/٢/١٩٠ لوضع الخطوط العريضة لترميم قبة الإمام الحسين رضى الله عنه .

اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٥ .

وبعد المعاينة على الطبيعة تبين للجنة ما يلى :

١ — تبين للجنة قيام الشركة بالهدم فى أجزاء مختلفة وبطريقة عشوائية حيث تم هدم حوالى ٧٥٪ من الجدار الشمالى الشرقى وحوالى ٢٥٪ من الجدار الجنوى الغربى مما ترتب عليه فقد حوالى ٨٠٪ من الإطار الخشبي العلوى والحامل لآيات من القرن الكريم وكذلك حوالى ٢٥٪ من الاطارات الخشبية التى تعلو الوزرات الرخامية . وتكسير الزخارف الجصية بالنسب المذكورة فى الجدار الشمالى الشرقى والجدار الجنوى الغربى وقد تم فى الفترة من ١٩٨٥/١/٢٠ الى ١٩٨٥/١/٢٧ بالتخالف لقرارات اللجنة الدائمة السابقة .

٢ — تبين من معاينة اللجنة لجدران الضريح فى الأجزاء التى تم ازالة طبقة البياض عنها وكذلك الأجزاء

التي هدمت ، أن معظم جدران الضريح مبنى من الطوب الأحمر الأثرى القديم وبعضها من الأحجار المنحوتة المتبادلة مع الطوب الأحمر الأثرى القديم كما لاحظت بعض الشروخ القديمة التي لا تشكل خطورة .

وبعد أن ارتكب المفاولون العرب هذا ودمروا تدميرا في المدة من ٨٥/١/٢٠ — ١٩٨٥/١/٢٧ وقف وزير الثقافة حليفهم في مجلس الشعب يقول ولا أدري كيف :

أقول قول الواثق وبقرة الحق انه حتى لحظة مثولى أمام حضراتكم (٨٥/١/٢٦ مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين) لم تجر أية أعمال انشائية تمثل تغييرا في قبة الإمام الحسين أو ضريحه — لم يسأل عن الانشاء ولكن عن التدمير —

وأود أن أؤكد أن الحكومة لن تسمح بأن تمتد يد أيا كانت إلى هذا الأثر الاسلامى الرائع — امتدت يد التخريب ثمانية أيام متوالية من ٨٥/١/٢٩ — ٨٥/١/٢٧ — أو غيره من الآثار إلا في الاطار الذى يحدده قانون حماية الآثار ذاته والذى يعهد لوزارة الثقافة ممثلة في هيئة الآثار المصرية دون غيرها بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة) .

وحين سألته : أين الحق في بيانك يا وزير الثقافة ؟ رفع قضية على جاء فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة الرابعة المدنية

مذكرة بدفاع

السيدة الدكتور/ نعمات أحمد فؤاد (المدعى عليها الاولى)

ضد

السيد/ محمد عبد الحميد رضوان (مدع)

فى

الدعوة رقم ٥١١٧ لسنة ١٩٨٥

المحدد لنظرها جلسة ١٩٨٥/١١/١٦

الطلبات

نلتمس رفض دعوى المدعى

الموضوع

يقول المدعى فى دعواه أن صحيفة الشعب (التى يصدرها حزب العمل الاشتراكى — المصرى) قد نشرت مقالين بقلم المدعى عليها :

أحدهما : فى عدد ٨٥/١/٢٩ ص ١ ، ٣ ، من الصحيفة بعنوان :

« أين الحق فى بيانك يا وزير الثقافة ..

— اللجنة العلمية رفضت تصميم شركة المقاولين العرب ..

— الوزير مارس ضغطا على اللجنة لقبول الهدم فى قبة الحسين ..

— لم يعد أمامك يا وزير الثقافة غير الاستقالة ..

— رئيس جمعية الآثار القبطية يحتج على هدم قبة الحسين ..

والآخر : فى عدد الصحيفة بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٥ ص ١ ، ٧ بعنوان :

« تثار الآثار فى قبة الحسين — حقائق ووثائق » .

وقد اتهم المدعى — المدعى عليها بأنها قذفته وسبته وأفترت عليه بقصد التشهير والاساءة اليه ، وذلك بسبب أعمال وظيفته كوزير للثقافة بأن أسندت اليه بالمقالين المذكورين مع سوء القصد الوقائع

والأوصاف الآتية :

في المقال الأول :

(١) الكذب : فيما ذكره أمام مجلس الشعب بجلسته بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٦ رداً على طلب الإحاطة الموجه إليه بشأن ما حدث لقبة الحسين ..

فضمنت المدعى عليها هذا المقال العبارات الآتية :

- يقول الوزير الذي يصف نفسه بالصدق .
- يتساءل الوزير الذي يصف نفسه بالصدق .
- لقد أسقطت أمريكا نيكسون لأنه أنكر وضلل العدالة .
- أعرفت يا وزير الثقافة موازين الحكم على الرجال ؟
- تعددت الأسباب يا وزير الثقافة التي تحم عليك أن تستقيل .

(٢) أنه امعة (مذهبجي) : يعلل عليه المقاولون العرب الأعمال التجارية في مساجد أهل البيت .. ثم تقول المدعى عليها : ورد بخاطري وأنا أرى الاجتماع التليفزيوني قصة الفنان محمد عبد الوهاب وهو يسأل الأستاذ العقاد عن كلمة (المذهبجية) ، فقال له (امعة) أليس عملهم التردد اذن هو امعة .

وتقول أيضاً : « معلم يجمع وزير الثقافة ومعه وزير الأوقاف .. يا سبحان الله ، عالم يسعى اليه صاحب العرش ، وآخر يسعى إلى المقاولين — ان المواقف تكشف معادن الرجال » .

وتقول : « المقاولون يغطون جريرتهم بلوى مسار القضية (تعنى بالقضية قيام المقاولين العرب بهدم قبة الإمام الحسين والقضاء على المعالم الأثرية بها) بأسلوبهم التقليدي ووراءهم وزيرهم ومضمونه الذي لا يتغير — الأغراض » .

(٣) العدوان على الدين ومناسكه ومقدساته :

تقول المدعى عليها : « حينما طالبت برفع يد المقاولين العرب عن مقام الحسين بعد أن قاموا بهدم القبة بناء على موافقة المدعى ، ومنع الشركات التجارية من ترميم الآثار ، — ثم قالت : لا تحزن ياسيد الشهداء ان الله معنا ، ولينصرن الله من ينصرو — ان ينصركم الله فلا غالب لكم جلت صفاته وتقديست آياته وصدق وعده .. الخ — يعتبر المدعى كلام المدعى عليها هذا اثارة دينية ضده .

المقال الثاني : أسندت المدعى عليها الى المدعى :

(١) في هذا المقال عادت المدعى عليها الى حملتها ضد المدعى لتؤكد ما شنت به في مقالها الأول بتاريخ ٨٥/١/٢٩ .. ثم انتقلت بعد ذلك الى (المقاول أو المعلم — عثمان أحمد عثمان) الذي

يتصيد ويتربح لجيبه الخاص والذي يجمع الوزراء ويقوم وزير الثقافة ووزير الأوقاف له بدور المذهبجية .

— لتخرج من هذه الحملة الى الابقاء على الترميمات الأثرية الاسلامية الهامة في أيدي البيوت الاجنبية وحدها .. ولذلك كان هدفها من هذه الحملة بالدرجة الأولى هو نصرة طرف معين (يقصد بيوت الخيرة الأجنبية) في تنافس مهني لا شأن به على الاطلاق للمدعى .

ثم اختتمت المدعى عليها مقالها بقولها : « أما وزير الثقافة فاني أسأل الله بأن يمضي في تهديده برفع قضية ضدّي ليعلم الجميع حقائق كثيرة في كثير من الموضوعات وهنا نكشف الأوراق كل الأوراق » .

ويقول المدعى في نهاية دعواه : أن ما كتبه المدعى عليها يشكل جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات بالمواد ١٧١ ، ١٨٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ — ولكن المدعى آثر أن يبعد بين المدعى عليها (كسيدة) وبين الاتهام الجنائي والمحكمة الجنائية ، واحتكم الى القضاء المدني فيما اقترفته في حقّه ، واكتفى بطلب الزامها بمبلغ ١٠٠٠ ألف جنيه على سبيل التعويض عن الضرر الأدبي .

الدفاع

تمهيد :

يهم الدفاع عن المدعى عليها الأولى — قبل أن يتعرض الى صلب الدفاع — أن يشير في الجاز شديد الى « الموضوع الذي وجهت اليه المدعى عليها نقدها » لبيان مدى أهميته لشعب مصر بل لشعوب العالم الاسلامي قاطبة .

لا شك في أن كل أثر من الآثار الموجودة في أي بلد من بلدان العالم هو شاهد على الحضارات المختلفة أو ما أحدثته الفنون والعلوم والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة .. ولذلك نجد أن كل دول العالم تولى آثارها اهتماما كبيرا ، يتمثل في سن القوانين التي تنظم رعاية هذه الآثار وتجريم أي فعل للاعتداء عليها أو لإحداث أي تغير — ولو بسيط — في معالمها حتى تظل الآثار بنفس شكلها وأوصافها وحدودها التي نشأت بها على مدار التاريخ .. وهذه في الواقع هي القيمة الأثرية الحقيقية التي يميز بها الأثر عما سواه ، ولذلك نجد على سبيل المثال — في فرنسا : أن المسئولين هناك حددوا عدد الأفراد الزائرين لمشاهدة « الموناليزا » بعدد معين حتى لا تتأثر هذه اللوحة النادرة بالتنفس عند حد معين من مجموع المشاهدين !! .

ومن مفاخر مصر أن يكون على أرضها « مسجد الامام الحسين رضى الله عنه » لأنه بأهل البيت تشرف مصر الاسلامية ، ويضم هذا المسجد العظيم ضمن أجزائه أثرا غاية في الاهمية الأثرية والتاريخية والحضارية هو : « المشهد الحسيني » . ويعنى المكان الذي دفن فيه رأس الشهيد

الحسين ، ويشمل كل العناصر المعمارية له من جدران ومنطقة انتقال وتغطية وكل هذه العناصر يطلق عليها القبة والضريح وتشمل أيضا الباب الأثرى المعروف بالباب الأخضر — وقد كانت آخر اضافات أثرية هي الزخارف والآيات القرآنية التي قام بها الأمير عبد الرحمن كتحفة عام ١٧٦٢ م على الجدران الداخلية للمشهد الحسيني والقبة . (عند السجل العلمى للآثار الاسلامية لعامى ١٨٨٧ — ١٨٨٨ ، الصادر عن المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٨٨٩) .

وبناء على ما تقدم فان « المشهد الحسينى » كأثر — من أهم آثار مصر — يخضع لأحكام القانون رقم ١٩٨٣/١١٧ الصادر فى شأن حماية الآثار ، الذى جرم المشرع فى المادة ٤٢ منه كل فعل اعتداء على أى أثر يؤدى الى هدمه أو اتلافه أو تشويهه أو تغيير معالمه أو فصل جزء منه ، وتنص المادة المذكورة على معاقبة كل من ارتكب فعلا من هذه الأفعال بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه .

وما حدث فى الآونة الأخيرة (للمشهد الحسينى) على يد شركة المقاولين العرب — من هدم وتخريب وحفر وازالة وتعجير لأهم معالمه (بحجة ترميم شروخ فى القبة) لشيء فظيع وسابقة غاية الخطورة لم يسبق لها مثيل فى شتى العصور ، فضلا عن أن ذلك جريمة يعاقب عليها القانون ١١٧/ ٨٣ سالف الذكر .. لأن هذا الاعتداء فى حقيقته اعتداء على حضارة وثقافة وفنون شعب مصر ، بل اعتداء على عمر هذا الشعب .. لأن الأثر أعمار ..

ومن واقع التقارير الرسمية نستطيع أن نحصر — فى إيجاز شديد — الخراب والدمار الذى حدث للمشهد الحسينى على أيدي شركة المقاولين العرب :

هدم أجزاء مختلفة من المشهد الحسينى بطريقة عشوائية ، مما يترتب عليه فقدان ٨٠٪ من الاطار الخشبي العلوى والحامل لآيات القرآن الكريم ، وكذلك حوالى ٢٥٪ من الاطارات الخشبية التى تعلو الوزرات الرخامية ، وتكسيير الزخارف الجصية ...

وقد تم ذلك فى الفترة من ١/٢٠ الى ١٩٨٥/١/٢٧ بالمخالفة لقرارات وتعليمات هيئة الآثار المصرية .. بل لا نستطيع أن نغالى اذا قلنا : أن هذا التخريب والدمار — فى أعلى أثر على شعب مصر — تم رغم أنف هيئة الآثار وبالرغم من تحذيراتها المتكررة لشركة المقاولين العرب على نحو ما هو ثابت من المستندات الرسمية التى سوف 'تقدمها للهيئة الموقرة ١١ .

ومن الجدير بالذكر أن السيد/ كمال حسن على رئيس مجلس الوزراء السابق أصدر القرار رقم ٨٥/١٢٤ بتشكيل لجنة فنية على أعلى المستويات برئاسة الدكتور المهندس/ محمد الهاشمى رئيس جامعة عين شمس تكون مهمتها دراسة ما يجرى من أعمال معمارية فى مسجد الحسين بمعرفة شركة المقاولين العرب واعداد تقرير بذلك . وقد انتهت هذه اللجنة فى تقريرها الى أن شركة المقاولين العرب قامت بهدم الآتى :

- ١ — القبة العلوية لمسجد مولانا الامام الحسين . !!
- ٢ — هدم الحائط الفاصل بين غرفة الضريح وقاعة السيدات . !!
- ٣ — ازالة البياض والزخارف من بعض الحوائط . !!
- ٤ — ازالة جميع تكسيات ووزرات الرخام من الحوائط . !!
- ٥ — ازالته وهشمت الإزار الذهبي كله بأياته القرآنية . !!

المدعى شريك ومسئول عما حدث للمشهد الحسينى :

وقد أثبتت اللجنة الفنية التى شكلها رئيس مجلس الوزراء سالفه الذكر مخالفة شركة المقاولين العرب لأسلوب الترميم للمشهد الحسينى المتفق عليه بين الشركة وهيئة الآثار المصرية فى اجتماع ١٩٨٣/١٢/٢٦ .

كما أثبتت هذه اللجنة أيضا أن الذى أمر بإيقاف الهدم والازالة فى المشهد الحسينى هو السيد/ رئيس مجلس الوزراء وحده ، بمعنى أنه لولا تدخل السيد/ رئيس مجلس الوزراء شخصيا لما أوقفت شركة المقاولون العرب عمليات الهدم والازالة .

وهنا يثور سؤال فى غاية الأهمية هو :

— ما هو دور المدعى بوصفه يشغل منصب الوزير المختص بشئون الثقافة (فى ذلك الوقت) فى مصر الاسلامية ؟ والذى يفترض فيه أن يكون الحارس الأول على آثار مصر ، فضلا عن أنه المنوط به (طبقا لحكم المادة ٣ من قرار اصدار قانون الآثار رقم ٨٣/١١٧) اصدار القرارات المنفذة لهذا القانون فضلا عن مسؤوليته الدستورية عن أى خراب أو كارثة تحدث فى القطاع المشرف عليه .. وأى كارثة بعد الاعتداء على الحرم المصرى — كما سماه على باشا مبارك !!

انه لم تحدث كارثة مثلها من قبل فى قطاع الثقافة والآثار فى مصر ، لأنها حدثت على أيدي أناس يقال أنهم مصريون ، وتحت سمع وبصر وزير الثقافة السابق (المدعى) المسئول الأول دستورا وقانونا — عن ثقافة وآثار مصر

بل الأدهى من ذلك أنه شارك فى هذه الكارثة وشجع عليها ، وكان منذ البداية من أنصار الهدم بالمشهد الحسينى بزعم التوسعة .

وفيما يلي الأدلة القاطعة على صحة ذلك :

(١) تم عقد اجتماع بتاريخ ٨٥/١/٧ بمسجد الامام الحسين حضرو المدعى وعدد من الوزراء ومندوبون

عن شركة المقاولين العرب (ثابت هذا الاجتماع في سجل هيئة الآثار) .. وقد انتهى الرأي في هذا الاجتماع الى الأخذ بوجهة نظر المقاولين العرب في الهدم والتوسعة التي ترفضها ولا تقرها هيئة الآثار المصرية وما يؤسف له أن المدعى كان على رأس المؤيدين والمشجعين لفكرة الهدم والتوسعة بالمشهد الحسيني . (ملحوظة : هيئة الآثار المصرية لم تمثل في هذا الاجتماع بالرغم من أنها صاحبة الاختصاص الأصيل فيه طبقا للقانون) .

(٢) في اجتماع اللجنة الدائمة للآثار (بهيئة الآثار) بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ لبحث التطورات الخطيرة التي حدثت بمسجد الامام الحسين (وهذا المحضر مسجل أيضا بسجل هيئة الآثار) .. سجلت اللجنة في محضر اجتماعها (بند ٥ من المحضر) أن السيد/ وزير الثقافة (المدعى) قد اتصل تليفونيا بأعضاء ورئيس اللجنة حال انعقادها وحاول فرض رأى المقاولين العرب (الهدم والتوسعة) على أعضاء اللجنة .. الأمر الذى دفع جميع أعضاء هذه اللجنة ورئيسها الى تقديم استقالة جماعية الى السيد/ رئيس الجمهورية احتجاجا على تدخل وزير الثقافة (المدعى) في صميم أعمالهم ولفرض رأى المقاولين العرب الذى يخالف كافة الأصول الفنية العالمية في ترميم أى أثر ، والذى سبق أن رفضته باصرار هيئة الآثار هذا وقد تم نشر هذه الاستقالة وأسبابها في جميع الصحف المصرية .

(٣) من منطلق الضمير الوطنى الحى والاحساس بفداحة الكارثة ، أعادت اللجنة الدائمة للآثار عرض الموضوع على السيد/ وزير الثقافة (المدعى) بخطاب رسمى عاجل في ٨٥/١/٢٤ وطلبوا منه سرعة التدخل لايقاف عمليات الهدم والازالة المستمرة بمعرفة المقاولين العرب .. ولكنه لم يحرك ساكنا .

(٤) يؤكد ما سبق كله : موقف السيد/ وزير الثقافة السابق (المدعى) تحت قبة مجلس الشعب (مضبطة الجلسة ٤٨ المنعقدة صباح الثلاثاء ١٩٨٥/١٠/٢٦) حيث دافع بحماسة ودون خشية من الله عن موقف شركة المقاولين العرب محاولا اثبات براءتها ، وأنها لم تخطئ ، أنه هو أيضا براء الذنب من دم ابن يعقوب .. وقال بالنص :

« أشهد الله والتاريخ أن شيئا لم يمس في مسجد سيدنا الحسين » !!!

ونخلص من هذا التمهيد — الذى لابد منه — الى نقطتين هامتين :

النقطة الأولى : الذى لابد منه — أن الموضوع الذى وجهت اليه المدعى عليها نقدها فى الصحف (وهو هدم وتخريب قبة الحسين وملحقاتها) هو موضوع ثابت بموجب تقارير

لجان رسمية ، وعلى رأس هذه اللجان اللجنة الفنية التي شكلها السيد/ رئيس مجلس الوزراء برئاسة رئيس جامعة عين شمس .

النقطة الثانية : أنه في غنى عن البيان أن الموضوع الذي وجهت اليه المدعى عليها نقدها لا يهم جماهير مصر فحسب بل يهم جماهير المسلمين في العالم أجمع .

ويود الدفاع عن المدعى عليها في مستهل دفاعه — أن يشير الى أن طريقة المدعى في الاتهام هي كمن يقول : « ولا تقرّبوا الصلاة » ويقف عند هذا الحد ولا يكمل الآية الكريمة ، وبذلك يختلف معنى ومدلول الآية — على هذا النحو المبثور — اختلافاً كلياً وجذرياً عما قيلت الآية كاملة غير متبورة ليتضح معناها الرباني السليم .

فالعبارات التي انتقاهها المدعى من مقالتي المدعى عليها المشار اليهما في صدر هذه المذكرة هي عبارات متبورة — ولا يمكن فهم معانيها الحقيقية أو أستظهار مراميها — إلا اذا وضعت في الاطار العام للمقالة كلها دون حذف أو نقصان ، لأن هذا الامر يعد من أدق المسائل وأكثرها اختلافاً في الرأي ... ومن ثم فإن الدفاع عن المدعى عليها سيضع تحت نظر الهيئة الموقرة نسختين كاملتين من المقالتين المشار اليهما حتى تتبين أن نقد المدعى عليها لأعمال وتصرفات المدعى يدخل في دائرة المشروعية ... وهذا ما سنتعرض له تفصيلاً فيما يلي :

حق النقد :

يستند حق النقد الى قاعدة أساسية من قواعد الدستور تقرر حرية الرأي والقول والكتابة بكافة وسائل التعبير مراعاة للصالح العام ، ودعماً لسبيل التقدم وسلامة البناء الوطني (م ٤٧ من الدستور) وجدير بالذكر أن هذه القاعدة الدستورية التي يستند اليها حق النقد قد تضمنتها كافة الدساتير التي صدرت بدءاً من دستور سنة ١٩٢٣ وحتى الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ .

كما اشتمل أيضاً قانون العقوبات على مبدأ حق النقد ، فقرر في المادة ٣٠٢ منه أن الطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة — لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكما لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل اسند اليه .

ولا يفوتنا أن نشير الى أن الشريعة الاسلامية الغراء هي أسبق الأنظمة في ارساء مبدأ حق النقد ، وتقرير حرية الرأي والتعبير في ضمير الجماعة ، ذلك أن قواعد الشريعة الاسلامية قد تضمنت مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم السكوت على معصية ، بل وتجنب المنكر سواء باليد أو باللسان أو بالقلب عن طريق الاستنكار . (النقد المباح سنة ١٩٧٧ — للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ، ص ٧٨) .

والخلاصة : فان كل من يتصدى لاداء ثمة عمل أو نشاط يتصل من قريب أو بعيد بالصالح العام ، يكون معرضا للنقد وابداء الرأى فى كل ما يأتيه من تصرفات أو أعمال أو آراء تتعلق بهذا العمل أو ذاك النشاط ، وذلك بغية محاربة كل أوجه الانحراف والفساد بما يحقق فى النهاية سلامة البناء الاجتماعى فى كافة الميادين وتقدم المجتمع وازدهاره .

(الجرائم الصحفية — للاستاذ شريف كامل — القاضى — طبعة ١٩٨٤ — ص ١٣ — ٢٢) .

نطاق حق النقد :

ان الواقع الذى لا شك فيه أن الاتصال الطبيعى بين الشخص وبين تصرفاته ، وتأثير سمعته على قيمة تصرفاته وتأثير تصرفاته على سمعته أظهر أن يجادل فيه أحد . (جرائم النشر سنة ١٩٥١ — الأستاذ محمد عبد الله ٣١٠) .

فالحكم على الشخص انما يكون بالحكم على تصرفاته ، وذلك باعتبار أن النعى على التصرفات هو بالضرورة نعى على نفس الشخص صاحب التصرف فيؤثر بالقطع على شرفه أو اعتباره أو سمعته (شرح قانون العقوبات — القسم الخاص — دكتور عمر السعيد رمضان ، ص ٣٨٤) .

وتجدر الاشارة الى أن : (حق النقد مباح ما دام النقد منصبا على العمل ومناقشته من الناحية الفنية — وما دام النقد فى هذا النطاق فلا شأن للقانون الجنائى به ولو صيغ فى عبارة قاسية أو عبارة تهكمية ...) — الدكتور مصطفى القللى فى مؤلفه : المسؤولية الجنائية ص ٣٠٧ وما بعدها (... وإذا كان رأى الدكتور مصطفى القللى قد أوضح أن النقد المباح يتعين أن ينصب — أساسا — على العمل ذاته ، غير أنه ألمح بعد ذلك الى إمكان أن يتطرق ذلك النقد الى الشخص نفسه وجواز ذلك حيث قال : « فلا شأن للقانون الجنائى به ولو صيغ فى عبارة قاسية أو عبارة تهكمية ... » فمادام تكون هذه العبارة (القاسية أو التهكمية) لو لم تتضمن المساس بالشخص نفسه .

غير أنه يشترط فى كل الأحوال حتى يظل النقد فى دائرة المشروعية :

- (١) الا يكون النقد منصبا أصلا على الأشخاص فقط دون أعمالهم أو تصرفاتهم أو آرائهم ، بمعنى الا يكون النقد موجها لذات الشخص فحسب .
- (٢) ألا يكون النقد مستهدفا به أساسا المساس بالشخص نفسه بقصد الاساءة اليه من جهة شرفه أو اعتباره أو سمعته ... وتقدير ذلك — كما قلنا فيما سبق — يعتبر من أدق المسائل وأكثرها اختلافا فى الرأى . وإذا كان حق النقد ليس له من حياة الشخص الا الجانب المتصل بعمله العام .. « الا أنه عندما يتصدى الشخص العام لامر جد خطير يقتضى ثقة الامة ثقة كاملة فى خلقه وكفايته وأمانته ، يكون لحق النقد أن يتناول أخلاقه وكفايته وسائر الجوانب الشخصية

والخاصة ولو على أساس شواهد من حياته الخاصة الماضية والحاضرة » . (جرائم النشر سنة ١٩٥١ — للاستاذ محمد عبد الله ، ص ١١٥) .

حدود حق النقد وشرائط استعماله :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات على أنه : « ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة (المقصود بذلك الفقرة الأولى من نفس المادة التي تعرف جريمة القذف وتحدد أركانها) — اذا حصل بسلامة نية ، وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل اسند اليه » .

وبناء على ما تقدم يتضح أن قانون العقوبات رسم حدود حق النقد وحدد شرائط استعماله بصفة عامة سواء في مواجهة الموظف العام ومن في حكمه أو في مواجهة غيره من الأشخاص .

بالشروط الآتية :

- (١) أن يكون الموضوع الذى يوجه اليه النقد ، موضوعا ثابتا .
- (٢) أن يكون الموضوع الذى يوجه اليه النقد ، موضوعا يهم الجماهير .
- (٣) أن يكون النقد موجها أساسا الى ذلك الموضوع ومستندا اليه .
- (٤) أن يكون النقد ملائما ومتناسبا مع الموضوع الذى يوجه اليه .
- (٥) أن يكون النقد مقترنا بحسن النية .

وفى الفقه الاجماع منعقد على ضرورة توافر هذه الشروط .

(الاستاذ محمد عبد الله — المرجع السابق ص ٣١١ ، المستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار — المرجع السابق ص ١٦٦ ، الدكتور أحمد فتحى سرور — فى الوسيط فى قانون العقوبات القسم الخاص ص ٦٩٥) .

وتطبيق ما تقدم على واقعات الدعوى الماثلة نجد الآتى :

أن ما ورد من نقد فى مقالتي المدعى عليها المشار اليهما فى حقيقته وممراته ليس موجها أصلا لذات شخص المدعى ، وإنما هو ابداء لرأى المدعى عليها من الناحية العلمية والفنية والتاريخية فيما أحدثته شركة المقاولون العرب من هدم وتخريب فى قبة الحسين ، واستنكارها بشدة لما حدث ، وكذا استنكارها لما حدث ونقدها اللاذع لموقف وزير الثقافة السابق (المدعى) من هذا الموضوع من تشجيعه لعمليات الهدم والازالة بل ومحاولاته المتكررة لفرض ذلك على اللجنة

لما حدث ، وكذا استنكارها لما حدث ونقدها اللاذع لموقف وزير الثقافة السابق (المدعى) من هذا الموضوع من تشجيعه لعمليات الهدم والازالة بل ومحاولاته المتكررة لفرض ذلك على اللجنة العلمية الدائمة بهيئة الآثار ، ثم وقوفه تحت قبة البرلمان يزيّف الحقائق الخاصة بهذه الكارثة والتي ثبت بموجب تقارير رسمية لا ترقى اليها الشك على التفصيل الوارد في المقاتلين المذكورين ... الخ ...

ومما يدعو للأسف والأسف أن المدعى (حتى وهو في معرض سرد دفاعه في دعواه لا يلتزم الحقيقة فتراه يقول في آخر صفحة ٨ من الدعوى : « وواضح أن السيدة المعلن اليها قد انفردت بحملة ضارية من التشهير ضد وزير الثقافة (السابق) وذلك في سبيل المحافظة على العادة المتبعة في مقاولات ترميم الآثار الاسلامية الهامة من اسنادها الى بيوت أجنبية وابعادها عمليا عن مناقسة مصرية » .

وفي الحقيقة أن المدعى عليها حينما تعرضت في مقالها الثاني بتاريخ ١٢/٢/٨٥ لذكر بعض الأمثلة لآثار في مصر قام بترميمها بيوت خبرة أجنبية لم تقصد هذا المعنى المسموم الذي يقول به المدعى ولكنها قصدت من ذلك حسبا جاء في نص كلامها بالمقال : « ... وان الأجانب ومموا الآثار في احترام كامل للقانون وفي تطبيق للعلم وتحت اشراف هيئة الآثار المصرية » . وهذا طبعاً ما لم يفعله المقاولون العرب (المصريون) ، ولا السيد/ وزير الثقافة السابق (المدعى) بل فعلوا تقيضه بالمشهد الحسيني !!

ومن ثم يتضح بجلاء أن نقد المدعى عليها في المقاتلين لم يكن مستهدفاً به أساساً المساس بشخص المدعى نفسه بقصد الاساءة اليه من جهة شرفه أو اعتباره أو سمعته . وانما كان المقصود به نقد تصرفات ومواقف وآراء المدعى حيال كارثة هدم قبة الحسين وملحقاتها ومسئوليته كوزير للثقافة في هذا الشأن .

وحتى وأن تكن المدعى عليها قد استعملت في النقد شيئا من الشدة ومن قوارص الكلم (مثل السيد الوزير الذي يصف نفسه بالصدق) الا أن الوصف اللاذع انصرف الى الفعل ذاته (فعل المقاولون العرب بقبة الحسين ، ومواقف المدعى) .. وليست قضية « هضبة الاهرام » التي فجرتها المدعى عليها ببعيد ، حتى كان لها الفضل الأول في كشف المخطط الذي كان يدبر في الخفاء لبيع منطقة الأهرام الأثرية الخالدة للأجانب ثم كان القول الفصل في هذا الموضوع للقضاء المصرى العظيم الذي أصدر حكمه مؤكدا بطلان عقد بيع هضبة الأهرام .

ثم بعد ذلك ، نستعرض في ايجاز شديد مدى انطباق شرائط استعمال حق النقد — كما رسمها قانون العقوبات وأجمع عليها الفقهاء — على ما كتبه المدعى عليها في المقاتلين المذكورين :

(١) الشرط الأول : أن يكون الموضوع الذي يوجه اليه النقد ثابتا :

كما سبق أن أوضحنا تفصيلا في هذه المذكرة — أن الموضوع الذي وجهت اليه المدعى عليها

نقدها (وهو هدم وإزالة قبة الحسين وملحقاتها ، وكذلك مواقف المدعى منها) كل ذلك ثابت بأدلة قاطعة لا يرقى إليها الشك وهى تقارير عدة لجان رسمية وعلى رأسها اللجنة الفنية العليا التى شكلها رئيس مجلس الوزراء .. وكذلك بثبوت مشاركة المدعى فى عمليات الهدم والإزالة فى قبة الإمام الحسين بموجب أربعة أدلة سجلناها فى الصفحة الخامسة والسادسة من هذه المذكرة .

وقد ذهبت محكمة النقض الى أبعد من هذا فقضت فى العديد من أحكامها بأنه يجوز أن تكون الواقعة محل النقد غير ثابتة ، ولكن ثبت اعتقاد الناقد فى صحتها ، طالما بذل الناقد جهدا معقولا فى التثبت من صحة الواقعة » . (حكم محكمة النقض — مشار إليه فى : جرائم النشر سنة ١٩٥١ للاستاذ محمد عبد الله ص ٢٩٧ — وفى النقد المباح سنة ١٩٧٧ للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ص ١٧٣ بالهامش) .

(٢) الشرط الثانى : أن يكون الموضوع الذى يوجه إليه النقد يهم الجماهير :

وغنى عن البيان أن « المشهد الحسينى » وهو يعنى — كما سبق أو أوضحنا — المكان الذى دفن فيه رأس الشهيد الحسين ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم — .. يهم جماهير مصر وجماهير المسلمين فى العالم أجمع .

(٣) الشرط الثالث : أن يكون النقد موجها أساسا الى ذلك الموضوع :

وقد سبق أن تعرضنا لشرح هذا — بشئ من الإيجاز — فى الصفحة رقم (٨) من هذه المذكرة . ونضيف الى ذلك :

« أنه لما كان الكاتب لم يمس ذات المنقود الشخصية ، فإن كل نقد مهما بلغ من العنف والمرارة ليس اهانة ولا سبا » . (نقض جنائى فى ١٢/٣/١٩٢٦ مشار إليه فى : النقد المباح للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ص ١٧٨) .

ويحق للناقد أن يستنتج من الموضوع الذى يعلق عليه الباعث عليه ، وله فى هذا الصدد أن يستند الى الغير بواحد سيئة أو غير كريمة متى كانت الوقائع الصحيحة التى يؤسس عليها نقده تشفع لهذا الاستناد وتبرره ، وكان ظاهرا من عبارات الناقد أنه يستخلص تلك البواحد من تلك الوقائع لا من مصدر آخر غيرها .

(جرائم النشر ١٩٥١ — الاستاذ محمد عبد الله — ص ٣١٧) .

(٤) الشرط الرابع : ملاءمة النقد للموضوع الذى ينصرف إليه :

بمراجعة المقالين موضوع الاتهام سيتأكد لعدالة المحكمة أنهما فى جملتهما عبارة عن نقد أعمال

ومواقف وآراء تتعلق بوظيفة المدعى حينما كان وزيرا للثقافة في ذلك الوقت والمسئول الأول — طبقا لأحكام القانون — عن حماية آثار مصر ، ونقد ما شاب سلوكه من مخالفة لقانون الآثار ، وتأييده لشركة المقاولين العرب في هدم قبة الحسين ، وتشويه للحقائق الثابتة تحت قبة مجلس الشعب .. الخ سيتأكد لعدالة المحكمة أنه من قبيل النقد المباح ، ولا يغير من ذلك أن المدعى عليها قد استخدمت في نقدها عبارات شديدة أو عنيفة طالما تساندها وقائع ثابتة تتعلق بأمر خطير مثل (هدم وإزالة قبة الحسين وإضاعة معالمها الأثرية) التي حافظ عليها الأقدمون على مر العصور ، فضلا عما سببه هذا الجرم من إيلام وإيذاء شديد لمشاعر المسلمين في العالم كله .

ومن روائع أحكام محكمة النقض في هذا الشرط الحكم الذي تقول فيه :

« وحيث أن الواقعة المنسوبة الى المتهم أنه أهان رئيس مجلس الوزراء بسبب أمور تتعلق بوظيفته كما أهان هيئتي مجلس النواب والشيوخ وحيث أنه من المبادئ المقررة أن حياة الموظف العمومية ومن في حكمه إنما هي ملك للمجتمع الذي يعمل الموظف لحسابه ، ولذا اجيز قانونا لكل فرد من أفراد المجتمع أن يتناول عمل الموظف بشروط أهمها إقامة الدليل وعدم التعرض لحياة الموظف الخصوصية بأي وجه من الوجوه

..... وحيث أنه وإن يكن المتهم قد استعمل في النقد شيئا كثيرا من الشدة ومن قوارص الكلم إلا أنها جاءت من باب المبالغة في النقد والرغبة في التشهير بالفعل في ذاته كما هي خطة المتهم في كتابته المستفادة من عبارته ومن المبالغة في المقال والغلو في الوصف .. ومن ثم فلا يسوغ اختزال تلك العبارات والألفاظ من مجموع المقالات وفرض عقاب خاص لها » .

(نقض جنائي في ١٢/٣/١٩٢٦ مشار اليه في النقد المباح للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ص ١٧٨) .

ولا نشك لحظة في أن ما جاء من مبادئ في حكم النقض سالف الذكر ينطبق تماما على مجمل ما كتبه المدعى عليها في المقالين محل الاتهام .

(٥) الشرط الخامس : وجوب أن يكون النقد مقترنا بحسن النية :

« يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا أو سبا أن يكون صادرا عن حسن نية ، أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة » (نقض جنائي ١٠/١/١٩٣٨ — مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ص ١٤٠) .

وعليه فقد أصبح من الواجب على قاضي الموضوع عند بحثه في توافر هذا الشرط (حسن النية) أو عدم توافره أن يفهمه على ذلك المعنى (وهو اعتقاد الناقد لصحة وقائع القذف ، ولخدمة المصلحة

العامة) — فان فهمه على معنى آخر كان حكمه واقعا تحت رقابة محكمة النقض من جهة خطئه في تأويل القانون وتفسيره . ولا يجوز في هذه الحالة أن يقال أن مسألة حسن النية وسوئها أمر يتعلق بالموضوع مما يختص به قاضيه وحده ، اذا المسألة متعلقة بما يجب قانونا على القاضى أن يثبتته لا بصحة الأمر المادى الواقعى الذى أثبتته وعدم صحته ، فهى مسألة قانونية بحته .

(نقض جنائى — ١٩٣٢/٣/٣١ — مجموعة الربع قرن — ص ٧٣٩) .

ومما لا جدال فيه أن ما كتبه المدعى عليها في المقالين محل الاتهام في مجملهما وحقيقتها ومرماهما لم يتضمنا قذفا أو سبا في جانب المدعى وان كانت المدعى عليها قد استعملت في النقد شيئا من الشدة ومن قوارص الكلم للمبالغة في النقد والرغبة في التشهير بالفعل ذاته كما هى عادة الدكتوراة نعمات فؤاد (المدعى عليها) وما هو معروف عنها في أوساط المثقفين حينما تتصدى لبعض القضايا الوطنية الهامة التى تمس مصلحة مصر العليا .

بناء عليه

نصمم على الطلبات

وكيل المدعى عليها
دكتور / محمد عصفور
المحامى

وأصدر رئيس الوزراء قراراً رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣١ بشأن تشكيل لجنة فنية للدراسة ما يجرى في مسجد الامام الحسين واقتراح أفضل الأساليب للحفاظ على المعالم الأثرية للمسجد وما تراه من حلول مناسبة للحفاظ على هذا الأثر الاسلامى الكبير مع الابقاء على جميع أبعاده القياسية وبحيث تكون أعمال التجديد متناسقة مع الأثر برمته .

وكانت الجامعات الثلاث : القاهرة — عين شمس — الأزهر ممثلة في هذه اللجنة على النحو الآتى :

أ. د . مهندس محمد محمد الهاشمي رئيس جامعة عين شمس رئيساً للجنة وممثلاً
لاكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

أ. د . مهندس على بسيونى استاذ ورئيس قسم العمارة كلية الهندسة —
جامعة القاهرة

أ. د . مهندس عبد الهادى حسين حسنى استاذ ورئيس قسم الهندسة الانشائية كلية
الهندسة — جامعة عين شمس

أ. د . مهندس محمد حامد خورشيد استاذ الانشاءات كلية الهندسة — جامعة الأزهر

مهندس اسماعيل امين مرعى مدير عام الشؤون الهندسية وزارة الأوقاف

أ. د . أحمد قدرى رئيس هيئة الآثار
أ. د . مهندس عبد الرحمن حلمى الرملى استاذ ميكانيكا التربة والاساسات كلية
الهندسة — جامعة القاهرة وممثلاً لهيئة الآثار .

□ □ □

واضطرت إلى السفر إلى أمريكا فأرسلت خطاباً إلى اللجنة الاستشارية نشرته جريدة الشعب في ٨٥/٣/٢٠ بعنوان :

خطاب إلى اللجنة الاستشارية
في محنة تخريب قبة الحسين .

جاء فيه :

خطاب إلى اللجنة الاستشارية في محنة تخريب قبة الحسين

لست في حاجة الى أن اذكرك بأن الاستشارة ، أمانة .. والرأى عهد والحكم ضمير . لست في حاجة إلى أن اذكرك بأن الأثر « روح » و « حياة » بل إنه أرواح كثيرة وأيام من صنعوه . الأثر الذى يراه المقاولون صفقة ، يراه العلماء والمؤرخون السنين من عمر أمة .. فإذا أصبح (مبنى) يهدم ويعاد ، انتفت هذه المعانى الكبيرة كلها .. وانتفاؤها انتفاص — لتاريخ شعب ، واعتداء همجى عليه وهذا ما حدث وثابت بأوراق المقاولين التى انشر صورها دمغا لهم وتوثيقا . فالبنء الأول من المقايسة التى قدمها من يزعم التبرع ، ينص على :

١ — تكلفة أعمال الهدم والازالة ٢٠٠,٠٠٠ مائتا ألف جنيه .

هل تصدقون ؟

اليكهم رئيس اللجنة وأعضاء ... والى الشعب المصرى والعرب والعالم الاسلامى (مقايسة) المتبرعين المتبركين بالحسين تحت قبة البرلمان :

- ١ — تكلفة أعمال الهدم والازالة ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .
 - ٢ — أعمال الحفر والردم وخرسانة عادية ومسلحة للأساسات ٢٠٠,٠٠٠
 - ٣ — أعمال خرسانة مسلحة للقبة ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .
 - ٤ — أعمال خرسانة للعقود وباقى منطقة الضريح ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .
 - ٥ — المحراب ٤٠,٠٠٠
 - ٦ — رخام أرضية ٦٠,٠٠٠ جنيه .
 - ٧ — أعمال بياض وزخارف وحليات ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .
 - ٨ — أعمال أبحاث التربة والتصميم والاشراف ١٥٠,٠٠٠ جنيه .
 - ٩ — هذا بالإضافة إلى نقل خط المجارى وعمل غرف التفتيش ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .
 - ١٠ — احتياطات لأعمال غير منظورة (أى فوق البيعة) ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .
- اجمالى المبالغ المطلوب اعتمادها ١٧٥٠,٠٠٠ مليون وسبعمائة وخمسون ألف جنيه .

فإذا عرفنا أن مساحة الضريح ١٥٤ مترا مربعا اتضح أن تكاليف المتر المربع ١١٠.٠٠٠ ر. ١١٠ مائة ألف وعشرة للمتر المربع فما بالك والعمل محصور في جزء محدد لا في الكل ! ليست مقايضة استفزازية .

من طول ما القوا هذا المسلك الخارج على كل ما تعارف عليه المجتمع افترضوا الصمت وعدم المناقشة لا سيما وان المعلم يلجأ الى الوزراء لأخذ موافقة أو اعتماد فلا يملك مرءوسوهم الا الانصياع والاتباع .

إن هذه المقايضة عندما عرضت على الدكتور فؤاد محيي الدين رئيس الوزراء وقتئذ ، ارسل خطابا في ٢٩ — ١٠ — ٨٣ ، كتب اعلاه كلمة (سرى) طالبا فيه الى وزير الأوقاف .

• التأكد من دقة التكاليف .

• رأى الآثار دائما

• الالتزام بالقانون

وهنا خفض رجل الخير ، المتبرع ، (المقايضة) الى مليون وثمانية وثمانين ألفا كالاتى .

— أى انقص ٦٦٢٠٠٠ ستائة واثنين وستين ألفا — ومعنى هذا بأسلوب آخر ان المبلغ كان نهيا لا سيما أن الباقي مثير أيضا وتفصيله كالاتى :

١ — أعمال الترميم الدقيق — والمقاولون ليسوا شركة ترميم دقيق ٣٩٤٢٠٠ فتخصص المعلم من واقع كتابه (تجربتى) أعمال : الحفر والردم ورصف الطرق وحفر ترع وغير ذلك من أنواع المقاولات . ما بعد صفحة ٦٤٨ .

والذى وضع التصميم — ولا يجوز للمقاول أن يضع التصميم — هى ادارة الكبارى والأساسات . فى شركته من واقع الخطابات المنشور صورته .

٢ — الأعمال الاعتيادية ١٧٦٢٦٥ جنيها .

٣ — الأعمال الكهربائية ٦٠٠٠ جنيه

٤ — الأعمال الصحية ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

٥ — أعمال غير منظورة ٢٥٠٠٠٠ لاحظ أنها فى المقايضة الأولى — ٢٠٠٠٠٠ جنيه

٦ — دراسات فنية واشراف ٦١٥٣٥ جنيها .

هل رأيتم الأعمال غير المنظورة المرصود لها مائتان وخمسون الفا من الجنيهات ؟ هل رأيتم مبلغ واحد وستين ألفا وخمسمائة وخمسة وثلاثين جنيها مقابل دراسات فنية واشراف ... والمقاول يعلن تحت قبة البرلمان أنها تبرع أو يعلن مرة أخرى عن التبرع المزعم فى خطابه لرئيس اللجنة الاستشارية الدكتور محمد الهاشمى المنشور بمجلته — مجلة المهندسين العدد ٣٥٩ — فبراير ١٩٨٥ .

تحت عنوان : (دور نقابة المهندسين واصلاح مسجد الحسين) صدق رسول الله في حديثه عن الحياء .

جاء في مضبطة مجلس الشعب الجلسة الثامنة والأربعين ٢٩ يناير سنة ١٩٨٥ قول المتبرع للاستهلاك المحلي (قلت ان نقابة المهندسين ستقوم بالترميم والاصلاح على نفقتها وأود أن أقول أن عشرين مستشارا من النقابة قاموا بالعمل والدراسة في هذا الصدد تطوعا وبلا مقابل) .

هل من يحاسب على هذا الصدق المقلوب ؟

ومن الصدق المقلوب ، ما جاء في هذه المضبطة أيضا من أن المهندسين الأجانب سيأخذون ٤ره مليون جنيه وقد انكشف هذا التحويل والتعمية بالوثائق التي سبق نشرها .. وان الأمر بالشغل التماسوى أى ١٨٠٠٠٠ مائة وثمانين ألف جنيه .

وبدلا من أن يحاسب يسايره ويجاربه بكل أسف رئيس مجلس الشعب الذى يقول بما هو مثبت بهذه المضبطة :

(أرجو أن أوضح أن الأمر بالهدم كان واجبا من الناحية الفنية : لأن الحائط تهدم — ولم يقل سيادته من الذى هدمه — ولهذا فان القضية ليست اصدار أمر بالهدم ثم وقف الأمر بالهدم ، لأن الحائط قد تهدم ، ولكن القضية هي كيف يعاد بناء هذا الحائط) .

ومن باب توضيح التوضيح أقول لرئيس مجلس الشعب !

ان الحائط لم يهدم من تلقاء نفسه « تطوعا » لقد هدموه بعد الاجتماع التليفزيونى كما هو ثابت فى محضر اللجنة الدائمة الذى يقول (بتاريخ ٢٤ — ١ — ١٩٨٥) .

نظرت اللجنة مذكرة مدير المنطقة آثار شمال القاهرة الاسلامية والمرفق صورتها والتي تفيد فيه بأن أعمال الهدم فى ضريح الامام الحسين قد بدأت يوم الأحد ٢٠ — ١ — ٨٥ بالجدار الفاصل بين الضريح وصالة الحرم وقد انتهى الهدم حتى مستوى سطح الأرض كما بدأ الهدم بتاريخ ٢٣ — ١ — ١٩٨٥ بجدار الضريح الذى يوجد به حجرة المخلفات النبوية الشريفة . ومازالت أعمال الهدم فى جدران الضريح تتم بسرعة رغم اخطارهم بوقف الهدم يوم ٢٠ — ١ — ١٩٨٥ .

وتلاحظ اللجنة الدائمة ان أعمال الهدم هذه جاءت بعد الاجتماع الذى عقد فى مسجد الحسين يوم ٧ — ١ — ١٩٨٥ والذى انتهى رأى فيه إلى الأخذ بوجهة نظر الشركة فى التوسعة الذى كانت قد رفضتها اللجنة الدائمة فى اجتماعها فى ٣ — ١٢ — ١٩٨٤ .

ثم على أى أساس يقول الرجل فى مثل هذا الموقع من المسؤولية مثل هذا القول ؟ هل رأى بعينه ؟ هل رجع الى أهل الاختصاص أم سمع من المقاول الاسطورة الوهمية ؟ وقد انكشف أمرها ولم

يكن خافيا ولكنها الأساليب والوسائل إياها ألجمت الناس قهرا ، وحجمت أصحابها كما يشتهون ، دهرًا ولكن الى حين .

هل سمعتم عن مقال أو (معلم) كما يجب أن تدعوه بطائته ، يقول عن قبة الحسين (ان زخارفها الداخلية ليست لها قيمة أثرية) مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين ٢٩ — ١ — ٨٥ .

وهو ليس من علماء الآثار أو التاريخ أو الترميم . حاسبا بهذا أنه يبرر تدمير الأزار الذهبي الذي قالت عنه اللجنة التي شكلتها هيئة الآثار لفحص الانقراض المتخلفة عن عمليات الهدم ، بحثا عنه ، في ٤ — ٢ — ١٩٨٥ اسفرت أعمال اللجنة عن العثور على الآتى بالانقراض :

١ — اجزاء صغيرة من الأزار العلوى الذى كانت تنصفه الدمة الخشبية والذى كان مكتوبا عليه آيات من القرآن الكريم المذهبة بزخارف نباتية . وتمثل الأجزاء التى عثر عليها بالانقراض نسبة ٥٪ (خمسة فى المائة) من المساحة الكلية للأزار .

واتضح من الفحص ان هذه البقايا محطمة نتيجة قيام الشركة بهدم الجدران بطريقة عشوائية الأمر الذى أدى الى تكسير الأزار وتخطيمه) .

ما رأى رئيس مجلس الشعب ؟

وما رأى مجلس الشعب الذى صفق طويلا للمعلم ؟

وكأنه نيل مع النيل ؟ أو كأنه تذكر المعلم فى يوم المهندس سنة ١٩٨٠ حين أشار الى الحاكم وقتئذ وقال فى سمت الاتقياء (بسم الله الرحمن الرحيم) « يؤتى الحكمة من يشاء .. ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا » ..

ثم قال فى انحناء ولاء لزوم الشغل : الحكمة آهيه !!! (مجله المهندسين العدد الرابع ١٩٨٠) .

أى أن الحاكم هو الحكمة الواردة فى الآية الكريمة .. عفوا يا الهى إن لم تدركنا رحمتك فماذا يكون ؟

اللجنة الاستشارية رئيسا وأعضاء .

لست فى حاجة إلى أن أذكرك أن (المعلم) استطاع بالامس القريب ان يتدخل فى تعيين الوزراء وعزلهم كما استطاع اليوم أن يجمعهم ويوجههم ، واستطاع أن يتدخل فى كافة المواقع الحساسة وفى مقدمتها الصحافة ليملك المنافذ جميعا ولكن الله أكبر .

لست فى حاجة الى أن اذكرك أن (المعلم) الذى ادعى التبرع بالدم أمام مجلس الشعب . أخفى عن مجلس الشعب ماتبرع به الناس مما هو ثابت فى بنك المهندس مما يتحتم محاسبته عليه .

إنه في مقالاته أى في اعلاناته المدفوعة يقول أنه لا يعرف أن هناك لجنة دائمة وهو يعرف ويعرف وقد حضرها ممثلون عن شركته ووقعوا بالعلم على قرارها برفض التوسعة وكان ذلك قبل الاجتماع التليفزيونى بل هو السبب فيه .. هو الدافع الحقيقى وراءه .

ان هذا الاجتماع رسمه (المعلم) ليرهب اللجنة الدائمة التى ابتسمت ويتحدى قرارها فجاء تديره وبالا عليه بما كشف من أساليبه ووسائله .

اللجنة الاستشارية رئيسا وأعضاء :

لست فى حاجة إلى أن اذكرك بنفق أحمد حمدي وكيف بدأ وكيف انتهى والامثلة كثيرة .

لست فى حاجة إلى أن اذكرك لسبيين :

الاول لأنه افترض امره حتى داخل شركته نفسها مما تسجله القضايا الجماعية المرفوعة ضده .

والثاني لأنه ماله وما كسب لا يغنى عنه شيئا أمام الله وأمام التاريخ وأمام الشرف وأمام العلماء وهم ورثة الأنبياء ، بما هم اعلام الحق ومواضع القدرة ، ومناطق الحكم الثقة .

ان الجامعة والقضاء هما الحصنان الباقيان لهذه الأمة بعد الدين .

قد تكابد الولايات محنة بعد محنة ولكن يمسك عليها كيانها السلطة الروحية والسلطة القضائية ترتكز على الأولى فلا تسقط وترتكس الى الأخرى فلا تهون بل يحفظ لها حقها لا تظلم منه شيئا .

وانتم فى هذا الموقف التاريخى علماء وقضاة معا .

ان امتكم فى مفترق الطرق وقد أختنتها الجراح .

ان رجل العلم هو الأعلى ...

أعلى من المقاتل

وأعلى من الإغواء .. وأعلى من الاغراء .. وأعلى من الانحاء .. وأعلى من المقاولات والبطانات لأن سلاحه العلم « والعلم شرف » .. وهدفه الحق و« الحق فوق القوة » ورسالته الامة ، و« الأمة فوق الحكومة » ..

وغايته القيمة ، وهى « قمة انسانية وحضارية » ووسيلته النزاهة : وهى « عاصم من غضب الشعوب » حين ينفد الصبر ، ويضيق الضيق ، بالضيق .

أنت لجنة استشارية ومع تحفظاتى على اسلوب الحكومة فى تكوينك من حيث الشكل ، وهذا فضلا عن انه ليس ذنبك ! أرجىء الكلام فيه الآن ..

كما ارجىء تحفظاتى على اختيار وزير الثقافة ، الدكتور الرملى ممثلا لهيئة الآثار .. وهو مع تقديرى الكامل له ، ليس عضوا عاملا فى هيئة الآثار أو لجنتها الدائمة ، حتى يمثلها .

لقد عمل وقتاً من الأوقات استشارياً للهيئة من الخارج ، وفي بعض الأعمال ولكن هذا لا يعنى أنه عضو دائم بها أو أنه يمثلها . وأكثر من هذا أن الدكتور الرملى مستشار — شركة المقاولين العرب باعتراف (المعلم) عثمان سواء فى مجلة المهندسين أو مجلس الشعب بل هو مستشار المقاولين فى موضوع قبة الحسين بالذات ! فكيف يمثل هيئة الآثار ؟

يا وزير الثقافة ؟

ان هذا الاخلال بالقانون نسجله حتى يحين الحساب .
نسجل ان اللجنة الدائمة ليست ممثلة بنصابها الكامل .
ولكن هذا كله محسوب على غرار اللجنة الاستشارية .
فأنت لجنة استشارية ولكنك أولاً لجنة علمية بالتخصص ، وبالأستاذية وبالانتماء الى الجامعة الحصن والمنار ...

وبالانتماء قبل هذا كله ، وفوق هذا كله الى مصر صاحبة القرار
اللجنة الاستشارية رئيساً وأعضاء :
انت بالموقع والموضع منا .. تعلمين هذا كله .. وتقدرين .. وتأمين ..
كلمة جامعة اطرحها فى ساحتك :
قبة الامام الحسين : قضية حضارية ..

وباشرت اللجنة مهمتها وعقدت عدة اجتماعات ومعاينات وقامت كما جاء فى تقريرها بدراسة وفحص التقارير والرسومات وكافة المستندات المقدمة إليها من الجهات المختلفة وكذا الخطابات الموجهة لها كما قامت بدراسة الخطوات التى مر بها المشروع وخلصت اللجنة إلى النقاط التالية :

أولاً : الحوائط كما اوضحتها المعاينات حالتها مطمئنة خاصة وأن الجهود الناشئة عن وزن الحوائط والقبة فى حدود مقبولة انشائياً وذلك رغماً عن ثبوت تواجد بعض الشروخ مما ترى معه اللجنة أن يتم حقن الحوائط بمواد مستحثة لزيادة الربط وزيادة تحملها مع الزمن .

وهى الحوائط التى أراد المقاولون العرب هدمها بتعديلات شتى وهدموا بالفعل أجزاء منها متفاوت بين ٧٥٪ فى بعضها و ٢٥٪ فى البعض الآخر لولا أن تدخل رئيس الوزراء فى ٢٧/١/٨٥ بوقف الهدم مما أوردت تفاصيله فى الصفحات السابقة :

أعود الى تقرير اللجنة الذى يقول :
أما الاساسات فإنه من الثابت أن جهود التأسيس الخالصة الحالية على تربة التأسيس ليست

بالقليلة نسبيا ولكن الثابت أيضا أن التربة قد تحملت بكفاءة حتى الآن وأن أية شروخ في الحوائط قد نتجت عن تحركات بسيطة في التربة نتيجة لزيادة الرطوبة كأحد المؤثرات الخارجية والناجمة عن تسرب المياه السطحية رغما عن بعد مستوى المياه الأرضية (عمق حوالى ٨ متر) ومن ذلك ترى اللجنة أن يتم تدعيم وعزل الاساسات بالحقن أو بأية وسيلة فنية أخرى تتناسب مع مواد الاساسات والتربة .

ثانيا : استكمال بناء أجزاء الحوائط التي هدمت باستخدام مواد متجانسة مع طبيعة مواد الحوائط القائمة وتحقيقا للربط بين القديم والجديد على أن تربط جميع الحوائط في أعلاها بوسادة خرسانية مسلحة مستمرة ولترتكز فوقها عناصر القبة العلوية .

ثالثا : ترى اللجنة إعادة بناء القبة العلوية سواء من الخرسانة المسلحة أو من سبائك معدنية (صلب أو الومنيوم) على أن تكون بإبعادها الداخلية الأصلية وفي كل الحالات تتركز القبة على الوسادة الخرسانية فوق الحوائط دون اللجوء الى تحميل القبة على أعمدة خرسانية جديدة حيث أن الجهود الناشئة عن احمال القبة يمكن ان تتحملها الحوائط بأمان بعد اجراء تقويات الحوائط والاساسات السالف ايضاحها) .

وهكذا جاء رأى اللجنة الاستشارية بما ورائها من اساتذة ثلاث جامعات ، مؤيدا رأى اللجنة الدائمة ومفندا رأى المقاولات .

وبناء عليه سحب المشروع من المقاولين العرب وأسند إلى هيئة الآثار .

وجن جنونهم .

فقد كانت المرة الأولى التي يُناقشون فيها الحساب .. والمرة الأولى التي يسحب منهم مشروع .
لقد كان السيد عثمان أحمد عثمان ، حتى آخر لحظة يتنهد أى تواجد لرئيس الجمهورية فى مناسبة من المناسبات ليسر إليه أن قبة الحسين ليست أثرا !!!

متجاهلا متغافلا رأى الاثريين والمختصين جاعلا اذنا من طين والأخرى من عجين وعندما يدمغ الحق الباطل لا يجد إلا المواربة سبيلا .

فعل عثمان هذا فى حفل افتتاح مشروع الأوبرا والناس يتسمون ويأسفون .

لقد بلغ الأمر أن طلبوا الاجتماع بعد أن إنتهت اللجنة الجامعية إلى قرار ، بالدكتور الهاشمى فأبى ماذا كانوا يريدون منه ؟ إن رئيس الجامعة ورئيس اللجنة قال كلمته :

كلمة العلم

وكلمة الحق

ولن يجيد فماذا كانوا يريدون منه ؟

سحب مشروع قبة الحسين من المقاولين العرب ولم أملك إلا هتفة من الأعماق : الله أكبر .

صلاة شكر

الله أكبر

رحل المقاولون عن قبة الحسين

إنها بركات أهل البيت وكرامات الحسين .

إنها حكمتك يا إلهي تدع الطغاة يمحون ويسرحون ثم تعلى كلمة الحق فيطامنون ويتصاغرون وتظل أنت وحدك صاحب الأمر لأنك أنت أنت الله .. الله أكبر .. أقدر .. أعظم جلّت آياتك في الأرض كالسما لا يحيطون بشيء من علمك وأنت بهم محيط .. تعلم السرائر وتكشف الستائر عن سر أريد بمن في الأرض لأنك ربههم أراد بهم رشدا .

سحب من المقاولين مشروع قبة الحسين وأسند إلى شركة السد العالي بعد أن عجزوا مرتين :

الأولى : عجزوا عن فرض مخططهم على اللجنة الدائمة للآثار بل على الدولة قاطبة .

الثانية : عجزوا عن الترميم العلمى وهو شيء آخر غير الهدم والقضم والحفر .

سحب مشروع قبة الحسين من المقاولين بفضل من الله وتوفيق وبعد حشد الحشود ، وتأجير الأبواق وتكليم وتعظيم الاعلام وتزييف الحقائق في مجلس الشعب واستنفار (الحزبية) ، والتمسح (بالمصرية) دفعا لمنافسة الشركات الأجنبية التى يتعاملون معها فى (شوييس) الخ دون اصطناع نخوة أو افتعال حمية بعد استنفاد وسائلهم المجرية ، رد كيدهم ، وجاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا . وتلوت للمرة الكم لا أدري قوله تعالى :

فى شكر عميق — دون شماته فالمثل يقول (انفك منك ولو كان أجذع) .

(الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم) .

عظمت أفضالك ، وتجلت أعمالك وصدق وعدك .

لقد ضغطوا على الحكومة باسم الحزب فشكلت لجنة استشارية هندسية من الجامعات الثلاث : القاهرة وعين شمس والأزهر أملا في تأييد موقفهم ستراماء وجوههم ولكن اللجنة الاستشارية كانت في مستوى المسؤولية الوطنية لأن الاستشارة كما قلت في خطاى المفتوح الموجه إليها ، الاستشارة أمانة ، والرأى عهد ، والحكم ضمير ... ولأن الأثر الذى رآه المقاولون صفقة ، رآه العلماء من أعضاء اللجنة الاستشارية ، السنين من عمر أمة ، والفخار من تاريخ دين على أرض الأديان والقيم والحضارات .

وبعد المقال الخامس فى المواجهة مع المقاولين الذين لم يألّفوا المواجهة أو الحساب ، سافرت إلى أمريكا فى مهمة علمية وسافرت معى قضية قبة الامام الحسين ... نعم كانت معى .. كانت داخلى نبضة فى القلب ووعيا فى الشعور .

وقرأت تقرير اللجنة الاستشارية عبر المحيط بل عبر المحيطين إذ كنت فى ذلك الوقت قد غادرت ساحل المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى .

ومن أمريكا اتصلت باللجنة الدائمة للآثار فى اجتماعها يوم ١١/٤/١٩٨٥ . كان الوقت عندى الثانية بعد منتصف الليل ليقابل فى مصر ، التاسعة صباحا توقيت انعقاد اللجنة فى ذلك اليوم .

وقرأت التقرير وهو وثيقة تاريخية تشرف بها الجامعة المصرية تحت مختلف الأسماء . أثبت التقرير صدق ما ذهبنا إليه مدعما بالوثائق .

أثبت هدم المقاول الحائط الفاصل بين غرفة الضريح وقاعة السيدات وأنه (قد أزيلت أجزاء كبيرة منه ... وكذلك أجزاء من الحائط المقابل له ...) .

(ازالة البياض والزخارف من بعض الحوائط وازالة جميع تكسيات ووزرات الرخام) .

ثُرى لماذا كانت هذه الهمجية ؟ وإن كان الجواب معروفا هو شهوة توسيع الأعمال لتغطية المقايسة الاستفزازية من جهة ، وللدعاية والادعاء فإن ركوب موجة الدين (يفيد كثيرا) فى العالم العربى والعالم الاسلامى .

يقول التقرير إن اللجنة المشكلة :

(قد اتضح لها أن المياه الجوفية لا تشكل خطرا مؤثرا على الضريح أو المسجد حيث أنها توجد على عمق يعدها بثمانية أمتار) .

وقد كان مظنة أو زعم وجود مياه جوفية ذريعه للحفر على عمق ثمانية أمتار للتعلل بهذا إلى هدم المئذنة التى يهددها الحفر لو حدث ... وإذا هدمت المئذنة ، تبعها الباب الأخضر الذى تستقر تحته رأس الحسين .

ثم تهديد التخريب لحجرة المخلفات الشريفة وهكذا كانوا يخططون للتسلل وتقويض المسجد ركنا بعد ركن ، حتى يتسنى لهم عملية بناء كما يفعلون في الكبارى والأنفاق دون تمييز بين الأثر والقيمة التاريخية والدينية والوطنية ، وبين الصفقات .

وجاء في التقرير ، أنه بناء على دراسة اللجنة للمستندات والوثائق ونتائج اختبارات التربة وما قامت به من معاينة ميدانية ، خلصت إلى أن :

(الحوائط كما أوضحتها المعاينات ، حالتها مطمئنة)

وهنا يكون الهدم الذى حدث جريمة من حق مصر أن تحاسب عليها .. وإنزال العقاب بمرتبتها .. وهذا ما سوف نطالب به ولن نفرط فيه أو نتقاصر عنه .

وتقول اللجنة فى تقريرها :

(الثابت أيضا أن التربة قد تحملت بكفاءة حتى الآن التحميل الواقع عليها) .

أى أن التربة سليمة .

حتى أن اللجنة تقول (ومن ثم فإن أية شروخ فى الحوائط قد نتج عن تحركات بسيطة فى التربة بسبب زيادة الرطوبة كإحدى المؤثرات الخارجية والناجمة عن تسرب المياه السطحية) .

وبهذا انتهت اللجنة الى القرار الذى يطابق ما قالته اللجنة الدائمة فى البداية وتحايل عليه المقاولون بالاجتماع التليفزيونى لأنهم يريدون صفقة واسعة لا معالجة موضعيه ، وموضوعية . انتهت اللجنة إلى :

(استكمال بناء أجزاء الحوائط التى هدمت) .

مرة أخرى أقول اذن كان الهدم جريمة ومتعمدا .

(إعادة بناء القبة العلوية — سواء من الخرسانة المسلحة أو من المعدن على أن تكون بأبعادها الداخلية الأصلية . وفى كل الحالات تتركز القبة على الوسادة الخرسانية فوق الحوائط دون اللجوء إلى تحميل القبة على أعمدة خرسانية جديدة — لزوم الصفقة — حيث أن الجهود الناشئة عن أحمال القبة يمكن أن تتحملها الحوائط بأمان بعد إجراء تقويات الحوائط والأساسات .

الحوائط التى هدمت بعد الاجتماع التليفزيونى فى سرعة وهمجية لضمان الصفقة .

الحوائط التى أصروا فى أستاذية أنها لا تتحمل .. الأمر الذى يدعوهم إلى هدمها !!

وقد أفصحت اللجنة فى نهاية تقريرها عن تفضيلها

(بناء قبة على أساس هيكل معدنى ترى اللجنة أن ذلك سيحقق اختصارا فى وقت التركيب

وسيجنب حدوث أية معوقات داخل غرفة الضريح أثناء التنفيذ) .

اذن لم تكن هناك أسباب فنية أو هندسية لبناء قبة ثقيلة من الخرسانة توطئة لبناء حوائط جديدة ، وأعمدة جديدة تحملها ، توطئة إلى حفر ثمانية أمتار للأعمدة الجديدة ، توطئة إلى تأثر المئذنة بالحفر ، توطئة إلى هدم المئذنة ، توطئة إلى هدم الباب الأخضر الخ لزوم الصفقة .

في بداية الملحمة سنة ١٩٨٣ ، قرر المهندس على خيرت استاذ التصميم والتخطيط المعماري الاسلامي ، في لجنة أخرى شهدها المقاولون أن القبة تحتاج إلى ترميم فقط ورفض نهائيا هدم القبة .

كما عاين الدكتور صالح لمعي مصطفى عميد كلية الهندسة بجامعة بيروت ، القبة مع بعض مهندسي المقاولين وشرح لهم وضع القبة وأنها تحتاج إلى ترميم بسيط .

هذا رأى العلم .

ولكن وزير الثقافة في اجتماع ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، استجاب لطلب المقاولين وعزز الاستجابة في اجتماع ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٣ .

هذا هو تقرير اللجنة الاستشارية يدين المقاولين والذي لم يذكره التقرير :

الآثار الذهبية الذي حطمه تار الآثار وما هو حجم مسئوليته ؟

ما حجم مسئوليته إزالة الزخارف والعناصر الجمالية مما خربه المغول الجدد ؟

هذا موضوع للقضاء وفقا للمادة (٤٢) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .

وتحت يدنا نحن أعضاء اللجنة الدائمة للآثار ، بالتسجيل العلمي والصور الملونة ، ما كان عليه المسجد قبل أن يدهمه أساطين الصفقات ، وبعد أن أتوا عليه بالمعاول .

اذكر وزارة الأوقاف بحساب بنك المهندس الذي يضم التبرعات التي جمعها المقاول باسم قبة الحسين ثم قدم مقايضة بمليونين إلا ربعا إلى وزارة الأوقاف فصلتها سابقا .

اذكر وزارة الأوقاف بأن اصلاح التخريب لا يدفع من أموال المسلمين فليسوا جناة أو مغولا أو مقاولين .

اذكر وزارة الأوقاف باسترداد ما دفعته للمقاول كدفعة أولى وهو ربع مليون جنيه .

وهكذا ثبت صدق كل كلمة قلتها في موقف المقاولين وصاحبهم وزير الثقافة والبيانات .

وليس نصرا أكبر من استبعاد المقاولين الذين كانوا يرون أنفسهم فوق القانون على مسار تاريخهم القائم على المقايسات لا العطاءات ، والصفقات لا الحسابات .

(ولينصرن الله من ينصره) إن الله غالب امره وإن الله وحده هو القوى العزيز

د . نعمات أحمد فؤاد

القاهرة يونية ١٩٨٥

كيف ؟ ولماذا ؟

الآن قد تكون المأساة شارفت نهايتها في نظر البعض ولكنها في نظري ونظر كل مهوم بمآسى هذا البلد لم تنته بعد .

كيف حدث هذا ؟

وماذا وراءه وبعده ؟

ولماذا يمضى الجناة بلا عقاب في حجم جريرتهم ؟

وأعنى بالجناة على التحديد :

المقاول أو « المعلم »

الوزير الذى أُملى له وسار فى ركابه .

كيف استطاع مقاول أن « يزعم » التبرع بالناحية الفنية والناحية المادية مما هو ثابت فى خطابه المنشور مع وثائق هذا الكتاب ثم يقدم مقايضة ينص فيها على مئات الألوف مقابل الناحية الفنية ومئات الألوف مقابل الأعمال المادية ومئات الألوف مقابل (أشياء غير منظورة !) لينتظم من هذا كله مليونان إلا ربعا ؟

كيف استطاع هذا المقاول أن يقف فى مجلس الشعب ويضل مرتين :

الأولى : حين يردد زعمه بالتبرع مع أنى نشرت له المقايضة المليونية ؟

والأخرى : حين زعم أن الشركة الأجنبية طلبت خمسة ملايين من الجنيحات المصرية والذى طلبته ١٨٠ مائه وثمانين ألفا ؟ ثم ردد هذا الزعم مرة ثالثة فى خطابه الى الدكتور الهاشمى رئيس جامعة عين شمس ورئيس اللجنة الفنية التى شكلتها الحكومة لحسم المسألة ؟

كيف صفق له المجلس الموقر بعد كل الوثائق التى تتكلم بالأرقام ؟

كيف لم تطبق عليه المادة (٤٢) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٤ ؟

كيف يقول ممثله فى الموقع (مشهد الامام الحسين) حين طلبت إليه مفتشة الآثار أن يوقف الهدم : (علم وجارى اتمام الهدم) !

كيف يجمع ثلاثة وزراء في مشهد الامام الحسين في ٨٥/١/٧ ثم يحشد الاذاعة والتلفزيون والصحف إدلالا بقدرته ، وارهابا للجنة الدائمة للآثار كما حسب ؟ واللجنة بعمله هذا ازدادت اصرارا ... وازدادت شيئا آخر لا يسره ..

كيف قدم مذكرة لوزير الأوقاف بالموافقة على (التوسعة) فوافق ؟ وكيف وافق على مذكرة المفاوض وهو يعلم بنص اللجنة المختصة للآثار لأن مدير عام الأعمال الهندسية بوزارة الأوقاف ، عضو فيها وقد رفع له مذكرة برأيها ؟

كيف يترك لمفاوض أن يضع التصميم ؟ وكيف يصير المفاوض على هدم جدران وتوسيع وتضييق الخ على هواه ؟ كيف حصل على تكليف والحكومة اذا اشترت مكنسه ، تطرح الموضوع للمناقشة ؟ كيف لم ينفذ شروط التكليف على علاته ؟ كيف وضع مقايضة من عقله وعلى هواه والتكليف ينص على اشتراك الآثار والأوقاف والتعمير في مواصفاتها ؟

كيف استمر إلى آخر وقت يقول ، وفي التلفزيون ، لرئيس الجمهورية : المسجد ليس أثرا !! بعد أن قالت اللجنة الدائمة للآثار أنه أثر وبالوثائق ؟ كيف جرؤ على هذه الكلمة .

أولا : وهو غير مختص
ثانيا : بعد حكم اللجنة الدائمة للآثار
ثالثا : بعد ان انتهت اللجنة الفنية المشكلة من اساتذة ثلاث جامعات من دراستها وأيدت اللجنة الدائمة ؟ أى فندت رأيه وكشفت افتعال الهدم لأن الجدران (مطمئنه) وهذا من واقع تقريرها ؟

كيف حدث هذا كله ؟ وهو يروح ويجيء وينصب شباكه في مشروعات أخرى حتى لتقول مجلة الأهرام الاقتصادية العدد ٨٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ أنه أقام في عام واحد (١٥٩ شركة برعوس أموال تصل إلى ستائة مليون جنيهه وباستثمارات تعدت البلايين استقاء من كتب التنمية الشعبية المسنده إليه) أو التي أسندها الى نفسه ؟

التنمية الشعبية التي يقول التقرير المقدم الى المؤتمر العام للحزب الوطنى الديمقراطى الاشتراكى ١٩٨١ بعنوان التنمية الشعبية اول وضرورة .

جاء في ص ١١٩ جدول : احصائى يقول :

بلغ عدد شركات التنمية الشعبية ١٤١ شركة في ٢٢ محافظة . وبلغ اجمالى رأس مالها

٤٥٠ر٣ مليون جنيه وبلغت جملة الاستثمارات ٣٦٦٢ر٣ مليون جنيه وتتساءل مع المجلة :

أين ذهبت (البلاين) التى أشار إليها المهندس عثمان ؟! ما هى انتاجيتها :

وما هو موقف هذه المشروعات الآن ؟

كيف قامت هذه الشركات دون اجراء دراسات اقتصادية كاملة تستند الى المعاملات والمعايير العلمية ؟

الاعتماد الكامل على التمويل بالقروض من البنوك المحلية والخارج فما هو مصير هذه القروض ؟
ولن ؟ وما موقف البنوك الدائنة ؟

انخفاض العائد من هذه المشروعات .

الاعتماد على الاستيراد وليس العكس كبديل عن الواردات .

ارتفاع معدلات مصروفاتها الادارية .. والعمومية .

وأكثر من هذا أن الشريك الرئيسى هو قطاع عام اذ يبلغ متوسط مساهمة القطاع العام فى هذه الشركات حوالى ٧٠٪ فما هو العائد ؟!

وما هى الضمانات ؟

ومن يحمى المال العام ؟

وساق رئيس التحرير — الاهرام الاقتصادى — قصة عن الطريقة التى كانت تنشأ بها شركات التنمية الشعبية .. قال :

(زارنى عضو مجلس ادارة أحد بنوك القطاع العام ومعه المستشار القانونى ومدير العلاقات العامة عاتين على تناول المجلة أحد المشروعات التى توسط فيها البنك قبل نحو سبعة أعوام ! وللتدليل على قوة البنك وعدم تورطه كان لابد من ادعاء « الارتباط » ارتباط البنك بالسلطة العليا بالبلاد وبالقيادة السياسية !!

وفى معرض هذا الادعاء قال أحدهم :

ده فلان بك (رئيس البنك) والآن بالمعاش وقد يتولى رئاسة أحد البنوك الخاصة . سيكون الصبح نايم .. التليفون يصحبه ويقول له تعالى بسرعة الاسماعيلية عشان توقع عقد شركة البنك سيساهم فيها ويبروح بمضى العقد ويرجع !!

وكان ردى لا يصحح أن يكون هذا الرجل مسئولاً عن رئاسة البنك ومسئولاً عن أموال البنك ...
كيف يوقع على مشاركة البنك فى مشروع هو لا يعلم عنه شيئاً ولم يدرسه ؟!

كيف يصل الحكم الى درك أن حزبه يفعل ما يشاء بلا حساب وبرلمانه يفعل ما يشاء بلا حساب ... وأقارب برلمانه يفعلون ما يشاءون ويحتفون وكأن الحصانة البرلمانية تسحب على (الاسرة) حساب ...

والأقارب والأصهار والمعارف والأتباع .

كيف يحدث هذا ؟

والعالم المتحضر حولنا يستقيل فيه الوزراء والمسؤولون لأدنى شبهة بل إن وزيرا في فرنسا انتحرا لمجرد إشارة إلى ارتفاع مستوى مسكنه ؟

وبعد المقاول المعلم ، يأتي دور الوزير .

كيف يتولى وزارة الثقافة مثل هذا ولا أزيد ؟

وانطلقت المهوم الحبيسة فكتبت صحيفة (الأهالي) ٥ يونيو سنة ٨٥ في صفحتها الأولى مانشيت أحمر أعلى الصفحة يقول :

(الرقابة تنهم « عثمان » بإدارة المقاولين العرب لحساب شركاته الخاصة) وفتحت مجلة الأهرام الاقتصادي ملف التنمية الشعبية العدد ٨٣٦ ١٩٨٥/١/٢١ .

أما الوزير حليفه عبد الحميد رضوان فقد ادانته القضاء المصري في قضية الكاتب المصري الدكتور يوسف ادريس وسجل كاتبنا في اهرام ١٩٨٥/٧/١٥ حكم المحكمة له بتعويض عشرين ألف جنيه وجاء في حيثيات الحكم :

إن الضرر الأدبي الذي لحق بيوسف ادريس لا يمكن تقديره بمال وإنما التعويض قدر وكأنه تعويض رغم ضخامته رمزي محض ...) .

هذه هي مرتبة الكتابة والكتاب في ميزان القضاء ولكن الوزير الثقافي لم يسعفه ذكاء يعرف به حجم نفسه فرفع من جديد القضايا على الكتاب .

لا أجدر خيرا من كلمة الاستاذ فتحى رضوان الذى ترافع عن الدكتور يوسف ادريس قائلا :

لقد أنشئت الصحافة المصرية منذ أكثر من مائة وخمسة عشر عاما وانشئت الوزارة المصرية منذ خمسة وتسعين عاما أى بعد الصحافة بربع قرن ومنذ أن أنشئت الصحافة وكانت السلطة التنفيذية لم يحدث مطلقا أن قذف وزير فى حق كاتب أو صحفى أو سبه حتى حين كان بعض الوزراء كتابا مثل الدكتور محمد حسين هيكل والدكتور طه حسين وهذه أول مرة فى تاريخ مصر السياسى والصحفى يحدث أن سب وزير كاتباً . لقد قال السيد المهندس ابراهيم شكرى أمام مجلس الشعب (مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين ١٩٨٥/١/٢٩) أنا لست عثمان أحمد عثمان ولكنى أتكلم باسم الشعب أنا ليس لى قدرة عثمان لكنى تستمعوا لى ... لا — قدرة عثمان ليست معنوية على أى حال — ولكن الشعب أقوى وستسمعون ذلك وستعرفونه فى الوقت المناسب) .

وقد عرفوا

وقد عرفت الدنيا

عرف الجميع أن الله أكبر وأن الشعب كما قلت بعد الله هو الباقي ..

ملاحق



بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة الثقافة
مصر

السيد / رئيس هيئة الأوقاف

تحية طيبة وبعد

بناءً على ما أبداه السيد المهندس / اسماعيل مرقى عضو اللجنة
الدائمة وممثل وزارة الأوقاف فيما يتعلق بقبة سيدنا الحسين من إخطار
كونها أثرية .

نتشرف بالاحاطة بأن اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية قد
جالتها التعمدة بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٣ م ترى ضرورة التعامل مع القبة
من موقع أثريتها الثابتة علمياً وأن يكون هذا التعامل في نطاق القوانين الصادرة
لحماية الآثار ولا يتخذ أى إجراء هندسى إلا بعد إقراره من هيئة الآثار

المصرية وتعمد تحت إمرائها كما يقضى بذلك القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١
المتعلق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الجديد .

وتتبعاً لما ذكره السيد المهندس / اسماعيل مرقى في إخطاره
الذي سبق ذكره .

رئيس هيئة الآثار المصرية
د. أحمد قنديل

ملاحظات
د. أحمد قنديل
د. محمد عبد الحليم
د. محمد عبد الحليم
د. محمد عبد الحليم

تاريخ
نادية /

الرجاء (٤ شارع فخرى، عند تقاطع العباسية، ت ٨٣٦٥٧٢) [٣ شارع العادل أبو بكر، الزمكا، ت ٨٠٧٢٥٠] القاهرة

صورة محضر الاجتماع الذى عقدته اللجنة بعد اعلانها عن تقديم استقالتها وقد
أشار اليه وزير الثقافة فى نفس المضبطة

محضر

الاجتماع الطارئ للجنة الدائمة للآثار الاسلامية والقبطية

اجتمعت اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية والقبطية فى الساعة العاشرة من صباح الخميس الموافق
١٩٨٥/١/٢٤ بمقر صندوق انقاذ آثار النوبة ٦ ميدان الفلكى باب اللوق برئاسة الاستاذ الدكتور/
أحمد قدرى وعضوية السادة الأعضاء الآتية اسمائهم بعد :

- | | |
|--|---|
| ١ — الاستاذ الدكتور/ كمال الدين سامح | استاذ العمارة « هندسة القاهرة » |
| ٢ — الاستاذ الدكتور/ محمد مصطفى العجمى | مدير عام المتحف الاسلامى سابقا |
| ٣ — الاستاذ الدكتور/ عبد الرحمن عبد التواب | رئيس الآثار الاسلامية سابقا |
| ٤ — الاستاذة الدكتورة/ نعمات أحمد فؤاد | استاذ الدراسات العليا بجامعة حلوان |
| ٥ — الاستاذة الدكتورة/ سيدة اسماعيل كاشف | استاذ التاريخ الاسلامى بجامعة عين شمس |
| ٦ — الاستاذة الدكتورة/ نعمت اسماعيل علام | استاذ الفنون الجميلة بجامعة حلوان |
| ٧ — الاستاذ المهندس/ اسماعيل أمين مرعى | مدير عام الشؤون الهندسية بوزارة الاوقاف |
| ٨ — الاستاذ/ المهندس انيس غالى سمعان | مدير عام التخطيط العمرانى بمحافظة القاهرة |
| ٩ — الاستاذ/ محمود صالح الحديدى | رئيس الادارة المركزية للآثار الاسلامية |
| ١٠ — الاستاذ/ فهمى عبد العليم | مدير عام الآثار الاسلامية |
| ١١ — الاستاذة الدكتورة/ ليلى على ابراهيم | استاذة بالجامعة الامريكية |
| ١٢ — الاستاذ/ عبد الله العطار | مدير عام امانة الآثار الاسلامية |
| ١٣ — الاستاذ المهندس/ حسان عبد النبى | مدير عام الادارة الهندسية الاسلامية |
| ١٤ — الاستاذ المهندس/ محمد اسماعيل | مدير أعمال منطقة آثار شمال القاهرة |
| ١٥ — الاستاذ المهندس/ نبيل عبد السميع | مدير عام الادارة الهندسية للآثار |
| ١٦ — الاستاذ/ سيد العربى | مدير عام الترميم للآثار الاسلامية |
| ١٧ — الاستاذ/ الدكتور جودت جبر | مدير عام المركز العلمى للقبليات |
| ١٨ — الاستاذ/ عاطف عبد الحميد غنيم | مدير عام قصر محمد على بالمنيل |
| ١٩ — الدكتورة/ آمال العمرى | استاذة الآثار الاسلامية بجامعة القاهرة |

عرضت على اللجنة المذكورة المقدمة من مفتشة الآثار الاسلامية المسئولة السيدة/ عنايات الشطوى الالوية المقيمة في مشروع ضريح وقبة الحسين من قبل هيئة الآثار والمقدمة من سيادتها يوم ١٩٨٥/١/٢٠ والتي تنوه فيه كتابها المرفق صورته الى السادة المهندسين بشركة المقاولين العرب لاييقاف أعمال الهدم التي تتم في حائط جدار القبة الفاصل بين القبة وصالة الحرم وذلك لحين البت في الموضوع بعد العرض على اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية وقد أشر ممثلو شركة المقاولين بما يحمل معنى جارى اتمام الهدم في الحائط المذكور نتيجة أعمال التكسير السابقة كما نظرت اللجنة أيضا مذكرة مدير منطقة آثار شمال القاهرة الاسلامية والمرفق صورته والذي يفيد فيه بأن أعمال الهدم في ضريح الامام الحسين قد بدأت يوم الأحد ٨٥/١/٢٠ بالجدار الفاصل بين الضريح وصالة الحرم وقد انتهى الهدم حتى مستوى سطح الأرض كما بدأ الهدم بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٣ بجدار الضريح الذي يوجد به حجرة الخلفات النبوية الشريفة وما زالت أعمال الهدم في جدران الضريح تتم بسرعة رغم اخطارهم بوقف الهدم يوم ١٩٨٥/١/٢٠ .

وتلاحظ اللجنة الدائمة أن أعمال الهدم هذه جاءت بعد الاجتماع الذي عقد في مسجد الحسين يوم ١٩٨٥/١/٧ والذي انتهى الرأى فيه الى الأخذ بوجهة نظر الشركة في التوسعة الذي كانت قد رفضتها اللجنة الدائمة في اجتماعها في ١٩٨٤/١٢/٣ والذي طلب فيه أيضا من وزارة الأوقاف ومن ممثلى هيئة الآثار وشركة المقاولين عمل رسوم هندسية جديدة على أساس التوسعة الذي رفضته اللجنة من قبل والذي يتناقض مع المواصفات الالوية والأبعاد والطابع التاريخى للضريح والذي يترتب عليه أيضا كما أوردت اللجنة من قبل ضرورة فك المثلثة والباب الأخضر مما يترتب عليه من أضرار خطيرة على هذين الأثرين البالغى الأهمية واللذين يعودان الى العصور .. الفاطمية والأيوبي والعثمانى وقد تقدمت الشركة بالفعل وبعد بدء أعمال الهدم في الجدران الأثرية بالرسوم — على أساس التوسعة وهى رسوم سبق رفضها من اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية من قبل ولا يسع اللجنة الا أن تعتبرها مرة أخرى متناقضة علميا مع مفاهيم الترميم والحفاظ على الأثر على النحو الذى فصلته اللجنة في اجتماعها يوم ١٩٨٤/١٢/٣ ولما كانت الشركة قد وجهت خطابا بالفعل موقعا من السيد المهندس/ مدير تنفيذ المشروع والممثل للشركة المنفذه في ١٩٨٤/١٢/١٣ — الى وزارة الأوقاف بايقاف العمل لحين اعداد الرسومات الانشائية واعتمادها من هيئة الآثار مما يجعل من معاودة الشركة أعمال الهدم للجدران في ١٩٨٥/١/٢٠ ودون اخطار الهيئة أو وزارة الأوقاف مخالفة لقانون حماية الآثار ومخالفة لقرار التكليف من وزارة التعمير رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١١ .

واللجنة ترى أن أعمال الهدم الجديدة التى بدأت يوم ٨٥/١/٢٠ بدون ترخيص من هيئة الآثار ووزارة الأوقاف وبمبادرة منها فقط ودون الالتزام بقرارات اللجنة الدائمة التى تمت في حضور السادة مندوبى شركة المقاولين وهو مبدأ خطير ضد قانون حماية الآثار وضد الاختصاص الذى خوله

القانون للجنة الدائمة للآثار الاسلامية في المادة (١٣) بند (٤) من الباب الأول في أحكام هذا القانون والذي يقرر أيضا في الباب الثالث من أحكام هذا القانون في المادة (٤٢) مسؤولية جنائية خطيرة على الموظف العام أو على المقاولين المتعاقدين لاجراء أعمال ترميم بالآثار أو المتعاقدين لتنفيذ أعمال الهيئة بعقوبة الأشغال المؤقتة مما يعكس مدى الخطورة التي يربتها القانون على الموظف العام الذي يساهم أو يشترك في الاضرار بالآثار ضد أحكام قانون حماية الآثار .

وعلى الرغم من كل هذا لم تقم اللجنة الدائمة حتى الآن والهيئة في اتخاذ أى اجراء قانوني وابلاغ النيابة العامة لمنع أعمال الهدم الجديدة التي تمت وما زالت مستمرة حتى الآن وتترك اللجنة القضية أمام المسؤولين بالدولة خاصة بعد ابلاغ السيد/ رئيس الوزراء تلغرافيا بموقف اللجنة وعدم قدرتها على الاستمرار في تحمل مسؤوليتها في ظل هذه الأوضاع غير القانونية . هذا كما تود أن تشير اللجنة الى حقيقة أنها لم تأمر في يوم من الأيام منذ بدء العمل في قبة الحسين . وحتى الآن في إيقاف العمل بل كان التعاون الكامل هو رائدها ومحاولة الاقناع العلمي مع السادة ممثل شركة المقاولون بالالتزام بالمواصفات العلمية التي يمكن أن يترتب على الالتزام بها اثار بعيدة المدى في تغيير معالم الضريح الأثرية والتاريخية وتشكيل خطر جسيم على المنارة والباب الأخضر في حالة اللجوء الى حل التوسعة المقترح من الشركة والقول بأن التوسعة وعمل حوائط خرسانية كاملة بعد هدم الجدران الأثرية للضريح سيعمل على زيادة عمر الضريح هو قول يتناقض مع كل مفاهيم الحفاظ على التراث ومفاهيم الترميم ويمكن أن يقودنا منطقيا الى هدم جميع الجدران للآثار الاسلامية في القاهرة واستبدالها بحوائط خرسانية لزيادة عمرها الزمني وهو منطق بطبيعة الحال لايمكن حتى مجرد مناقشته من المقاييس العلمية والترميمية بل هو تناقض مع كل الشرائع وكل الوثائق الدولية الصادرة عن ادارة التراث الانساني في اليونسكو وجميع المفاهيم المقررة في مراكز الترميم العلمية والمراكز الأثرية .

هذا كما تود اللجنة أن تقرر أن لجوءها الى تقديم الاستقالة المبلغة تلغرافيا للسيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس مجلس الشعب كانت ضرورة فرضتها الأوضاع وتطورات الموقف خاصة بعد الاجتماع الذي تم في مسجد سيدنا الحسين يوم ١٩٨٥/١/٧ وبعد موقف السيد وزير الثقافة يوم ١٩٨٥/١/٢١ أثناء انعقاد اللجنة والمكاملة التليفونية التي حاول فيها السادة بعض أعضاء اللجنة الدائمة اقناعه بخطورة التوسعة ومدى أثارها الضارة من الناحية الأثرية والتاريخية ومخالفتها للقانون والتي انتهت الى موقف أثناء اجتماع اللجنة الدائمة وجد أعضاء اللجنة من الضروري اللجوء الى الدولة ممثلة في السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس مجلس الشعب خاصة بعد أن بدأت أعمال الهدم بالفعل في اتجاه فرض حل التوسعة وتغيير معالم الضريح .

وان التلغراف السابق ارساله من أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية يعد احتجاجا على الاعتداء على الأثر .

العناصر الأثرية لمسجد مولانا الحسين

أثرية المشهد والمنارة طبقا للمادة « ١ » من قانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣

العناصر الأثرية بمسجد سيدنا الحسين وتشمل المنارة القديمة التي ترجع للعصر الفاطمي مع اضافات أيوية وعثمانية وكذلك المشهد الحسيني . والتي يطلق عليه علميا اسم القبة بكل عناصرها المعمارية أى الطاقية أو الخوذة ثم منطقة الانتقال والجدران الأربع الحاملة والباب الأخضر هو جزء من الجدار الجنوبي الشرقى الأثرى واحد الجدران الأربعة الحاملة أما الزخارف والاشربة الكتابية القرآنية الجصية التي تزين الجدران الأثرية الداخلية للقبة ترجع لعصر الأمير عبد الرحمن كتمخدا عام ١٧٦٢ م كما تؤكد ذلك اللوحة التذكارية باسم ذلك الأمير على الجدار الجنوبي الشرقى من داخل القبة أعلى المحراب .

وقد أكد أثرية هذه العناصر والمشهد الحسيني بأكمله استاذ الآثار الاسلامية كريزويل بعد أن قام بالكشف علميا على المشهد من الناحية المعمارية مؤكدا كلى الحقائق الأثرية والتاريخية عن المشهد وما ورد أيضا فى تاريخ الجبرتي عن هذا الموضوع أكد ذلك على باشا مبارك فى خططه التوفيقية .

فالمشهد والمنارة بقوة القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المادة « ١ » هما تراث أثرى بكل المقاييس العلمية والقانونية والمادة « ١ » تشترط مرور مائة عام فقط على وجود الأثر من قبل — تاريخ اصدار القانون لتقرير أثرية الأثر بقوة القانون ودون الحاجة فى تقرير ذلك لأى اجراء الا للحقائق العلمية وحدها التى تحددها هيئة الآثار المسئولة على الحفاظ على التراث الأثرى من خلال لجانها العلمية المتخصصة .

تسجيل المنارة والمشهد (القبة)

تم تسجيل المنارة Le Minaret والمشهد Le Mousolée رسمياً بواسطة لجنة حفظ الآثار العربية الصادر بتشكيلها قرار خديوى مصر « في ١٨ ديسمبر ١٨٨١ » وقد كانت هذه اللجنة تضم نخبة من علماء مصر من معماريين وأثريين ومسؤولين منهم رئيس مجلس الوزراء — والعديد من الوزراء في ذلك العهد ، بل كان يرأس اللجنة احيانا خديوى مصر بشخصه في بعض الأحيان . التي صدرت في العديد من التقارير التي نشرت رسمياً باللغة الفرنسية أولاً ثم باللغة العربية بعد ذلك هي المرجع العلمى والقانونى الوحيد المعتمد في هذا الشأن . وتسجيل المنارة والمشهد تم طبقاً لقرار اللجنة المذكورة أعلاه في تقريرها رقم ٤٤ المنشور بالكراسة رقم ٥ من أعمال اللجنة والتي نشرت عام ١٨٨١ م والتي تشمل تقارير أعمال التسجيل للآثار الاسلامية في الفترة من ١٧٨٧ م — ١٨٨٨ م وكذلك التسجيل الصادر عام ١٩٠٣ م باللغة العربية مترجماً عن أصل فرنسى بواسطة وزارة الأوقاف التي كانت تتبعها في ذلك الوقت جميع المساجد والمباني الأثرية ومنها تسجيل المنارة والقبة أثريا في المسجد الحسينى (مرفق صورة من تقرير التسجيل بواسطة لجنة حفظ التراث العربى باللغة الفرنسية وكذلك الجزء الخاص بقوائم التسجيل للآثار الاسلامية تحت حرف « ح » بمحضر جلسات اللجنة عن سنة ١٩٠٣ م وبه تسجيل القبة والمنارة القديمة بمسجد سيدنا الحسين) .

محضر

اجتماع اللجنة الدائمة بخصوص التطورات الأخيرة لموضوع قبة الحسين

(١) في اجتماع اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية في تاريخ ٨٥/١/٢١ نظرت اللجنة للرسومات المقدمة من شركة المقاولون العرب والأوقاف والذي يتضح منها اصرار شركة المقاولون على التوسعة وهدم الجدران الخاصة بالضريح والحاملة للقبة واستبدالها بقبة خرسانية مما سيؤثر في معالم الأثر من ناحية الطابع ومن الناحية الانشائية والتأثير بالضرورة على المئذنة والباب الأخضر والنقوش والرسوم داخل الضريح وقد تضمن هذا الرأي في محضر اللجنة بتاريخ ٨٤/١٢/٣ وفي مواجهة السادة مندوبى شركة المقاولون والذين أبدوا استعدادهم لتقديم الرسم النهائى بناء على قرارات اللجنة الدائمة في هذا التاريخ والتي أبدت فيها اللجنة الدائمة اسلوب المعالجة الانشائية بعمل ميدان مسلحة وهيكل خرساني أعلاها يحمل القبة مع بقاء التخطيط الأصل للضريح والمئذنة والباب الأخضر هذا وقد أخطرتنا إدارة الآثار الاسلامية بأن الهدم بدأ فعلا في الحوائط الجدارية من قبل الشركة دون الالتزام بقرارات اللجنة الدائمة العلمية الأمر الذي اضطر ادارة الآثار الاسلامية الى إيقاف العمل لحين العرض على اللجنة الدائمة يوم ٢١ في اجتماعها اليوم وعلى الرغم من ذلك فإن الهدم مستمر كما ابلغتنا الآثار الاسلامية اليوم أثناء اجتماع اللجنة .

(٢) اللجنة الدائمة تؤكد لجميع الجهات المختصة أنه لم يحدث في يوم من الأيام أن تسببت في تأخير العمل في قبة مسجد الحسين وقد التزمت هيئة الآثار بالعمل دوما على التعاون خاصة فيما يتعلق بالترميم الدقيق والاشراف ولن يحدث على الإطلاق أن أوقفت هيئة الآثار العمل في المشروع في أى وقت من الأوقات منذ بدايته حتى الآن .

المشروع الأصلي الذي وافقت عليه الهيئة والمقدم من شركة المقاولين العرب والاستشاريين ووزارة الأوقاف هو المشروع الذى كان يتعين تنفيذه والذي يضمن كل الاعتبارات الخاصة بالحفاظ على التخطيط والطابع في الضريح والقبة والآثار الملحقه بهما وما حدث هو محاولة الشركة عدم الالتزام بهذا المشروع الذى قدم منها بالفعل والذي أبدت استعدادها بالالتزام به في ديسمبر سنة ١٩٨٣ وتقدمت بطلب التوسعة الذى سبق أن رفضته اللجنة الدائمة في ١٩٨٤/١٢/٣ في حضور ممثلى شركة المقاولين ثم عادت الشركة مرة أخرى بتقديم طلب التوسعة في اجتماع اليوم بحجة أن هناك قرارا بالموافقة على التوسعة

في اجتماع مسجد الحسين من السادة المجتمعين بتاريخ ٨٥/١/٧ لكل هذه الاعتبارات تجد اللجنة نفسها عاجزة عن القيام بمسؤولياتها التاريخية العلمية لبناء الحفاظ على تراثنا الأثري وعدم إحداث تغيرات في معالمه والتي خولها القانون رقم ١١٧ لسنة ٨٣ وحدها هذه المسؤولية .

على إثر مكالمة تليفونية من السيد وزير الثقافة أثناء اجتماع اللجنة الدائمة اليوم ٨٥/١/٢١ ومحاولة فرض رأى المقاولين العرب على اللجنة وعلى رئيس هيئة الآثار لا يسع رئيس هيئة الآثار الا تقديم استقالته لعجزه عن القيام بواجباته في هذه الظروف .

أبدى السادة أعضاء اللجنة وأسمائهم كآلى :

- ١ — الأستاذة الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف أستاذ التاريخ الاسلامى بجامعة عين شمس .
- ٢ — الأستاذة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد استاذ الحضارة الاسلامية بجامعة حلوان .
- ٣ — الأستاذة الدكتورة نعمت اسماعيل علام أستاذ الفنون الجميلة جامعة حلوان .
- ٤ — الأستاذ الدكتور كمال الدين سامح استاذ العمارة الاسلامية بجامعة القاهرة .
- ٥ — الأستاذة الدكتورة آمال أحمد العمرى أستاذ الآثار الاسلامية بكلية الآثار جامعة القاهرة . .
- ٦ — الأستاذ عبد الرحمن محمود عبد التواب خير الآثار الاسلامية وأستاذ الآثار الاسلامية غير المتفرغ بجامعة أسيوط .
- ٧ — الأستاذة الدكتورة ليلي على ابراهيم استاذ الآثار الاسلامية بالجامعة الأمريكية .
- ٨ — السيد الأستاذ المهندس اسماعيل أمين مرعى مدير عام الشئون الهندسية بوزارة الأوقاف كما أبدى جميع أعضاء اللجنة من العاملين بهيئة الآثار عدم قدرتهم على الاستمرار في العمل في ظل هذه الظروف والموقعين على هذا المحضر مع السادة الأعضاء الخارجيين والسيد الدكتور رئيس هيئة الآثار المصرية .

١٩٨٥/١/٢١

فهرس الكتاب

صفحة

- تحليل سياسى بقلم أ. د . على الدين هلال ١١ — ٥
- تحليل هندسى بقلم المهندس المعمارى على نور الدين نصار ١٥ — ١٤
- تمهيد ٢٧ — ١٦
- [ارفعوا أيديكم عن مقام الإمام الحسين] ٣٤ — ٢٨
- [هل مقام الحسين أثر ديسى تاريخى أم صفقة] ٦٠ — ٣٥
- [أين الحق فى بيانك ياوزير الثقافة] ٩٥ — ٦١
- [تتار الآثار فى قبة الحسين] ١٠٥ — ٩٦
- فى ساحة القضاء ١١٨ — ١٠٥
- تشكيل لجنة فنية استشارية من :
- جامعة القاهرة — جامعة عين شمس — جامعة الأزهر ١١٩
- [خطاب إلى اللجنة الاستشارية فى محنة تخريب قبةالحسين] ١٢٥ — ١٢٠
- تقرير اللجنة الاستشارية
- سحب المشروع من المقاولين العرب ١٢٧ — ١٢٥
- [الله أكبر رحل المقاولون عن قبة الحسين] ١٣٢ — ١٢٩
- كيف ؟ ولماذا ؟
- مؤشرات من المأساة ١٣٦ — ١٣٣
- ملاحق
- خطاب رئيس هيئة الآثار إلى رئيس هيئة الأوقاف .
- محضر الاجتماع الطارىء للجنة الدائمة للآثار الاسلامية والقبطية .
- العناصر الأثرية لمسجد مولانا الحسين .
- محضر اجتماع اللجنة الدائمة بخصوص التطورات الأخيرة لموضوع قبة الحسين .
- صور للقبة قبل التخريب وبعده .

رقم الإيداع : ٣٠١٤ / ١٩٨٧

التقييم الدولى : ٣ — ٠٦٨ — ٤٤٢ — ٩٧٧

هذا الكتاب

قبة الإمام الحسين رضى الله عنه
هى بالنسبة إلى المسلمين بعامه ، وإلى الشعب المصرى بخاصة :
دين .. وقيم .. وكرام .. وغوالي ، مجتمعة .
وهى بالنسبة إلى العين المهمومة بالأحداث ، الدارسة لها ، — بالإضافة إلى قيم الدين
والتاريخ — « قضية حكم » .
تناولها هذا الكتاب من جذورها ، وكشف وسائلها الظاهرة والخفية معززا الحقائق ، بالوثائق .
وكانت معركة ضارية بين : الحق والباطل
بين العلم والانحجار
بين الأثر التاريخى ومعاول الهدم
بين منطق القيمة ، ومنطق الصفقة .

ماذا حدث ؟

كيف صاروع الإنسان المصرى ، الأمواج العاتية فى بحر الظلمات ؟
كيف صمد فى وجه الأنواء ، والبلاء ، والداء ؟
كيف انتصرت المقاومة بروح من الله صاحب الأمر وحده ؟
أسئلة يجيب عنها هذا الكتاب فى جرأة لا تتزعزع ، مسجلا مواقفنا لأمة
قد نغضو ولكن لا تنام
قد تصبر ولكن لا تنصام
قد تمريض ولكن لا تموت .

دار المستقبل العربى

٤١ شارع بيروت ، مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة